بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غـزة
الدراســـــات العليـــــا
كليـــــــة التجـــــارة
قســم اقتصاديـات التنميـة

دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعات غزة نموذجاً

إعداد الباحث

أشرف يونس علي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمـد إبراهيـم مقـداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية

1435هـ - 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

البقرة (32)

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾

النساء (82)

صدق الله العظيم

دعـــــاء

اللهم إن في تدبيرك ما يُغنيني عن الحيل، وإن في كرمِك ما

هو فوق الأمل، وإن في حلمك ما يسد الخلل،

وأن في عفوك ما يمحو الزلل،

اللهم فبقوة تدبيرك وفيض كرمك وسعة حلمك وعظيم عفوك

صلِّ وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه صلاة

تنجينا بها من كل شيء يا من بيده ملكوت كل شيء،

اللهم لا نفتقر وأنت ربنا ولا نضام وأنت حسبنا وأنت على كل شيء قدير

في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه علم الله.

آمين ،،،

الإهـــــداء

إلى والديّ الأعزاء

إلى إخوتي وأخواتي الأوفياء

إلى زوجتي وأولادي الأحبّاء

إلى من يحب النجاح والتوفيق ويرجوه لي .....

أهدي إليكم جميعاً ثمرة جهدي هذا ،،،

الباحث

أشرف يونس علي

شكر وتقدير

يُسعدني بعد إتمام دراستي أن أتقدم بالدعاء حمداً وشكراً لله تعالى أولاً وآخراً على فضله وكرمه وبركته الذي أنعم عليّ بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث العلمي .

ويطيب لي عرفاناً بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أولئك الذين وقفوا بجانبي طوال فترة دراستي ولم يبخلوا عليّ بمساعدة أو إرشاد أو توجيه، وأخص بالذكر أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور الفاضل / **محمد إبراهيم مقداد**، الذي قدم لي الدعم والإرشاد مما دفع بهذه الرسالة إلى النور .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للمشرف الخارجي الأستاذ الدكتور/ **محمود حسن الأستاذ**، والمشرف الداخلي الدكتور/ **سمير خالد صافي**، على قبولهم مناقشة رسالتي، والتي ستثري الرسالة وتجودها لتخرج إلى النور بأفضل حال خدمة للبحث العلمي والدراسات العليا .

كما وأشكر زملائي الأعزاء في الجامعات والكليات الذين قدموا لي الدعم والتشجيع والتوجيه والمساعدة مما دفعني لتقديم هذه الرسالة بهذه الصورة الطيبة بإذن الله، وأخص بالذكر الدكتور/**عماد عدوان**، والمهندس/ **أحمد فرج الله**، والأستاذ/ **جمال نبهان**، والأستاذ/ **محمد حيدر الأسطل**، والأستاذ/ **إبراهيم الأسطل**، والأستاذ/**محمد الصوراني**، والمهندسة/**منار خلف**.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تحكيم وتطبيق وتنقيح وتحليل وانجاز هذه الدراسة لتسهيل مهمتي في توفير المعلومات والإجراءات .

جزاهم الله عني خير الجزاء والعطاء ،،،

الباحث / أشرف يونس علي

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الآية القرآنية	2
الدعاء	3
الإهداء	4
الشكر والتقدير	5
قائمة المحتويات	6
ملخص الدراسة باللغة العربية	9
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	10
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 تمهيد	12
1.2 مشكلة الدراسة	14
1.3 متغيرات الدراسة	14
1.4 أهداف الدراسة	15
1.5 أهمية الدراسة	15
1.6 فرضيات الدراسة	16
1.7 حدود الدراسة	16
1.8 تعريفات مصطلحات الدراسة	17
1.9 الدراسات السابقة	18
1.10 علاقة البحث بالدراسات السابقة	29
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول/ البحث العلمي وأهميته في الوطن العربي وفلسطين	
2.1.1 تمهيد	32
2.1.2 مفهوم البحث العلمي	34
2.1.3 أهمية البحث العلمي	36
2.1.4 خصائص البحث العلمي	37
2.1.5 الباحث العلمي وصفاته	39
2.1.6 أهداف البحث العلمي	41
2.1.7 مقومات البحث العلمي	43
2.1.8 تصنيفات البحوث العلمية	46
2.1.9 البحث العلمي في الوطن العربي	50
2.1.10 معوقات البحث العلمي في الوطن العربي	54
2.1.11 البحث العلمي في فلسطين	56
2.1.12 معوقات البحث العلمي في فلسطين	58

المبحث الثاني / الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية	
2.2.1 تمهيد	62
2.2.2 مفهوم الدراسات العليا	64
2.2.3 نشأة الدراسات العليا في فلسطين	66
2.2.4 مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة	66
2.2.5 أسباب نشأة الدراسات العليا	67
2.2.6 أهداف الدراسات العليا	69
2.2.7 معوقات الدراسات العليا في فلسطين	71
2.2.8 مقترحات للارتقاء بالدراسات العليا	74
المبحث الثالث: واقع الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة	
2.3.1 تمهيد	79
2.3.2 مفهوم الجامعة	81
2.3.3 الوظائف الرئيسة للجامعات	82
2.3.4 دور الجامعة في التنمية المستدامة	84
2.3.5 دور الجامعة في دعم القطاع الصناعي	85
2.3.6 الجامعات الفلسطينية	87
2.3.7 الجامعات الفلسطينية موضع الدراسة في قطاع غزة	89
2.3.7.1 الجامعة الإسلامية	89
2.3.7.2 جامعة الأزهر	92
2.3.7.3 جامعة الأقصى	94
2.3.7.4 أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا	97
المبحث الرابع: التنمية المستدامة	
2.4.1 تمهيد	100
2.4.2 مراحل التنمية	100
2.4.3 مفهوم التنمية	103
2.4.4 مفهوم التنمية المستدامة	103
2.4.5 أبعاد التنمية المستدامة	105
2.4.6 مكونات وأنماط الاستدامة	107
2.4.7 أنواع التنمية	108
2.4.8 خصائص التنمية المستدامة	110
2.4.9 أهداف التنمية المستدامة	110

2.4.10	متطلبات التنمية المستدامة	111
2.4.11	تحديات التنمية المستدامة	112
2.4.12	أسباب ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي	113
2.4.13	دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة	114
2.4.14	المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	115
	الفصل الثالث: منهجية للدراسة	
3.1	تمهيد	119
3.2	أسلوب الدراسة	119
3.3	مجتمع الدراسة	120
3.4	عينة الدراسة	120
3.5	خطوات بناء الاستبانة	120
3.6	أداة الدراسة	121
3.7	صدق الاستبانة	122
3.8	ثبات الاستبانة	127
3.9	المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	129
	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة	
4.1	تمهيد	131
4.2	اختبار فرضيات الدراسة	131
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5.1	تمهيد	143
5.2	النتائج	143
5.3	التوصيات	147
5.4	الدراسات المستقبلة المقترحة	149
	الفصل السادس: الملاحق والمراجع	
6.1	المراجع	151
6.2	الملاحق	158

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، والتي تقوم بتدريس الدراسات العليا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (180) عضو هيئة تدريس في هذه الجامعات من الذين يعملون في مجال الدراسات العليا، حيث تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، ومن ثم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يوجد مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة، كما كشفت الدراسة عن وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين دور "البحث العلمي والدراسات العليا" والتنمية المستدامة.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: العمل على وجود استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا، بمشاركة ودعم القيادة السياسية ممثلة بالحكومة والوزارات المعنية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والجامعات الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومراكز البحث العلمي، للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

Abstract

This study aims to find out the role of the scientific research and graduate studies in the Palestinian universities in achieving the sustainable development, through the application of the study on the Palestinian universities operating in the Gaza Strip, which teach graduate studies. To achieve the objectives of the study the researcher followed the descriptive analytical method. The study sample consisted of (180) faculty members work at those universities that are working in the field of graduate studies, where they were selected in a manner stratified random sample. The study used a questionnaire as the main factor of the data collection, then making the necessary statistical analyzes and test hypotheses using statistical analysis software SPSS.

The main findings of the stay are that there is a serious problem regarding the situation of the scientific research and graduate studies, due to the fact that there is no any national strategy which guides scientific research and graduate studies, to benefit from the results in achieving the sustainable development. The study revealed the effect of the statistical significance when the level of significance ($0.05 = \alpha$) between the role of "scientific research and graduate studies" and "sustainable development".

The study showed a number of recommendations including: working to find a national strategy for scientific research and graduate studies, by the support of the political leadership represented in the government and relevant ministries, in addition to role of the ministry of education and higher education, the Palestinian universities, institutions of the civil society, the private sector, and the scientific research centers, to gain access to the comprehensive and sustainable development.

الفصل الأول

خلفية الدراســـة وأهميتها

1.1 تمهيد

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 متغيرات الدراسة

1.4 أهداف الدراسة

1.5 أهمية الدراسة

1.6 فرضيات الدراسة

1.7 حدود الدراسة

1.8 تعريفات مصطلحات الدراسة

1.9 الدراسات السابقة

1.10 علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الفصل الأول
خلفية الدراســة وأهميتها

1.1 تمهيد:

لا يكاد يختلف اثنان على جوهر العلاقة القوية بين الجامعات والبحث العلمي ممثلاً بالأبحاث والرسائل العلمية، بأشكاله ومستوياته المختلفة من جهة وبين التنمية المستدامة من جهة أخرى، حيث يعد البحث العلمي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي، ويُعد أيضاً الموجه الأساسي لرفاهية المجتمع والمواطن من خلال تقديم الأبحاث والرسائل العلمية للقطاع العام والقطاع الخاص، والتي تساعد على فتح المشاريع، والأفاق الجديدة، باستخدام التقنية والحداثة والتطوير المستمر، ووضع الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، وزيادة التدريب والتطوير للأيدي العاملة واستيعاب الكثير من العمالة في سوق العمل، والزيادة من الصادرات والتقليل من الواردات بسبب فتح الأفاق الجديدة من خلال البحث العلمي.

لذا تعد الجامعات الحاضن الأساس للبحث العلمي من خلال الخطط والسياسيات العامة للدولة، ومن خلال تمويل البحوث الاستراتيجية المرتبطة بخطط التنمية الشاملة والمستدامة، بالإضافة إلى نظام البحوث الأكاديمية والتطبيقية وإصدار القوانين واللوائح للمنح والعقود البحثية والاستشارات التي توفر البنية التحتية للبحث العلمي، ومن ثم إنشاء المراكز البحثية التخصصية، ومن هنا يأتي دور الجامعات في تشجيع وتطوير وتقويم حركة البحث العلمي في المجتمع.

ويدرك الجميع من العلماء والمفكرين والباحثين، بل من عامة المثقفين في المجتمع، أهمية البحث العلمي في عملية التنمية الاقتصادية والمجتمعية والوصول للتنمية المستدامة. واعتبار البحث العلمي والدراسات العليا من أهم وسائل الحصول على المعلومات والبيانات في صورة المعرفة وتحديثها، ومن ثم استخدامها في إنتاج كل السلع والخدمات التي تضمن وتلبي كافة متطلبات الإنسان الحياتية للوصول إلى راحته ورفاهيته من ناحية، وقوة وتنمية المجتمع وثباته من ناحية أخرى في دنيا تحكمها التحالفات والتكتلات وتربطها المصالح والمنافع المشتركة بين الدول.

ويرى (علي،2010) أن مهام البحث العلمي تتمثل فيما يأتي:

* للبحث العلمي أهداف لا تتحقق إلا إذا ارتبطت بالتنمية، وهذا يعني استدعاء الخصائص الحضارية والثقافية للأمة، حتى تحقق مجالات البحث العلمي القدر الكافي من معرفة النفس، والثقة بها، والشعور بالانتماء إلى الأمة الإسلامية ذات الحضارة الراسخة في العلم والتقدم.

* مهمة البحث العلمي نشر المعرفة العلمية في المجتمع لإيجاد تربة خصبة تمد العلماء بالعناصر الجديدة، وتهيئ لهم المكانة الاجتماعية التي تعين على النهوض برسالة الأمة نحو المجتمع والإنسانية والحضارة، ويرتبط بهذا كله قدرة العلماء على مواكبة البحوث العلمية، ومتابعتها، والمواصلة مع ما يصدر منها من نظريات وتطبيقات، حيث يسير مع هذا الجانب إعداد

الأفراد الذين ينهضون بأعباء البحث العلمي ليكونوا قادرين على المواءمة بين نظريات الغرب وتطبيقاته، وخصائص المجتمع الإسلامي وطبيعته.

* إيجاد المؤسسات ذات الأهداف الواضحة، والتنظيم الدقيق، حيث يتناول الباحثون موضوعات وميادين مختلفة تتصل بتنمية المعرفة وتطويرها، وبخدمة المجتمع وحاجاته.

* التنظيم الدقيق في إطار مؤسسات البحث العلمي المنظم، من أجل تحقيق الإنجازات العلمية والصناعية، والسير مع أولويات البحث العلمي بالاهتمام بأبحاث الطاقة الذرية للأغراض السلمية، واستخدامها في توليد الطاقة الكهربية في الطب النووي، وغيرها من المجالات العلمية التي تساعد على التطوير والصناعة.

* قيام مؤسسات البحث العلمي، ببناء قواعد وشبكات ومراكز للمعلومات، وتوفير البيانات والأرقام الممحصة الدقيقة، والتفصيلية الشاملة القادرة على تقديم مؤشرات صحيحة عن حقيقة الواقع، وعن متطلبات المستقبل، وهذا يعني تأسيس نظام متقدم للمعلومات يلبي حاجات الباحثين لاختصار الوقت والجهد، وتطوير أجهزة المعلومات، والتخطيط، وإنشاء شبكة معلومات تفي بمتطلبات البحث العلمي.

* ارتباط مفهوم التنمية في الإسلام بمهمات المؤسسات للبحث العلمي ومراكز البحوث، وذلك بانطلاقتها من واقع المجتمع الإسلامي وخصوصياته، وأن تكون النظرة لدى هذه المؤسسات شاملة للعالم الإسلامي كله، لما يتوافر فيه من موارد طبيعية ومالية وبشرية ومن رؤوس الأموال والأيدي العاملة.

ولذلك يرى الباحث أن البحث العلمي والدراسات العليا، تعد من وسائل نشر المعرفة وإنتاجها، وذلك عبر البحوث العلمية في العلوم الطبيعية والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والإنتاج الأدبي والفني، والبحث العلمي يرتبط ارتباطاً مباشراً بمتطلبات التنمية في المجتمع بمجالات عدة، ومنها: الصناعة والزراعة والخدمات. وللبحث العلمي علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ثمة نتائج تترتب على هذه العلاقة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي. وفي ضوء ذلك تتناول الدراسة أهمية البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.

وكذلك لا ننسى أهمية تطوير منظومة التشريعات والسياسات الحازمة واللازمة لتطوير البحث العلمي والمنظمة لعملياته وخطواته، والتي تكفل للباحثين وعملية البحث بأكملها حرية الدراسة والاطلاع واختيار المجال المناسب للبحث والوسائل المساعدة على إنجازه، وكل ذلك في حدود أخلاقيات وموروثات المجتمع وعاداته الأصيلة، وهنا ينبغي أن يكون البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية طليعة المساهمين في إحداث التنمية المستدامة في فلسطين.

1.2 مشكلة الدراسة:

يعاني المجتمع الفلسطيني مشكلات اقتصادية وتنموية بالإضافة إلى قلة الموارد والإمكانيات المادية والمالية، مما يؤكد ضرورة الاعتماد على الجامعات من خلال البحث العلمي والدراسات العليا، من خلال الدور المهم والحيوي للجامعات الفلسطينية باستخدام البحث العلمي في حل هذه المشكلات بأقصى سرعة وأقل التكاليف.

ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة التي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي: ما دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما واقع البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية؟

2- ما واقع التنمية المستدامة المستفادة من البحث العلمي والدراسات العليا؟

3- هل يوجد تأثير بين واقع "البحث العلمي والدراسات العليا" في الجامعات الفلسطينية والتنمية المستدامة؟

4- هل يوجد جهات راعية ومنسقة للأبحاث العلمية والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية وتطبيقها للاستفادة منها؟

1.3 متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل

واقع البحث العلمي والدراسات العليا ويقاس من خلال (التخطيط للبحث العلمي – فاعلية برامج الدراسات العليا – نوعية وعدد الأبحاث العلمية – تطبيق الأبحاث العلمية).

ثانياً: المتغير التابع

التنمية المستدامة وتقاس من خلال (تنمية وتطوير الجامعات – تطوير الكوادر البشرية – زيادة المعارف الفكرية – حل بعض المشكلات الاقتصادية والتنموية).

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاز أهم أهداف الدراسة والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- تشخيص واقع البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية.
2- تشخيص واقع التنمية المستدامة المستفادة من البحث العلمي والدراسات العليا.
3- معرفة التأثير بين واقع "البحث العلمي والدراسات العليا" في الجامعات الفلسطينية والتنمية المستدامة.
4- التعرف على الجهات المسئولة عن تطبيق الأبحاث العلمية والدراسات العليا الصادرة عن الجامعات الفلسطينية للاستفادة منها في عملية التنمية المستدامة، وتقديم التوصيات للجهات المعنية.

1.5 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث تتناول الدراسة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة "جامعات غزة نموذجاً".

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- توضيح أهمية دور الجامعات الفلسطينية في البحث العلمي سيسهم في توجيه نظر الجامعات لمزيد من الاهتمام بالبحث العلمي.
2- تحاول الدراسة لفت نظر الجهات المسئولة إلى مدى أهمية الدراسات والأبحاث الأكاديمية والاعتماد عليها في حل الكثير من المشكلات وخاصة في المشكلات الاقتصادية والتنموية.
3- تسهم الدراسة في إيجاد قنوات ربط وتعاون بين الجامعات والباحثين والجهات المختصة للعمل على حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع في موضوع الدراسة.
4- تحاول الدراسة استكشاف الجهات المسئولة والمنسقة لمحاولة تطبيق الأبحاث والدراسات العلمية للاستفادة من بعض جوانب التنمية المستدامة التي تشارك فيها الجامعات الفلسطينية من خلال البحث العلمي والدراسات العليا.

1.6 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للبحث العلمي والدراسات العليا في التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات.
الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لفعالية برامج الدراسات العليا في التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية.
الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنوعية الأبحاث العلمية وعددها في التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية.
الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لتطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية في التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

1.7 حدود الدراسة:

لكل دراسة سواء علمية أو نظرية حدود موضوعية، وحدود بشرية، وحدود مكانية، وكذلك حدود زمنية، حيث ستكون على النحو التالي:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة.
- **الحد البشري:** ركزت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس والذي يعملون في مجال الدراسات العليا.
- **الحد المكاني:** اقتصر تطبيق الدراسة على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة والتي تعمل مجال الدراسات العليا وهي كالتالي:(الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا).
- **الحد الزماني:** تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي(2013-2014).

1.8 تعريفات مصطلحات الدراسة:

لقد تم الاقتصار على تعريف واحد لكل متغير بغض النظر عن الاختلاف في وجهات النظر المتعلقة بتحديد مفاهيم هذه الدراسة ومتغيراتها، على أن ذلك لا يعني إغفال تلك الاختلافات والتناقضات في التعريفات بل إن المقصود هو تحديد إطار البحث في هذه الجزئية. ويترك الباحث مناقشة وجهات النظر المختلفة في المفاهيم في الفصل المتعلق بالإطار النظري لهذه الدراسة. وفي ما يلي التعريف النظري لأهم المتغيرات، والمصطلحات الواردة في الدراسة:

البحث العلمي: يعرف البحث العلمي بأنه "أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلاً بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة والوصول إلى الكلية أو العمومية، أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة، من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق والموضوعي لموضوع هذه المشكلة، ومن خلال تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم(فراج،2000).

الدراسات العليا: تعرف الدراسات العليا على أنها من أبرز ما تقدمه الجامعات من برامج تعنى أساساً بدراسة وتطوير وتنمية المقدرات المختلفة للمجتمع، فإذا كان التعليم الجامعي هو المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى العاملة التي تمثل مواقع الخدمة والإنتاج، فإن الدراسات العليا هي المصنع الذي ينتج العلم والفكر الذي يقوم عليه العمل بمعناه الواسع، الذي يشمل كل ما من شأنه أن يدفع المجتمع إلى التقدم(العاجز وأبو مصطفى،1998).

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وجمالياً وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة في تحقيق أهداف وحل مشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة (علي،2000).

الجامعات: تعرف الجامعة بأنها "مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع وبحسب هذا المفهوم يشمل المجتمع كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة" وبذلك تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه"(بخيت، 2009).

1.9 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة الربان: (2012)

عنوان الدراسة: حصاد عقد- البحث العلمي العربي عن الفترة 2001-2010م.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة لمعرفة واستكشاف واقع البحث العلمي في الوطن العربي عن الفترة 2001-2010 مقارنة بدول العالم، للاستفادة من الإمكانات المتوفرة لديها في تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة إلى اتخاذ قرارات من الدول العربية بزيادة الإنفاق على البحث العلمي، والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لديها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال اعتمادها على قدرات وإمكانيات مواطنيها من العلماء والباحثين، وبناء مؤسسات تحول البضاعة العلمية إلى منتجات تعود بالنفع على المجتمع، وتطوير التشريعات والقوانين التي تحكم كل هذا.

2- دراسة مقداد: (2011)

عنوان الدراسة: دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى ربط برامج الدراسات العليا في الواقع بشكل أكبر بحيث تتمكن من إعداد الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتمكن من علاج المشكلات القائمة في الاقتصاد الوطني بعيداً عن مجرد البحوث النظرية التي لا يمكن لها أن تجد طريقها إلى التطبيق، وتنطلق الدراسة من فرضية أن برامج الماجستير في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، إنما انطلقت للمساهمة في تحقيق التنمية وعلاج مشكلات قطاع الأعمال الفلسطيني.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة بتشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وبناء الثقة المتبادلة والتعاون المشترك بما يلبي حاجة القطاع الخاص وحل مشكلاته والبحثية، وربط رسائل الماجستير مع حاجة السوق، وتطوير قواعد البيانات فيما يتعلق باحتياجات المجتمع ورسائل الماجستير في الجامعات المختلفة، وإنشاء أجهزة مركزية لتخطيط ورسم سياسة البحث العلمي والتنسيق ما بين المؤسسات والمجتمع المدني لدعم البحث العلمي، وتوجيه الدراسات ورسائل البحث العلمي في المجالات التي لم يهتم بها الباحثون بحيث لم تجد رسائل علمية كافية لعلاج مشكلاتها مثل قطاع البناء والتشييد والبنية التحتية والتأمين والسياحة وغيرها من المجلات التي لم يهتم بها الباحثون.

3- دراسة حلاوة: (2011)

عنوان الدراسة: دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة "دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية".

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في جامعة القدس، وما دور الإدارة العليا في تشجيع البحث العلمي، من خلال استخدام المنهج الوصفي حيث كانت نتيجة الدراسة بأن دائرة البحث العلمي تدعم الباحثين بقوة، كما أظهرت الدراسة بأن معظم مجالات التنمية والتطوير في مرافق الجامعة نتيجة الدعم الخارجي وجهود الإدارة العليا خاصة في مجال التمويل.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة بعدم إهمال ما جاء من توصيات في الأبحاث التي تناولت التنمية، وتخفيف العبء الأكاديمي للباحثين، وضرورة البحث عن أهم المشاكل والمعوقات التي تعيق تنمية وتطوير الجامعة، وتوفير إمكانيات مادية ومعنوية ومراكز أبحاث بأجهزة حديثة ومناخ يصلح للإبداع والبحث العلمي.

4- دراسة قيطة: (2011)

عنوان الدراسة: دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة للتعرف على درجة قيام الجامعات الفلسطينية بدورها في بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والتعرف على سبل تفعيل هذا الدور من وجهة نظر الخبراء والمختصين.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة بتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المحلية والإقليمية على قاعدة تبادل المعرفة والمنفعة، والانفتاح على العالم والاتصال والتواصل المنظم مع الجامعات المتقدمة ومراكز البحث العلمي لمواكبة التطور والتقدم العلمي، والتركيز على البحث العلمي النوعي الذي يستهدف احتياجات المجتمع والاستفادة من الأبحاث العلمية التي تنتجها الجامعات ومراكز الأبحاث العالمية وتحويرها لتلائم احتياجات المجتمع، وإصدار مجلة الكترونية متاحة للجميع تنشر أحدث الدراسات العلمية، وتحقيق التكامل بين الجامعات الفلسطينية في تحديد الشخصية الحقيقية للمجتمع الفلسطيني وتقديم البرامج اللازمة للنهوض به، والاهتمام بنشر وتوظيف تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجلات الحياة وتوفير مصادر معرفية متنوعة مثل المكتبات الالكترونية والورقية وتوفير قاعدة بيانات وإحصائيات تخدم المجتمع.

5- دراسة بركات، وعوض: (2011)

عنوان الدراسة: واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها "جامعة القدس المفتوحة – جامعة النجاح الوطنية".

هدف الدراسة: هدفت الدراسة لاستطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية حول واقع الدور الذي تمارسه هذه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة وأظهرت الدراسة دور الجامعات في إعداد الفرد بمستوى قوي وتنمية مجتمع المعرفة ومجال توليد المعرفة بمستوى متوسط.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن دور الجامعة العربية كان أكثرة قوة في مجال إعداد الفرد ولكن كان ذلك أقل في مجالات تنمية مجتمع المعرفة وتوليد المعرفة، وهذا يترتب عليه أن يهتم القائمون بالتخطيط لسياسات التعليم العالي في مجتمعاتنا العربية بتطوير الدور التنموي المجتمعي في مجالات المعرفة المختلفة، وعلى الجامعات مد جسور من المشاركة والتعاون مع مؤسسات الإنتاج والاقتصاد في مجتمعاتها، وبناء علاقات متبادلة معها حتى تضمن الدعم المالي عبر هذه المؤسسات لتنفيذ برامجها الأكاديمية والبحثية، وتطوير الجامعات للاستفادة من المستحدثات العلمية والصيغ العلمية الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية المطبقة في الجامعات المتطورة في العالم، وتوصي الباحثين إلى إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والنظرية وتزويد المسئولين بنتائج موضوعية وعلمية حول واقع دور هذه الجامعات في مجال التنمية البشرية والمجتمعية في جميع المجالات.

6- دراسة جلمبو، وفرج الله: (2011)

عنوان الدراسة: دور البحث العلمي في تحسين جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة التعرف إلى دور البحث العلمي في تحسين جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، ولتحقيق هذه الدراسة تم بناء مقياس تكون بصورته النهائية من (28) فقرة وزعت على ثلاث مجالات، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن جميع فقرات الأداة شكلت دوراً هاماً للبحث العلمي في تحسين جودة الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة جداً بلغت نسبتها المئوية(88.97%)، وأوصت إلى ضرورة توفير الظروف الملائمة لتبادل الخبرات البحثية والمهنية بين أعضاء هيئة التدريس، وزيادة الدعم المادي المخصص للبحث العلمي، وضرورة توفير الجامعات لمصادر المعلومات المختلفة، وتعميم ثقافة الجودة والتطوير المهني بالجامعات الفلسطينية.

7- دراسة مناعي: (2011)

عنوان الدراسة: دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، من خلال تصميم أداة الدراسة، وهي استبانة مكونة من (28) فقرة تم التأكد من صدقها وثباتها ثم وزعت على أفراد عينة الدراسة المكونة من (167) قائداً أكاديمياً.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن درجة التقدير لدور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين كانت عالية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على كل مجال من مجالات الأداة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وتوصلت الدراسة إلى توفير مزيد من الدعم المادي للبحث العلمي، ومشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي لكونه أحد الجهات المستفيدة منه، والاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس ومنحهم الصلاحيات لتنشيط حركة البحث العلمي، وضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات التنمية الشاملة، وضرورة وجودة استراتيجية لتسويق البحث العلمي وتوظيفه في تنمية المجتمع المحلي.

8- دراسة الزبير: (2011)

عنوان الدراسة: التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة للتعرف على دور التعاون بين الجامعات والصناعة لتطوير اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة، من خلال تقديم إطار نظري لمفهوم اقتصاد المعرفة بالإضافة لرصد الخدمات المتاحة في مجال العلوم والتقنية، والتي تقوم عليها بالشراكة بين قطاع الصناعة والجامعات لتطوير البحث العلمي في الجامعات لتحقيق التنمية القابلة للاستدامة.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة بأن يكون هناك ربط وثيق بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير مع قطاعات الإنتاج المختلفة للوصول إلى التنمية الشاملة، وزيادة الأهمية بأنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار للمساعدة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في القطاعات المختلفة، ورفع القدرات التقنية للكوادر البشرية وتوفير قواعد معلومات للمنتجين في القطاعات الإنتاجية.

9- دراسة علي: (2010)

عنوان الدراسة: تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجاً.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة لمعرفة تمويل البحث العلمي وأثره على التنمية وخاصة في التجربة الماليزية، وما يترتب على هذه العلاقة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج إلى أن البحوث العلمية ومراكز الدراسات تقدم الأفكار التربوية، وتساعد على البناء التعليمي، وتساعد في تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية ومؤسسات البحث العلمي، وتركز الدراسة على الاهتمام بالإنسان الذي هو وسيلة لتحقيق التنمية.

10- دراسة عبد المطلب: (2010)

عنوان الدراسة: البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي، مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بيان أهم وظائف الجامعة في تطوير أداء البحث العلمي وأهداف البحث العلمي في صناعة التكنولوجيا ومقوماته والاتجاهات العالمية الحديثة في مجال البحث العلمي والمعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي بوجه عام.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة ببعض التوصيات الإجرائية التي تساعد في تفعيل الأداء البحثي في مؤسسات التعليم الجامعي بل تطوير هذه المؤسسات والاهتمام بمقومات البحث العلمي وتطويرها، وإزالة المعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي، وضرورة وضع استراتيجيات لتطوير البحث العلمي، وإنشاء جهاز على مستوى وزارة التعليم العالي لمتابعة ومراقبة الأداء البحثي في الجامعات، والتوعية الجماهيرية بأهمية دور التعليم الجامعي في التغلب على مشكلات التنمية والمشكلات الاجتماعية.

11- دراسة باكير: (2010)

عنوان الدراسة: تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة للتعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، بهدف الاستفادة في الجامعات في خدمة التنمية بشكل علمي وقابل للتطبيق وفق المعايير العالمية الحديثة.

نتـائج الدراسـة: أوصـت الدراسـة بتقـديم الخـدمات للعـاملين بالمؤسسـات المختلفـة فـي المجتمـع، وتشـجيع أفراد المجتمـع علـى زيـادة منشـآت الجامعـة واسـتخدام مرافقهـا، وإنشـاء لجـان استشـارية من الجامعـة وقيـادات المجتمـع ذوي القرار لتحديد حاجـات المجتمـع والتعرف علـى مشـكلاته، وتوجيـه الأبحـاث الجامعيـة لحـل مشـكلات المجتمـع وتطـويره، وعقـد مـؤتمرات فـي الجامعـة لمختلـف التخصصات، وتقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم، وتجهيز مراكز خدمة المجتمع للقيام بتدريب أفراد المجتمع، ومشاركة الهيئة التدريسية والطلبة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.

12- دراسة مكرد: (2010)

عنوان الدراسة: تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة للتعرف على واقع البحث بالجامعات اليمنية والمعوقات التي تواجهه، والتعرف علـى أهم الخبرات العالميـة الحديثـة للجامعـات وكيفيـة الاسـتفادة منهـا فـي تطـوير البحـث العلمي بالجامعات اليمنية.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج إلى أنه يوجد ضعف للأداء البحثي للجامعات اليمنية ويمثل البحث العلمـي نشـاطاً هامشـياً ممـا أدى إلـى ضـعف اسـتثمار الكفـاءات العلميـة المتخصصـة بالجامعـات لعـلاج المشـكلات التـي تواجـه قطاعـات المجتمـع، وهنـاك معوقـات متعـددة تواجـه البحـث العلمـي بالجامعـات اليمنيـة. وكانـت أهم التوصـيات ضـرورة قيـام الجامعـات اليمنيـة بوضـع خطـة واضـحة للبحث العلمـي ترتبط بخطـط التنميـة الشـاملة فـي البلاد، وتوفير الإمكانـات اللازمـة لإجراء البحـوث العلمية والعمل على نشرها، وتوسيع إيرادات صندوق البحث العلمي، وإيجاد علاقات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وقطاعاته.

13- دراسة الجذبة: (2009)

عنوان الدراسة: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية.

هـدف الدراسـة: هـدفت الدراسـة إلـى إبـراز دور الجامعـة العربيـة فـي إعـداد الكفـاءات العلميـة المتخصصة في شتى المجالات، وبخاصة التنموية منها، والتعرف على المنتج العلمي، والإمكانات البحثية، والطاقات العلمية العربية، وتوضيح المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية.

نتـائج الدراسـة: أظهـرت النتـائج غيـاب الخطـط والبـرامج التطويريـة التـي تهـتم بالتنميـة الزراعيـة والصـناعية، وهبـوط وظيفـة الجامعـة مـن التفكيـر والإبـداع وتنميـة المجتمـع وإمـداد أصـحاب القرار بالمنظمات إلى دور هامشي يعتمد على محو الأمية فقط، وانخفاض مستوى العملية التعليمية في

الجامعات، وغياب دور التكنولوجيا الزراعية والصناعية للتنمية الاقتصادية، وغياب التعاون بين الجامعات العربية، وأسلوب التعليم الذي يعتمد على التلقين وليس أسلوب تعلم كيف تفكر، وأوصت الدراسة بأن تشترك الجامعات في وضع خطة تفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة والبيئة المحلية بصفة خاصة، وأن تكون شاملة للقطاعات الإنتاجية كلها، وإعطاء أهمية وأولوية للتقدم التكنولوجي بحيث تساعد في عملية التنمية الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الجامعات من المستوى التقليدي إلى المستوى المتقدم، وتعليم الطلاب أنماط التفكير والإبداع كي يكونوا صالحين لعملية التنمية الاقتصادية، والتعاون بين الجامعات العربية من أجل النهوض بالتعليم والتنمية، والاهتمام بالتعليم المهني ورسم سياسة موحدة للعلوم والتكنولوجيا وزيادة نسبة مخصصات البحوث في الميزانيات التعليمية وميزانيات الشركات والمؤسسات الصناعية، ودعم المختبرات العلمية والمؤسسات القادرة على بلورة نشاط البحث والاختراع في نشاط التنمية الاقتصادية.

14- دراسة بخيت: (2009)

عنوان الدراسة: الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والتقني.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة معرفة الوظائف الرئيسية للجامعة وعلاقتها بالمجتمع ودورها في توظيف المعرفة والتنمية واستخدام التقنية وما هو دور الجامعات السعودية في خدمة المجتمع.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة بربط المادة العلمية للمحاضرة بالإنسان والمجتمع والحياة والبيئة، والعناية الكبيرة بالإرشاد ورعاية الطلبة خلقياً وعقليا وصحياً في قاعة المحاضرة وخارجها، والإكثار من إقامة الندوات والنشاطات اللاصفية والمؤتمرات يسهم فيها الأساتذة والطلاب حول مشكلات المجتمع والبيئة المحلية والعالمية، وظهور بصمات الجامعة في كل ميادين ومرافق المجتمع والحياة لتحقيق التنمية التي ينشهدها المجتمع.

15- دراسة دياب: (2007)

عنوان الدارسة: دراسة تقويمية لدور المشرف الأكاديمي في الإشراف والمتابعة على مشاريع تخرج الطلبة "جامعة القدس المفتوحة".

هدف الدراسة: هدفت الدراسة لمعرفة أدوار المشرف الأكاديمي ومهماته في مجال الإشراف والمتابعة على مشاريع تخرج الطلبة في جامعة القدس المفتوحة، ومن ثم تحديد درجة أهمية هذه الأدوار وممارستها للاستفادة في مجال الإشراف وتحسين مهارات وتطوير قدرات الباحثين.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن جهود المشرفين الأكاديميين في العمل على رفع كفاية الطالب الباحث وتنمية قدراته ومهاراته البحثية وإكسابه أخلاقيات البحث ما زالت دون المستوى المطلوب، لذا أوصت الدراسة أن يختار المشرفون الإشراف على مشاريع التخرج والأبحاث في ضوء أسس

ومعايير محددة، وأن تراعي التخصص وقدرة المشرف على العلمية الإشرافية بالشكل المطلوب وفي حدود قدراته، وأن يعد المشرف الأكاديمي إعداد مهنياً مناسباً لمهمة الإشراف والمتابعة ليصبح لديه القدرة والخبرة اللازمة لتنفيذ هذه المهمة وإنجازها بشكل فاعل، وضرورة تزويد المشرف والطالب الباحث بخطة الإشراف والمتابعة وطريقة تنفيذها وإنجازها.

16- دراسة أبو زنط، وغنيم: (2005)

عنوان الدراسة: التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى استعراض مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها، وتحليلها، وتبين الفلسفة التنموية التي تشكل أرضية هذا المفهوم.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج إلى أن التنمية المستديمة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية من تغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة التي تقوم على مبدأ الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة.

17- دراسة عسلية، وزقوت: (2003)

عنوان الدراسة: دور الجامعة في تنمية وعي الطلبة بمشكلات مجتمعهم وقضاياه.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة للتعرف على دور جامعة الأقصى في تنمية وعي طلبتها بقضايا مجتمعهم، ومشكلاتهم والتعرف على مدى مساهمة الجامعة في تنمية وعي الطلبة باختلاف التخصص العلمي ونوع الجنس.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة بتوجيه انتباه المتخصصين لأهمية دور الجامعة في تنمية وعي الطلبة بما يدور حولهم من مشكلات، وحث أعضاء هيئة التدريس للابتعاد عن الطرق التقليدية ومحاولة طرح المساقات باستخدام فنيات التعلم النشط.

18- دراسة علوان: (2003)

عنوان الدراسة: الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة معرفة واقع ومعوقات البحث العلمي في جامعات البلدان العربية، ومدى قدرة الجامعات على تعزيز هذا الدور لخدمة التنمية العربية، وإبراز التأثيرات السلبية الناجمة عن واقع قصور البحث العلمي في الجامعات العربية، وتحديد الاستراتيجيات العامة لتطوير البحث العلمي.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن هناك مفارقات قاسية بين واقع البحث العلمي العربي وبين الطموح العربي وتأثيره على التنمية العربية الشاملة، وعدم وجود استراتيجية عربية واضحة للبحث

العلمي، وعدم وجود العلاقة الوثيقة بين الجامعات ومراكز الأبحاث، وضعف مخصص الموارد المالية الكافية لمؤسسات البحث العلمي.

19- دراسة صالح: (2003)

عنوان الدراسة: معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة التعرف إلى معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، والفروق في المعيقات حسب متغير الجامعة والمؤهل والرتبة العلمية وعدد الأبحاث والتخصص والخبرة.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن مجالات معيقات البحث العلمي المتعلقة بظروف العمل والإدارة والمادية والمعنوية والنمو المهني والنشر والتوزيع والدرجة الكلية للمعيقات حصلت على درجة معيقات كبيرة. وأوصت الدراسة بمطالبة وزارة التربية والتعليم العالي خلق نوع من التواصل بين الجامعات الفلسطينية فيما بينها والتنسيق في إعداد المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعات الفلسطينية، كما أوصت الجامعات الفلسطينية التنسيق بينها وبين المؤسسات الأهلية والحكومية المعنية بالحب العلمي.

20- دراسة كسناوي: (2001)

عنوان الدراسة: توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع- توجهات مستقبلية).

هدف الدراسة: هدفت الدراسة لإبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا بالجامعات لتلبية متطلبات التنمية، وتوضيح المعوقات والعراقيل التي تواجه البحث العلمي وسبل التخلص منها لتحقيق التنمية، وتحديد السبل الكفيلة بربط البحث العلمي في الدراسات العليا بالجامعات بمتطلبات التنمية، واقتراح استراتيجيات فاعلة لكيفية التنسيق بين أقسام الدراسات العليا في الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج عن وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي. كما تم التوصل إلى أنه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي. وأنه من الممكن كذلك التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات

وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتبادل الخبرات البحثية والفنية، وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة .

21- دراسة بركة: (2001)

عنوان الدراسة: دور الدراسات العليا الفلسطينية في تشكيل الوعي الوطني وخدمة المجتمع وتنميته.

هدف الدراسة: هدفت الدارسة تناول شريحة هامة من شرائح المجتمع وهي من ذوي الدراسات العليا باعتبارهم قوة للمجتمع، ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه الشريحة في تنمية الوعي لدى المجتمع الفلسطيني.

نتائج الدراسة: أوصت الدراسة إدخال برامج دراسية عليا متداخلة في الحقول المعرفية تخدم حاجات التنمية بشكل أكثر فعالية، وتوجيه الأساتذة وطلبة الدراسات العليا إلى إجراء البحوث التطبيقية والمشكلات التنموية الخاصة بمجتمعاتهم، والتنويع والمرونة في إنشاء برامج الدراسات العليا تستجيب للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

22- دراسة البنا: (2000)

عنوان الدراسة: دور الجامعات الفلسطينية في التنمية.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة التعرف على دور جامعة الأقصى الفلسطينية في المجال التربوي والبحث العلمي وخدمة المجتمع في التنمية، وكذلك التعرف إلى الفروق في أدوار الجامعات في تلك المجالات التي تعزى لمتغير الجنس وذلك للعمل على تنمية المجتمع الفلسطيني وتقدمه، وإعداد القوى البشرية اللازمة لمسيرة التنمية والتطوير، والإفادة من تجارب بعض الدول في التطور والتنمية.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن معدل قيام الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة بدورها في المجالات الثلاثة التربية والبحث العلمي وخدمة المجتمع تتراوح بصفة عامة بين منخفض ومنخفض جداً. وأوصت الدراسة بوضع سياسات وطنية لنقل العلم والتكنولوجيا تستمد أهدافها من خطط التنمية الشاملة في الدولة، والعمل على بناء القدرات الوطنية القادرة على نقل التكنولوجيا رأسياً وتشجيع البحوث في المؤسسات العلمية لتقييم الصلاحية الاقتصادية والفنية لنتائج البحوث، وضرورة وجود أساليب حل المشكلات للتنمية والتطوير باستخدام البرامج التدريبية والإرشادية الخاصة، وإيجاد مراكز مشتركة بين وزارات التربية والتعليم العالي والجامعات في الدول العربية لتطوير وتنمية برامج وخدمات التوجيه والإرشاد بما يتناسب مع احتياجات الطلاب، وتخصيص ميزانية سنوية لوحدة بحوث التنمية لمركز البحوث بالجامعات الفلسطينية، وتشجيع الطلاب على القيام بأبحاث ميدانية لدراسة مشكلات التنمية المحلية، ونشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة: Yasser Al- Saleh and Geargeta vidican (2011)

عنوان الدراسة: The Role of Research Universities in creating a clean Tech Industry Theory, International Experience and Implications for the United Arab Emirates.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى توفير خلفية مقتضبة من منظور نظري ومتاح لدراسة الأدوار المحتملة التي لعبتها الجامعات من خلال البحث العلمي في ابتكار وصناعة التنمية، وتبين من النتائج أن للبحث العلمي في الجامعات دور كبير في صناعة التنمية في شتى المجالات.

2- دراسة: Sandra J.Hartman (2009)

عنوان الدراسة:

The role of universities in attaining regional competitiveness under adversity.

هدف الدراسة: تناولت هذه الدراسة دور الجامعات في اكتساب القدرة على المنافسة الإقليمية في التكنولوجيا في فترات المحن القاسية وهدفت الدراسة إلى تعلم الكثير من تجارب الدول النامية التي حققت التكنولوجيا بنجاح، وتهدف إلى تحويل نتائج البحوث إلى المنظمات واستغلال الفرص لتطوير التكنولوجيا اللازمة لتحديد نقاط القوة والضعف لمقترحات الأبحاث وتقويمها.

3- دراسة: Kent Hill, Ph.D (2006)

عنوان الدراسة:

UNIVERSITY RESEARCH AND LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة لاستعراض الدراسات التي تفحص مدى البحوث الجامعية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المحلية، والآثار الاقتصادية التي تستمد من النواحي المبتكرة لأعضاء هيئة التدريس، والمساهمات التي تقدمها أبحاث الجامعات في الاقتصاد المحلي من خلال برامج الدراسات العليا.

4- دراسة: Robert Hedgson (2005)

عنوان الدراسة:

Accelerating Economic Development Through University Technology Transfer.

هدفت الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى كيفية استخدام ونقل التكنولوجيا من خلال الجامعة لتسريع التنمية الاقتصادية، حيث أنه تم تطبيق هذه الدراسة على بعض الجامعات الأمريكية التي تستخدم التكنولوجيا في كليات التجارة بشكل متقدم وثم الحصول على نتائج الدراسة من خلال استبانة صممها الباحث، وبعد تحليل وتفسير النتائج توصل الباحث إلى أن هناك الكثير من الأدوار الفاعلة للجامعات في نقل التكنولوجيا الحديثة.

1.10 علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها قليلة، ومعظمها لم تناقش موضوع البحث بشكل مستفيض، حيث لم تركز على الحلول الحقيقة للنهوض بالبحث العلمي والدراسات والعليا، والاستفادة من نتائج البحث العلمي والرسائل العلمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في خدمة التنمية المستدامة، حيث ركزت هذه الدراسة على دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.

وأفادت نتائج الدراسات السابقة الدراسة الحالية، حيث كانت نقطة انطلاق لموضوع هذه الدراسة، ومرشداً للباحث في إعداد رسالته.

ما يميز الدراسة الحالية عن البحوث والدراسات السابقة:

- تطرقت الدراسة الحالية لدور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تسهم في الاستفادة من الأبحاث والرسائل العلمية ومعرفة الجهات المسئولة عن تطبيق هذه الأبحاث والرسائل.
- تطبيق الدراسة على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.
- لم يتم التطرق لمثل هذه الدراسة – في حدود علم الباحث– على المستوى المحلي في البيئة الفلسطينية، مما يزيد من أهمية هذه الدراسة.
- الدراسة حديثة، وميدانية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2. تمهيد:

على الرغم من اهتمام العديد من الباحثين بدراسة دور البحث العلمي ودور الدراسات العليا ودور الجامعات في تطوير المجتمع وتطوير المعارف والثقافات، إلا أن هناك ندرة نسبية، لاسيما في الدراسات التي اهتمت ببحث دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.

ويأتي هذا الفصل للتعرف من خلال الإطار النظري للدراسة، على كيفية الاستفادة من دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال استعراض المباحث التالية:

2.1 المبحث الأول: البحث العلمي وأهميته في الوطن العربي وفلسطين.

2.2 المبحث الثاني: الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية.

2.3 المبحث الثالث: التنمية المستدامة.

2.4 المبحث الرابع: واقع الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

المبحث الأول

البحث العلمي وأهميته في الوطن العربي وفلسطين

2.1.1 تمهيد

2.1.2 مفهوم البحث العلمي

2.1.3 أهمية البحث العلمي

2.1.4 خصائص البحث العلمي

2.1.5 الباحث العلمي وصفاته

2.1.6 أهداف البحث العلمي

2.1.7 مقومات البحث العلمي

2.1.8 تصنيفات البحوث العلمية

2.1.9 البحث العلمي في الوطن العربي

2.1.10 معوقات البحث العلمي في الوطن العربي

2.1.11 البحث العلمي في فلسطين

2.1.12 معوقات البحث العلمي في فلسطين

المبحث الأول

البحث العلمي وأهميته في الوطن العربي وفلسطين

2.1.1 تمهيد:

يعتبر البحث العلمي وتطبيقاته ونتائجه من أهم المظاهر المميزة للقرن الحادي والعشرين، فالدول لم تعد تتفاخر إلا بثروتها المعرفية والتقنية، أي بما لديها من علماء وباحثين ومهندسين وتقنيين، وأدباء مفكرين، ومختبرات ومكتبات ومؤسسات علمية وبحثية، لأنها أدركت أن مصيرها في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية مرتبط أساساً بعطاء هؤلاء العلماء والمفكرين، وأن تبني المعارف الجديدة وتعميمها هي التي تشكل الآن المعيار الصحيح للتمييز بين التقدم والتخلف، وبمعنى آخر فإن ما يعرف بالفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ليس سوى مسألة فروق في مستوى البحث العلمي والتطور والجهود التي تبذل في هذا المجال، ومن هذا المنظور تأتي أهمية البحث العلمي وجعله في مقدمة الأولويات (فلوح،1999).

ويرى (الفيل،2000) بأن العالم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين غير العالم الحالي، وذلك بسبب البحوث العلمية والتطور التقني العالمي وما يصاحب ذلك من تنفيذ وتطبيق للمخترعات والمبتكرات الحديثة، ولقد حقق الإنسان في العقود الثلاثة الماضية أكثر مما حققه منذ أن وجد على سطح الأرض، ويضيف بأن البحث العلمي والتطور التقني يعتمدان على الإنسان ومستواه العلمي والمهني وقوة إدراكه وتحمله وقابليته على تفهم التكنولوجيا ونقلها، ولم يزل العالم العربي يعيش عالة على تقنية ومخترعات الدول المتقدمة ولم يتمكن حتى الوقت الحاضر من نقل التكنولوجيات المتقدمة وسبل تطورها.

ولقد تزايد الاهتمام بالبحث العلمي نتيجة لتزايد طموحات المجتمعات المختلفة في النمو والتقدم، فبدأت هذه المجتمعات بالبحث عن الأساليب العلمية لإيجاد الحلول لمشكلاتها فكان نتيجة ذلك انتشار مراكز البحث العلمي وتزايد اهتمام المؤسسات العلمية والتربوية بتنمية كفاءات البحث العلمي لدى الباحثين والدارسين والطلاب، وحتى لدى الناس العاديين وهم يواجهون مشكلاتهم الخاصة (كنعان،2001)، ويضيف (عبيدات وآخرون،1999) بأن البحث العلمي ليس وقفاً على الباحثين والعلماء وطلبة الدراسات العليا، فهو ضرورة لكل إنسان مهما كان عمله أو مركزه لأن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً ومنهجاً علمياً لحلها، ولم يعد بالإمكان استخدام الطرائق غير العلمية واللجوء إلى المحاولة والخطأ في مواجهة هذه المشكلات.

كما ويعد البحث العلمي شرطاً هاماً لتقدم المجتمع، وتتضاعف أهميته بتقدم العلوم والتكنولوجيا مما يحتم على الدول تقديم المزيد من الدعم للباحثين للحصول على نتائج هامة تخدم

المجتمع وقضاياه، ويشمل البحث العلمي مناحي الحياة العملية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية كافة، فقد تمكنت الدول المتقدمة التي أولت البحث العلمي العناية الكافية من توظيف العديد من نتائجه للتوصل إلى حلول ناجحة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ويقع في مقدمة الشروط اللازمة للبحث العلمي توفير الباحث الجاد المتدرب والمؤهل علمياً ومعرفياً، والقادر على العطاء والإبداع في جو مؤسسي بحثي غني بالتجهيزات اللازمة لعمله، المعزز لعطائه، المنتفع من نتائج بحوثه في تلبية متطلبات التنمية (التل،1998).

فالبحث العلمي يسعى إلى حل المشكلات عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن في ضوئها اكتشاف حقائق جديدة والتأكد من صحتها، وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة والبرهنة عليها، وهو يعتمد على بذل الجهد والمثابرة من أجل الوصول إلى الحقائق (عناية،1984).

كما ويوضح (طعيمة،1998) بأن البحث العلمي يرتكز على الباحث المؤهل الذي يقدم أبحاثاً جيدة يصل بها إلى نتائج مفيدة، وليس كل من يحمل مؤهلاً مهيئاً لان يكون باحثاً، فبعضهم فاعل وبعضهم منفعل يؤدي عملاً كبيراً دون أن يكون له دور توجيهي فيه، وهذا أساس فكرة البحث ضمن مجموعات بحثية يشرف على كل منها شخص مهيأً علمياً وأكاديمياً وإدارياً لقيادة البحث والإشراف عليه، وتحمل مسئولياته وتبعاته، وهذا ما يعمل في معظم جامعات العالم، لكننا في وطننا العربي نعاني من مشكلات عديدة، ومن المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي بشكل عام اعتماده على العمل الفردي وليس الجماعي، وغياب روح الفريق بين الباحثين، بل إن مؤسسة العمل العلمي ما زالت دون المستوى المطلوب، وما زال البحث العلمي في كثير من مصادره ضرباً في الممارسة الفردية (كأبحاث الترقية) والمؤسسة المحددة.

ويوضح الباحث من خلال الدراسات السابقة، بأن بعض الدول العربية قد أدركت أهمية البحث العلمي من أجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، فأنشأت مراكز متخصصة للبحوث، كما قامت بعض الوزارات والهيئات الرسمية التنفيذية إلى إقامة وحدات متخصصة للبحوث العلمية لدراسة المشكلات ومحاولة وضع الحلول، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن مثل هذه الدول لديها سياسة وطنية للبحث العلمي، ويأمل الباحث أن تستدرك جامعاتنا ومؤسساتنا الحكومية والخاصة باستثمار البحث العلمي وإعطاؤه الأهمية القصوى والتمويل الكافي والاهتمام بالباحثين والعلماء، ووضع خطة إستراتيجية وطنية قائمة على البحث العلمي للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

2.1.2 مفهوم البحث العلمي:

- البحث لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور أن البحث يعني: "بذل الجهد في طلب الشيء"، والفعل منه "بحث" ومنه "بحثه ويبحثه واستبحثه" والبحث أن تسأل عن شيء، ومنها بحث الشيء، أي سأل عنه، ومنها ابتحثه أي بحث عن الشيء وفتش عنه (لسان العرب).

وقد ورد في المعجم الوسيط أن البحث يعني: "بذل الجهد في التفتيش عن موضوع ما، وجمع المسائل التي تتصل به"، فالمنجم يبحث فيه عن الفحم، وجمع بحث هو بحوث أو أبحاث، والفعل منه بحث، واسم الفاعل من هذا الفعل باحث، وجمعه بحاث أو باحثين، واسم المفعول من "بحث" هو مبحوث (المعجم الوسيط). إذن البحث لغة: "هو بذل الجهد في طلب الشيء والتفتيش عنه أي البحث لغة معناه التفتيش أو التقصي أو بذل الجهد في طلب الشيء بل والحصول عليه وفهمه" (عبد المطلب،2010).

وعلى ذلك فإن البحث يعني التفتيش والتنقيب عن مسألة معينة حتى يتبين حقيقتها على أي وجه كان (عبد المطلب،2010).

- البحث اصطلاحاً:

لقد تعددت معاني البحث في الاصطلاح فقد عرفه (بدر،1979) بأنه: "استقصاء دقيق يستهدف اكتشاف الحقائق والقواعد العامة التي يمكن التحقق منها"، كما أن (النوري،1983) يرى أن البحث يعني: "الدراسة المستمرة للتعرف على مشكلة من المشكلات ووضع الحلول الملائمة لها، ويرى فريق من رجال البحث العلمي أن البحث أسلوب من أساليب حل المشكلات عن طريق المنهج العلمي".

ويضيف (سلامة،1999) بأن تعريف البحث كاصطلاح لا يخرج عن معناه اللغوي، فهو أيضاً في المصطلح يعني بذل المجهود الذهني في التحري، أو التفتيش، أو التتبع، أو الدراسة، أو التقصي، عن مسألة أو أمر معين، بقصد التعرف على حقيقته وجوهره.

- العلم لغة:

العلم لغة يعني إدراك الشيء بحقيقته هذا ما جاء في المعجم الوسيط (المعجم الوسيط)، وقد ورد في لسان العرب: "أن العلم نقيض الجهل وأنه يعني الدراية بالشيء فعلمت الشيء أي عرفته ودريت به، ويقال علم الأمر وتعلمه أي عرفه وأتقنه" (لسان العرب).

- العلم اصطلاحاً:

تتعدد مفاهيم العلم في الاصطلاح فقد عرف (Huxley) العلم بأنه: "نشاط يستهدف الإنسان في القيام به والحصول على المعرفة بالحقائق الطبيعية والسيطرة عليها"، بينما يرى (Smith) أن العلم "مصطلح يستخدم للدلالة على المعرفة المنظمة والمصنفة التي تتضمن الحقائق".

جاء في قاموس Webster–Dictionary أن العلم هو: "مجموع الحقائق والمعارف المصنفة الناشئة من الملاحظة والتجريب"، وقد أشار قاموس Oxford أن العلم هو: "احد فروع المعرفة الذي يضم حقائق مترابطة مصنفة ثابتة نسبياً والتي تمثل قوانين ونظريات".

كما ويضيف (النوري،1983) بأن العلم هو عبارة عن "نشاط يقوم به الإنسان مستهدفاً السيطرة على الطبيعة وفهم ظواهرها والحصول على قدر كبير من المعرفة لتحقيق هذه السيطرة". كما أن كلمة "العلمي" فهي "صفة" للبحث منسوبة إلى العلم، و"العلم" من الفعل الماضي "علم" أو "تعلم" وتعلم الأمر عرفه وأتقنه. و"العلم" اسم، وهو إدراك الشيء بحقيقته، والعلم المعرفة (المعجم الوجيز).

- مفهوم البحث العلمي لغة:

يتضح مما تقدم أن البحث العلمي لغة يعني بذل الجهد الجاد والمستمر لإدراك الأشياء على حقيقتها أو معرفتها يقيناً قدر الإمكان.

- مفهوم البحث العلمي اصطلاحاً:

يعنى البحث العلمي في الاصطلاح قيام الإنسان ببذل الجهد الجاد والنشاط المستمر مستهدفاً فهم ظواهر الطبيعة المادية والاجتماعية وغيرها لتحقيق قدر كبير من السيطرة عليها فضلاً عن ذلك الحصول على قدر كبير من المعرفة في مختلف مجالات الحياة.

والتفاعل بين كلمتي "البحث" و "العلمي" يقود إلى تعريف البحث العلمي، لذلك حدد مفهوم البحث العلمي بعدة مفاهيم منها:

كما حددت (Leedy) البحث العلمي بأنه: "الطريقة التي يمكن أن نحل بواسطتها المشكلات المعقدة "، بينما يعرفه (Tuckman) بأنه: "محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم". ويضيف (Van Dalen) بأن البحث العلمي هو: "محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الإنسان" (الدعليج،2010).

ويرى (عطوان ومطر،2009) بأن البحث العلمي عبارة عن: "مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي في التفكير، وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على البيئة، واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر".

بينما عرف (فراج،2000) البحث العلمي بأنه "أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلاً بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة والوصول إلى الكلية أو العمومية، أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة، من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق والموضوعي لموضوع هذه المشكلة، ومن خلال تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم. ويضيف (جلال،2000) بأن بعض العلماء عرفوا البحث العلمي بأنه عبارة عن: "استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها حلول أو الكشف عن حقائق جديدة أو لتنقيح وإعادة النظر في نتائج صار مسلماً بها".

ويرى الباحث أن مفهوم البحث العلمي يعني "الجهود العلمية التي يقوم بها الباحثون وفق أصول علمية منظمة لحل مشكلات بحثية قائمة أو البحث عن الجديد أو التطوير لما هو موجود".

2.1.3 أهمية البحث العلمي:

يحيط بالإنسان العديد من المشكلات التي ينبغي عليه أن يواجهها ويسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لها، فعن طريق البحث العلمي يستطيع الإنسان التوصل إلى الإجابة عن كثير من تساؤلاته، وكذلك معرفة الأحداث والظواهر المختلفة من حوله ومن ثم التغلب على المشكلات التي تواجهه، وتزداد أهمية البحث العلمي لحاجة المجتمعات لنتائجه العلمية في كثير من مجالات الحياة.

كما ويرى (الدعيلج،2010) بأن أهمية البحث العلمي تتضح في أن ميادينه تتسع لتشمل مجالات الحياة وما فيها من مشكلات بصفة عامة، إضافة إلى أنه لا يقتصر على دراسة الظواهر الطبيعية فقط، بل يمتد ليشمل دراسة الظواهر الاجتماعية والنفسية والتربوية والاقتصادية، ويضيف بأن أهمية البحث العلمي تعتبر كضرورة حياتية للبشرية، إذ به يستطيع الإنسان أن يسيطر على ما وهبه الله إليه من نعم في هذه الأرض أثناء حياته فيها، فإنه بالنسبة للدول في العصر الحديث يعتبر ضرورة وحياة وشرطاً أساسياً للاستمرار والتقدم.

ومما سبق وبالاستناد إلى الدراسات السابقة يرى (نصار،2000) ويتفق معه (سلامة،1999) أن استثمار الدول في البحث العلمي يقوي بنيانها ويزيد من نفوذها على المستوى

الدولي، فأصبحت قوة الدولة تقاس بمدى قدرتها العلمية ومدى مهارتها في مواجهة تحديات العصر، حيث تبدو أهمية البحث العلمي في عدة أمور:

- تنمية روح الاستنتاج العقلي، وحضور البديهة، وإذكاء روح البحث والابتكار والإبداع لدى الباحثين. فالتقليد أو الجمود هو في أساسه تحنيط للعلم، ولا خير في أبحاث تنفصل عن مجتمعها.
- البحث العلمي سواء تعلق بالعلوم الطبيعة أو العلوم الإنسانية، يجب أن يهتم بمشاكل المجتمع وإيجاد حلول مناسبة لها، بعد دراستها دراسة مستفيضة تشمل جميع أبعادها.
- تكوين الشخصية العلمية القادرة على التفكير المستقل، والنقد الحر والمنطق السليم والمنظم.
- رفع الكفاءة على حسن التعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الآخرين، بأسلوب صياغي منظم وصحيح.
- اكتشاف الظواهر الطبيعية، ومحاولة فهمها، ومعرفة أسبابها، والسيطرة عليها، والتحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة أو حدثاً معيناً، وكذلك إمكانية التنبؤ بحدوث تلك الظواهر.
- المردود الذي تحققه البحوث العلمية في الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

ويرى الباحث أن مهمة البحث العلمي لا تقف عند مرحلة إعداد البحوث والرسائل العلمية، بل تنتقل بالفكر وأسلوب العمل والتنفيذ إلى مرحلة متقدمة وهي الاستثمار التكنولوجي لما أمكن الوصول إليه من بحوث نظرية وتطبيقية، تقدم نتائج ملموسة للمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

2.1.4 خصائص البحث العلمي:

ما يميز البحث العلمي عن الأنشطة الأخرى هو خصائصه وسماته، وقد أوجز (نوفل،2010) هذه الخصائص في مجموعة من النقاط من أهمها:

1- إضافة معرفة جديدة: وتعني اكتشاف معارف، وحقائق علمية جديدة، والتثبت من القديم منها، وتبني الجديد وتطويرها والزيادة عليها.

2- الدقة والتحديد: وتعني الدقة في اختيار عنوان البحث، بحيث يكون دقيقاً ومحدداً ودالاً على المقصود منه، والدقة في المنهج المستخدم، وفي اختيار العناوين الرئيسية والفرعية، والدقة في تحديد مشكلة البحث وتحديد فرضياته، وترتيب البحث وتحديد الألفاظ والوسائل والأساليب والإجراءات.

3- الموضوعية والواقعية: وتعني هذه الخاصية الموضوعية والنظرة إلى الأمور العلمية والبحثية بعين الواقعية العلمية، وليس بعين الواقعية الشخصية والهوائية والنفسية، وسواءً كان الأمر يتعلق بالمنهجية، أو البحث أو التحليل أو المناقشة أو العرض أو العناوين أو الخطوات أو الصياغة تعني عدم التحيز لشخص، وحيادية التحليل بحيث يتوصل من يستخدم المنهج نفسه إلى النتائج نفسها.

4- الحيادية والتجرد: وتعني هذه الخاصية تحديد العناوين والمشكلات وصور صياغتها وإجاباتها، وتحديد الأساليب والإجراءات والخطوات بلغة محايدة بعيداً عن مؤثرات الميول الشخصية والأمزجة العاطفية والنفسية مما يقود الباحث إلى أدق النتائج وأصوب الحلول لمشكلة بحثه.

5- التعميم والتكرار: أي تعميم النتائج والقوانين التي توصل إليها الباحث العلمي في ملاحظاته لظاهرة ما على الظواهر الأخرى المشابهة وتطبيقها، ويستوي الأمر بالنسبة لبحوث العلوم والظواهر الكونية أو الظواهر الطبيعية والعلوم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

6- التنبؤ والتخمين: أي استخدام النتائج المتوصل إليها لاحقاً في التنبؤ بحالات وظواهر مستقبلية مشابهة، مما يسهل على ذوي الاختصاص الاستعداد وتوفير الحلول لها، ومعالجة آثارها.

7- التنوع والتعدد: أي تنوع وتعدد البحوث العلمية بتنوع وتعدد العلوم والموضوعات والأبحاث العلمية، وهذا يتطلب من الباحث أن يكون على علم بالمناهج والتصاميم المختلفة، لكي يتمكن من توظيف المنهج المناسب، أو المتعلق بمشكلة البحث.

8- الشك والتشكك: وتعني عدم التسليم بما هو مبحوث، أو ما تم الوصول إليه من أفكار، أو أبعاد أو جوانب أو جزئيات أو نظريات أو قوانين أو نتائج أو حلول، فالتشكيك في البحث العلمي يقود إلى إعادة البحث، والتبصر في الأفكار والمعاني والجزئيات، حتى المدروسة منها للتوصل إلى الجديد، مما يحفز الباحث على تنمية مواهبه الفكرية، وقدراته الذهنية، وبالتالي الكشف عن حقائق جديدة.

9- الجمع بين منهجي الاستقراء والاستنباط: أي الجمع بين الملاحظة والتحليل، فالاستقراء يعني الملاحظة، والاستنباط يعني التحليل، فالاستقراء يتوجه نحو ملاحظة الظواهر وتفحصها، وتجميع البيانات عنها، وإن أمكن إجراء التجارب عليها داخل المختبر، أو خارجه، ومن ثم التحقق من صحة أو عدم صحة الظاهرة، فالاستقراء يبدأ بالجزئيات وينتهي بالكليات، أما الاستنباط فيعني تحليل النظريات الكلية أو القواعد العامة إلى أجزائها، ومعلوماتها وفروعها للتحقق من صحة فرضيت معينة، بمعنى أن الاستنباط يبدأ بالكليات وينتهي بالجزئيات.

2.1.5 الباحث العلمي وصفاته:

أولاً/ الباحث العلمي:

ينظر العلماء إلى الباحث العلمي على أنه الإنسان الذي يفتش عن الحقيقة ويتحرى عن أسبابها بل هو يسعى للكشف عن ظاهرة مجهولة وينبغي على الإنسان الباحث أن يكون لديه استعداد ذاتي وكفاءة علمية مؤهلة للقيام بالبحث العلمي، ويجب أن يتميز بالمرونة الفكرية التي تحمله على تقدير أعمال الآخرين واحترام خبراتهم وأفكارهم.

فالباحث هو الشخص الذي يبحث عن الحقيقة في موضوع معين أو مشكلة محددة أو ظاهرة معينة في مصادرها المختلفة ويتقصى تلك الحقيقة ويعممها على الناس للاستفادة منها في مناحي الحياة المختلفة، ولكي ينجح الباحث في عمله يجب أن تتوافر لديه مقومات شخصية معينة تتمثل في قدرات أولية ومهارات مكتسبة، أما القدرات الأولية فهي الاستعداد الذاتي والقدرة على البحث، وأما المهارات المكتسبة فهي التمسك بأخلاق الباحثين (الجبوري،2012).

ثانياً/ صفات الباحث العلمي:

أ. الصفات الشخصية للباحث للناجح:

وهي تلك الصفات التي تتعلق بالباحث كإنسان، ونعني بها الصفات المتوفرة في الطالب أو الأستاذ الباحث، وقد وضع (الجبوري،2012) ويتفق معه (قنديلجي،2008) مجموعة من الصفات من أهمها:

1- الحافز: ترتبط عملية البحث في الأساس بمحفزات لها تأثير إيجابي في الباحث ويكون بمثابة واقع يهتم بالبحث والتقصي عن الحقائق وتحمل المسئوليات التي تترتب على ذلك.

2- حب الاستطلاع: تختلف قدرات الأفراد من الطلبة والأساتذة بحسب ثقافتهم وخبرتهم وتحصيلهم العلمي فمنهم لا يهمه الاطلاع ما حوله، ولا يكترث ما تحفل به منظمات الأعمال والمؤسسات والهيئات من مصاعب ومشاكل وإخفاقات، في حين يكون البعض الآخر في غاية الاهتمام لمعرفة ما يجري حولهم ويستقصون المعلومات والأخبار ويردونها إلى مصادرها ويحاولوا أن يجمعوا بين المفردات والتصورات ولأفكار تستقر في عقولهم لتكون صورة واضحة عن كل حالة أو حدث ... إن مثل هؤلاء يمكن تسميتهم باحثين.

3- الدقة: نعني بها القدرة على تحديد الأشياء وتشخيصها وفرزها عن بعضها بصورة يمكن معها استيعاب وفهم كل ما يتصل بالظاهرة أو المشكلة المعروضة للبحث بحيث تنتفي إمكانية التداخل بين التفصيلات.

4- الابتكار: الباحث ينبغي أن يكون من ذوي القدرة على الإبداع والابتكار وإن هذه القدرة هي التي تسهم في صنع أو إحداث نقلة نوعية إذا توصل البحث إلى أشياء جديدة لم تكن معروفة سابقاً.

5- الصبر: إن الكثير من البحوث والدراسات والرسائل والأطروحات تحتاج إلى التفتيش المستمر، والتحمل للبحث عن مصادر المعلومات المناسبة التي لها علاقة ببحثه وربما يحتاج الباحث إلى مراجعات للمؤسسات المعنية ببحثه أو يجمع البيانات منها أو إجراء مقابلات أو توزيع الاستبيانات على العاملين فيها سواء كأفراد أو أقسام معينة أو مديرين، وقد لا يجد الباحث التجاوب المناسب منهم لأسباب متعددة مثل سرية المعلومات أو تكون المعلومات شخصية أو تكون المؤسسة بيروقراطية، في هذه الحالة فإن الباحث الناجح بحاجة إلى تحمل هذه الصعاب وغيرها ولا يصيبه الملل ويبحث عن وسائل أخرى بذكاء في جمع المعلومات والبيانات بالمستوى الذي يعينه إلى حد ما لإنجاز متطلبات البحث.

6- الذكاء: البحث بحاجة إلى أشخاص أو باحثين تتوفر فيهم صفة الإدراك الواسع والفهم السريع والقدرة على استيعاب الوقائع والربط بين الأحداث المختلفة بصورة متكاملة بهدف التوصل إلى استنتاجات علمية تعود إلى كشف الحقائق بشكل واضح في سبيل معرفة الحقيقة.

7- الميل للقراءة وحب الاطلاع: على ما كتب ويكتب وصدر ويصدر والارتياح للإقامة في دور الكتب مراجعاً هذا الكتاب ومتصفحاً ذلك ومقتبساً ملاحظة من ذاك، زيادة على ذلك أن يكون لديه الدراية بمصادر المراجع وكيفية الوصول إليها.

8- القدرة على التعبير: إذ يعد التعبير مشكلة المشاكل بالنسبة إلى الكثير من الباحثين، حتى العلماء منهم، فالعالم شيء والقدرة على التعبير شيء أخر، وكثيراً ما نقرأ لعلماء كتباً غير مفهومة ليس بسبب العلم ذاته وإنما لفشل الكاتب أو الباحث في قدرته على التعبير اللغوي الواضح بطريقة سلسة ومنظمة ومترابطة ومفهومة، إن الكاتب أو الباحث الناجح هو الذي يكتب ليقرأ ويفهم الآخرون من مختلف المستويات التعليمية مختصين وغير مختصين، ويربط بالقدرة على التعبير والقدرة على التلخيص لما يقرأه والصياغة لما يكتبه.

9- إجادة قواعد اللغة: ذلك لأن التمكن من اللغة يسهل عملية القراءة على الباحث، كما أنه يساعده على الكتابة بشكل سليم، وإذا أحس الباحث أنه ليس متمكناً من اللغة التي سوف يكتب بها بحثه فليس أقل من أن يسعى بعد الانتهاء من الكتابة إلى من يثق في إجادته لتلك اللغة، لكي يراجع البحث من الناحية اللغوية، ويصحح ما به من أخطاء لغوية.

ب. الصفات العلمية للباحث:

لقد حدد (الجبوري،2012) مجموعة من الصفات والخصائص العلمية التي يتوجب أن تتوفر في الباحث، ومن أبرز هذه الصفات ما يأتي:

1- الخلق العلمي: لا يكفي أن يمتلك الباحث من الشخصية التي تؤهله أن يكون باحثاً جيداً، بل لا بد من التحلي بالخلق العلمي مثل التجرد من الأنانية، ومحاولة وضع العلم في خدمة المجتمع، والأمانة والإنصاف في البحث بالمادة العلمية، وتقبل النتائج التي يتم التوصل إليها.

2- الفكر العلمي: يتميز الباحث بقدرة علمية ونشاط منظم ولا يستطيع أن يتعامل مع القضايا المطروحة للبحث إلا إذا استطاع أن يجمع مكونات الفكر العلمي مثل القدرة على الاستيعاب والفهم بصورة واضحة، والتفكير المنظم وفق منهجية علمية، وتنمية الخبرات والمعارف بالأساليب العلمية الموضوعية، والرغبة في التوصل إلى معرفة الحقيقة من خلال المتابعة والاستمرار بالعمل في المجالين النظري والتطبيقي.

3- الاختصاص العلمي: يعد الاختصاص العلمي بالنسبة إلى الباحث من الأركان المهمة التي يستند إليها لأنه يجب أن يكون على دراية واسعة واستيعاب في مجال اختصاصه العلمي، فلا يمكن أن يشرع متخصص في الهندسة بالبحث في التربية ولا متخصص في مجال الإدارة بالبحث في مجال الفيزياء أو العكس وهكذا.

2.1.6 أهداف البحث العلمي:

يتسم كل بحث من البحوث العلمية بهدف محدد، ليس طبقاً لطبيعة المشكلة فحسب بل لحقل التخصص التي تنتمي إليه، لكن عموماً إن البحوث العلمية تسعى من أجل عدة أهداف يلخصها (السماك،2011) و(عبد المطلب،2010) في النقاط التالية:

1- صناعة التكنولوجيا والتقنية: إذا كان البحث العلمي محاولة دقيقة ونافذة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها، وإذا كان هذا البحث نتيجة لحب استطلاع أو تغذية شوق لمعرفة الحقيقة وتحسين الوسائل التي تعالج بها مختلف الأشياء وتساعد على حل المشكلات، لذا فإنه يتضح من ذلك أن من أهم أهداف البحث العلمي المشاركة في صناعة التكنولوجيا والتقنية.

2- التعايش مع ظاهرة العولمة: انتشرت ظاهرة العولمة بشدة في نهاية القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة وقد مست هذه الظاهرة مختلف جوانب الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والتقنية وغيرها. وقد أدى هذا الانتشار إلى سيطرة الدول المتقدمة خصوصاً الولايات المتحدة (دول المركز) على مستقبل الدول النامية (دول المحيط) وليس ذلك فحسب بل

تعاظم أهمية ودور البحث العلمي في تطوير الآليات اللازمة للتعامل – بل التعايش– مع ظاهرة العولمة ومظاهرها المتعددة، وبالشكل الذي لا يستعدي الدول المتقدمة علينا وفي الوقت نفسه نحفظ هويتنا وكياننا، وهذا بالطبع يجعل الأمل منعقد على البحث العلمي الذي يصنع التكنولوجيا والتقنية من جهة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من جهة أخرى.

3- حشد وتعبئة الطاقات العلمية والتكنولوجية لخدمة قضايا التنمية: تلعب التنمية الشاملة دوراً بارزاً في تحقيق التقدم والرقي لأية أمة من الأمم وتحقيق هذه التنمية لا يأتي في فراغ بل يأتي من حشد وتعبئة الطاقات العلمية والتكنولوجية لخدمة قضايا التنمية التي تساعد في تقديم حلول ناجعة لبعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

4- الضبط والسيطرة: البحث العلمي يقصد به كل عمل علمي ينشر في دوريات أو مجلات، كما يتضمن البحث العلمي ما يسفر عنه من اختراعات أو اكتشافات علمية يمنح صاحبها براءة اختراع أو تمثل إضافة علمية جديدة، كما يشمل البحث العلمي المؤلفات والأعمال الأدبية والمصنفات الفنية وغيرها، ولا يمكن أن يسفر البحث العلمي عن النتائج السابقة إلا إذا حقق قدراً من الضبط والسيطرة على بعض الظواهر الفيزيقية والظواهر الاجتماعية والقضايا العلمية مع ملاحظة التفاوت في إمكانية الضبط والسيطرة من ظاهرة إلى أخرى.

5- إعداد جيل أفضل من الباحثين والعلماء وتكوين العقلية العلمية: يعاني بعض الباحثين من نقص في الإعداد والخبرة والدراية وأساليب البحث وغيرها في ميدان البحث العلمي بوجه عام، وفي مجال التخصص بوجه خاص، ولمواجهة الحاجة إلى باحثين أفضل نوعاً وأجود أعداداً طورت بعض المؤسسات قواعد الالتحاق بالدراسات العليا، إذن يسعى البحث العلمي نحو إعداد جيل أفضل بل أجيال من الباحثين أكثر كفاءة وأحسن جودة.

6- الوصول إلى الجديد من الحقائق والمعارف والمعلومات: البحوث العلمية في مجال العلوم المختلفة تصل في الغالب إلى حقائق أو معارف أو معلومات جديدة، بمعنى أن كل كشف علمي أو تجديد إنساني ينطوي في الغالب على جديد، وربما يعيد تنظيم المعرفة والمعلومات والحقائق بأسلوب جديد لم يكن معروفاً من قبل، والبحث العلمي بهذه الصورة يسعى للوصول إلى نظريات أو قوانين جديدة تسهم بشكل أو بآخر في حل مشكلات ملحة.

7- الكشف عن الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية: يشارك البحث العلمي في الكشف عن الموارد الطبيعية الموجودة على سطح وفي باطن الأرض وفي هذا المعنى يقول جون برى أن سكان دول الخليج العربي على الرغم من قلتهم كانوا يتكسبون أرزاقهم في الماضي القريب في صيد الأسماك والشعب المرجانية والقليل من المحاصيل الزراعية ولكن اليوم وبفضل البحث العلمي

والتقدم التكنولوجي تدفق البترول وما زال في دول الخليج العربي وأصبح هذا الذهب الأسود يشكل المصدر الرئيسي في دخل هذه الدول.

8- المساهمة في حل مشكلات المجتمع: ويؤكد الكثير من العلماء والباحثين على أهمية البحث العلمي في حل المشكلات الاقتصادية للمجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ويؤكدون على دور البحث العلمي والباحثين في حل مشكلات المجتمع، وأن من أهم وظائف البحث العلمي تتمثل في العمل الجاد على حل مشكلات المجتمع، ويوجز الباحث أهم وظائف البحث العلمي وأهدافه في تحسين نوعية المنتجات وخفض تكاليف الإنتاج، وتطوير المنتجات، وصناعة التكنولوجيا، وحل مشكلات المجتمع للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

2.1.7 مقومات البحث العلمي:

تتنوع مقومات البحث العلمي الذي يجري في مؤسسات التعليم الجامعي وقد أوجزها (عبد المطلب،2010) فيما يلي:

- **الإشراف على الرسائل الجامعية:** تمثل الدراسات العليا لدرجات الماجستير ودرجات الدكتوراه نمطاً شائعاً ورئيسياً من أنماط البحث العلمي، التي تجري في رحاب مؤسسات التعليم الجامعي، وقد جرت العادة في هذه المؤسسات أن تطلب دراسة مستقلة بذاتها وذات طبيعة أصيلة يجريها طالب البحث العلمي، على نحو لائق لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، أو تكون هذه الدارسة من متممات نيل هذه الدرجات، وغالباً ما تكون هذه الدراسة في صورة رسالة علمية، ويجري طالب البحث العلمي هذه الدراسة تحت إشراف هيئة إشرافية غالباً ما يكون أعضاؤها من هيئة التدريس بالجامعة، ومن المهام الأساسية لهيئة الإشراف توجيه وإرشاد طالب البحث العلمي، ومساعدته في التخطيط للبحث العلمي الذي تصدى لدراسته، وصياغة مشكلة البحث والخطوات المنهجية لدراستها وعرض المادة العلمية، وتفسيرها، وتعريفه أيضاً بالقواعد التي تحكم الناحية الشكلية والموضوعية للرسالة، وتحكم كذلك الاقتباس من الكتب والمراجع العلمية.
- **التجهيزات والمعامل:** تعتبر المعامل والتجهيزات عصب البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي مع مراعاة أن هناك تفاوتاً بين العلوم المختلفة من حيث حاجتها إلى التجهيزات العلمية والمعامل، ومع التقدم العلمي والتقني الذي حظى به المجتمع المحلي والدولي ازدادت حاجة البحث العلمي إلى التجهيزات والمعامل والمعدات العلمية حتى أن البحوث التي كانت في الماضي في غنى عن هذه الأجهزة أو المعامل أو المعدات هي

اليوم في أمس الحاجة إليها، كما أن البحوث العلمية في مجالات العلوم الفيزيائية والهندسية والطبية وغيرها من العلوم ذات الصبغة المعملية لا تؤتي ثمارها إلا إذا توافرت لها التجهيزات والمعامل والأدوات العلمية والمعملية المتطورة التي تليق بمقام هذه البحوث وأهمية وتوفير هذه المعامل والأدوات والأجهزة وغيرها لا يتحقق بدون رصد أموال كافية، ويجب أن يتم رصد هذه الأموال لمؤسسات التعليم الجامعي وسائر مؤسسات البحث العلمي.

- **طلاب البحث العلمي:** إن إجراء البحوث العلمية يتطلب قدراً عالياً من الاستعدادات الفعلية والمهارات الأدائية، ولذلك كان من الضروري أن يتحلى طلاب البحث العلمي بهذه القدرات والمهارات فضلاً عن ذلك يجب أن يمتلك طلاب البحث العلمي خصائص توضح في النقاط التالية:

1. التحلي بالأمانة العلمية والتمسك بالصدق وتواضع العلماء ومحبة الناس وحب البحث والعمل والقدرة على إقامة علاقات اجتماعية طيبة مع الغير قوامها الوفاء والإخاء والتعاون، وإفادة الآخرين من الباحثين والاستفادة منهم.
2. تمتع طلاب البحث العلمي بدقة الإحساس ودقة الملاحظة والمثابرة فضلاً عن ذلك تمتعهم بسلامة السمع والبصر، وخلوهم من العادات البدنية أو العقلية التي قد تحول بينهم وبين ارتياد البحوث العلمية والإكلينيكية.
3. من أهم أسس نجاح طلاب البحث العلمي تمسكهم بالموضوعية وهم يعرضون نتائج بحوثهم وأن يتمتعوا بسعة الأفق فيتقبلون آراء الآخرين ويناقشونها فضلاً عن ذلك عدم تقبلهم للوقائع كمعطيات قائمة بذاتها ولكن يجب أن يبحثوها بدقة ليصلوا بشأنها إلى نتائج علمية وموضوعية.
4. الميل الشديد للقراءة وحب العلم، والتعمق فيه، وعلى طلاب البحث العلمي ألا يكرروا ما بحثه غيرهم من الباحثين، ولكن يجب أن يختاروا بحوثاً جديدة، وأن تأتي هذه البحوث بجديد انطلاقاً من الاعتقاد بأن صرح العلم يعلو شامخاً من خلال ما يضيفه العلماء والمثقفون وطلاب البحث العلمي من معارف ومعلومات وحقائق لهذا الصرح.
5. تمتع طلاب البحث العلمي بالتروي والدقة والتحفظ على إصدار الأحكام، وأن يتمتعوا أيضاً بنفاذ البصيرة والتفكير العلمي والتفكير الناقد ... إلخ والقدرة على ربط الأسباب بالمسببات علاوة على ذلك إتقانهم لمناهج البحث العلمي.

- **المكتبات الجامعية:** كانت المكتبات في الماضي بمثابة مخازن لحفظ الكتب والمراجع، وكان أمناء المكتبات بمثابة حراس عليها، واليوم تعتبر المكتبات بوجه عام والمكتبات الجامعية بوجه خاص دعامة قوية من دعامات البحث العلمي، وكان من نتائج انفجار المعرفة والتقدم العلمي والتكنولوجي تكاثر عدد الكتب، وتزايد أعداد المجلات والدوريات العلمية، وكتب الميكروفيلم حتى أصبحت المكتبات الرقمية عالية السعة، والتي تساعد طالب البحث العلمي على التجوال عبر عالم المعرفة على المستوى الدولي، وفي مختلف التخصصات ولذلك تسعى كافة مؤسسات التعليم الجامعي إلى ميكنة مكتباتها وتوصيلها بالشبكة العنكبوتية وهذا أدى إلى تعاظم دور مكتبات مؤسسات التعليم الجامعي في مجال البحث العلمي.
- **النشر العلمي:** يعني النشر العلمي أن تكون الدراسات ونتائجها في متناول الباحثين الآخرين في ميدان ما من ميادين العلم أو مجالات المعرفة فضلاً عن ذلك فإن نشر هذه الدراسات والبحوث ونتائجها يزود الباحثين الآخرين بأفكار جديدة أو مشكلات آنية أو مستقبلية تستوجب البحث، وتتولى مؤسسات متعددة مهمة نشر البحوث والدراسات العلمية منها على سبيل المثال وليس الحصر الجامعات والجمعيات والمؤسسات المهنية والهيئات العامة أو الخاصة، واليوم تقوم بعض الجمعيات غير الحكومية وبعض الشركات التجارية بنشر البحوث العلمية بقصد الشهرة والربح، ويضيف بأن النشر العلمي يمثل دعامة قوية من دعامات البحث العلمي، ويتوقف نشر الباحثين لبحوثهم ودراساتهم على دوافع متعددة، من هذه الدوافع الترقية إلى درجات علمية أعلى، أو حب الشهرة وذيوع الصيت في الأوساط العلمية وشعور بعض العلماء والباحثين أن من حق البشرية عليهم المشاركة الجادة في تقديم حلول ملائمة للمشكلات التي يعانون منها بل رغبتهم أيضاً في أن يكونوا محط أنظار واهتمام الشركات التجارية وتلك المصانع وغيرها على حل كثير من المشكلات التي تعاني منها نظير مكافآت مالية ضخمة.

ويضيف (الشافعي،2011) بأن تطوير التعليم لإعداد الأجيال القادمة ضرورة إستراتيجية باعتبار التعليم هو مصدر الطاقة الدافعة للتنمية الشاملة، ولكن يعاني التعليم العالي والبحث العلمي من عدم وجود خطة قومية للبحث العلمي ولا خطة مدروسة للاحتياجات المستقبلية من التعليم العالي، بالإضافة إلى ضعف مصادر التمويل للأبحاث العلمية وعدم وضوح أهداف الخطة التعليمية. وفيما يلي بعض المقومات للبحث العلمي لإحداث التطوير المطلوب:

- وضع خطة إستراتيجية لإحداث طفرة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل صناعة البرمجيات والالكترونية، والأجهزة العلمية، وتحديث الصناعات الأساسية والصناعات الثقيلة والزراعية. وربط البحث العلمي بالخطة الاستراتيجية للتنمية.
- زيادة الميزانيات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي باعتباره أهم الركائز لإحداث الطفرة التكنولوجية المطلوبة، وتوجيهها طبقاً للخطة الاستراتيجية للتنمية.
- تدعيم دور المكتبات، وإمدادها بقواعد المعلومات والدوريات العالمية وبراءات الاختراع وربطها بشبكة موحدة للمكتبات الجامعية لتوفير المراجع العلمية المطلوبة للنهوض بالبحث العلمي.
- التوسع في برامج الدراسات العليا، وبرامج المواد المتخصصة المختلفة باعتبارها أهم آليات نقل التكنولوجيا وتوليد براءات الاختراع والحقوق الفكرية وربط هذه البرامج بمشاكل الصناعة والمجتمع ككل.
- تدعيم دور الجامعات كمراكز لمعامل المعايرة والاختبارات ومنح شهادات الجودة والأمان طبقاً للمواصفات العالمية وعمل دورات تدريبية ومهنية بالتنسيق مع النقابات لرفع كفاءة الأداء.
- إيجاد مصادر للدخل للجامعات لجذب الطلبة والباحثين لتصبح مراكز عالمية للتعليم والتدريب.
- عمل قاعدة معلومات الكترونية بالمشاكل التقنية التي تواجه الصناعات والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، لتقوم الجامعات بإيجاد الحلول من خلال المقترحات والدراسات والبحوث والرسائل العلمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس.
- عمل جوائز سنوية للأعمال المتميزة كالمقالات المنشورة وبراءات الاختراع والكتب العلمية والكتب الجامعية والمشاريع والابتكارات التي تخدم الجامعة والمجتمع.

2.1.8 تصنيفات البحوث العلمية:

للبحث العلمي أساسيات عامة لا ترتبط بوطن ولا بلغة ولا بتخصص موضوعي، ويبقى بعد ذلك لكل تخصص خصائصه التي تميزه في البحث والتي تفرض عليه إتباع منهج معين قد يختلف مع المنهج الذي يتبع في الموضوعات الأخرى، لذا تصنف البحوث العلمية وطرق مناهجها وتقسم إلى عدة تقسيمات وفقاً للمعايير المختلفة التي تحكمها التقسيمات التالية حسب ما يرى (الدعيلج،2010) ويتفق معه (عبد المطلب،2010) ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- تصنيف البحوث العلمية وفقاً للأهداف: وتنقسم البحوث وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع يمكن إيجازها فيما يلي:

- **البحوث العلمية البحتة:** وهي التي تهدف إلى كشف الحقائق وصولاً إلى نظرية جديدة أو اختبار إحدى النظريات القائمة دون أن يكون لهذا البحث احتياج تطبيقي أو عملي.
- **البحوث العملية:** وهي التي تهدف إلى وضع الحلول المناسبة لمشكلة معينة، أو الإجابة عن تساؤلات معينة، ويتم ذلك بطريقة عملية تطبيقية.
- **البحوث العامة:** وتهدف إلى بيان الموضوع وتوضيح ما فيه من حقائق والكشف عن المعلومات والأبعاد المتعلقة به، وما يتعلق به من قضايا ومسائل، واكتشاف النتائج، دون العمل على تطبيقها أو توظيفها، فغايته الكشف عن الموضوع وأبعاده فقط.
- **البحوث التطويرية:** وتهدف إلى تحقيق إنجازات أكثر وأفضل في شتى مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية والاجتماعية، ... إلخ. ويهتم هذا النوع من البحوث بملاحظة التطور العلمي في شتى المجالات والعمل على تقصي الحقائق العلمية، والحرص على الجديد منها، واستخدامها وفق أساليب مجدية في تحقيق التطور المطلوب.
- **بحوث المواءمة:** وتهدف إلى حل المشكلات الناجمة عن نقل أساليب وتقنيات من مجتمع إلى مجتمع أخر يختلفان في ظروف البيئة ومستويات المعرفة وطبيعة الأشخاص، فهي تهدف إلى تفادي التناقضات التي تقع بسبب هذا النقل من بيئة إلى أخرى، وتعنى بحل المشكلات التي تنتج عن هذا الاختلاف.

2- تصنيف البحوث العلمية طبقاً لنطاق إجرائها: تنقسم البحوث العلمية وفقاً لهذا المعيار إلى بحوث صفية يجريها طلبة الجامعة، وبحوث الماجستير وبحوث الدكتوراه ويجريها طلبة البحث العلمي، وبحوث علمية يجريها أعضاء هيئة التدريس بقصد الترقية درجات علمية أعلى.

3- تصنيف البحوث للتخصص العلمي: يرى معظم العلماء أن البحوث العلمية وفقاً لهذا المعيار تنقسم إلى بحوث علمية أساسية، وأخرى نظرية.

4- تصنيف البحوث طبقاً لمناهج البحث المستخدمة فيها: تنقسم البحوث العلمية طبقاً لهذا المعيار إلى خمسة أنواع هي:

- **المنهج الاستدلالي أو الرياضي:** وهو المنهج الذي يبدأ من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى، تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير إما بواسطة القول أو بواسطة الحساب.

- **المنهج التجريبي أو الاستقرائي:** وهو منهج البحوث التي تعتمد على جمع البيانات واستخلاص النتائج من إجراء التجارب سواء المعملية أو البيئية، وهو الذي نبدأ فيه من جزئيات أو مبادئ غير يقينية تماماً ونسير معها إلى قضايا عامة، لاجئين في كل خطوة إلى التجربة لتضمن لنا صحة الاستنتاج، وهو منهج العلوم الطبيعية.
- **المنهج الوثائقي أو التاريخي:** يعد المنهج الوثائقي أو التاريخي من أوجه النشاط العلمي لتعليم مبادئ وحقائق جديدة في ضوء دراسة الوثائق والسجلات، وهو أكثر استعمالاً في دراسة التاريخ والأدب واللغويات والإنسانيات، ويطلق على المنهج الوثائقي اسم التاريخي نظراً لأنه يمثل الطريقة العلمية الوحيدة لدراسة التاريخ على ضوء الأحداث التاريخية الماضية والجارية.
- **المنهج الوصفي:** يعتمد المنهج الوصفي دراسة الواقع أو الظاهرة الموجودة في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً عن طريق وصف الظاهرة مع بيان خصائصها، أو تعبيراً كمياً فيعطينا وصفاً رقمياً مع بيان مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع غيرها من الظواهر الأخرى، ويعد الأكثر استخداماً في الدراسات الإنسانية.

5- التقسيم على أساس مناحي البحث: كل بحث مهما كان نوعه وأدواته والأسلوب المستخدم فيه لا يخرج عن مناح ثلاثة هي:

- **المنحى الذاتي:** وهو يتألف من قوى الابتكار والتجديد والرغبة الملحة في الاستمرار والمثابرة على العمل، والتقصي الدقيق في البحث، وبعبارة أخرى يتناول منهج التفكير عند الباحث.
- **المنحى الموضوعي:** وهو يتألف من قوة العمل والتطبيق، والتنظيم للوسائل أو المواد المستخدمة، وبذلك يقود البحث قيادة منطقية متسلسلة واضحة، ويقوم بوظيفة العقل المفكر.
- **المنحى الأسلوبي:** وهذا المنحى يقوم بدور مهم في الربط بين المنحى الذاتي والمنحى الموضوعي، ربطاً وثيقاً دون أن يترك أي فجوة أو شق بينهما، وهذا الربط القوي القويم يكون في الجمع بين قوة الابتكار وقوة العمل والتطبيق، وتقوم اللغة عادة بدور مهم جداً في الجمع والربط المحكم، فهي بمثابة الألوان التي يستخدمها المبدع ليعبر عن إبداعه وتفكيره في صورة منسجمة متكاملة.

6- **التقسيم على أساس الوسائل المستخدمة في إجراء البحث:** وتنقسم إلى نوعين هما:

- **البحوث الكمية:** وهي التي تعتمد على الأساليب الكمية في معالجة موضوع البحث ووصف نتائجه.
- **البحوث الكيفية أو النوعية:** وهي التي تعتمد على الأساليب الكيفية أو النوعية في معالجة موضوع البحث ووصف نتائجه.

7- **التقسيم على أساس المجال الذي يجري فيه البحث:** وتنقسم إلى أربعة أنواع هي:

- **البحوث المكتبية أو الوثائقية:** وهي التي يعتمد الباحث في جمع بياناتها على الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع والوثائق المتاحة.
- **البحوث الميدانية:** وهي التي يقوم فيها الباحث بجمع معلوماتها من الميدان الذي يجري فيه البحث، كالمؤسسات أو الجهات الحكومية أو المحلات التجارية أو الأفراد أو الأسر أو المسئولين، بحيث تمثل هذه المعلومات الميدانية الركيزة الأساسية للبحث.
- **بحوث التماثل أو المحاكاة:** وهي التي يقوم فيها الباحث ببناء نموذج مشابه للواقع الفعلي حيث يشتمل على جميع المتغيرات المختلفة للموقف الذي يريد الباحث القيام ببحثه.
- **بحوث تتبعية أو تطورية:** هي التي يقوم الباحث فيها ببحث تتبعي لمدد زمنية كافية لظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر مع رصد وتسجيل التطورات التي تحدث للوصول إلى نتائج محددة في ضوء هذا البحث.

8- **التقسيم على أساس الاحتياجات والمستوى المعرفي:** ويعتمد هذا التصنيف على معيارين أساسين هما طبيعة الاحتياجات البحثية المختلفة ومستوى المعرفة العلمية في المجال الذي تجري فيه البحوث وفي ضوء المعيارين السابقين تصنف البحوث وفق هذه التقسيم على النحو التالي:

- **بحوث استطلاعية أو كشفية أو تمهيدية أو صياغية:** وهي التي تركز على اكتشاف الظواهر.
- **بحوث وصفية تشخيصية:** وهي التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين أو موقف أو جماعة أو فرد معين، وتكرارات حدوث الظواهر المختلفة، كما أنها تستخدم في المرحلة المتوسطة من مراحل نمو المعرفة العلمية في التخصصات المختلفة.
- **بحوث اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات أو الفروض:** وهي التي تركز على اختبار الفروض السببية بين متغير ومتغير أو مجموعة من المتغيرات المؤثرة في حدوث الظاهرة التي يجري دراستها، كما أنها تستخدم في كل من المرحلة المتقدمة ومرحلة النضوج العلمي من مراحل نمو المعرفة العلمية في التخصصات المختلفة.

2.1.9 البحث العلمي في الوطن العربي:

اثنان وعشرون دولة ولغة واحدة تمثل الوطن العربي، ويمتلك الوطن العربي موارد طبيعية وبشرية كبيرة. وعلى امتداد المنطقة تاريخ غني في التعليم العالي وإنتاج المعرفة. بيت الحكمة في بغداد، مؤسسة تعليمية ممتازة أنشأت سنة 318 للميلاد، جامعة القرويين في فاس في المغرب، أنشأت عام 358م، وقد اعتبرت أقدم مؤسسة تمنح درجات علمية في العالم. ثم تلتها جامعة الأزهر في القاهرة. واليوم هناك 242 جامعة عضو في اتحاد الجامعات العربية، تنتمي إلى 18 دولة عربية، كما أن الوطن العربي زاد إنتاجه البحثي من 8,868 إلى 20,145 ورقة منشورة ما بين العامين (2001–2010م)، ومع ذلك فإن مساهمته في الإنتاج العالمي ما زالت أقل من نسبة تعداد سكانه إلى سكان العالم (الربان، 2012).

وتضيف (الربان، 2012) أن نسبة الباحثين العرب الذين يسهمون في النشر العلمي لا تتجاوز (10%) من مجموع حملة الشهادات العليا. وهذا يثير الاستغراب ويدعو للبحث عن السبب في عزوف الأكثرية عن إجراء البحوث والنشر، كما أن كلاً من الهند أو الصين ناهيك عن إيران أو تركيا، لا تملك عدداً أكبر من الخبراء عما يملكه الوطن العربي، ولكنهما يستخدمان ما يملكان بشكل أفضل، كما أن وجود الصناعات الوطنية أيضاً يمثل رافداً لتمويل البحث العلمي من قبل الشركات الصناعية وهو المتبع في معظم دول العالم.

- الأوراق البحثية المنشورة:

إن التغير في حجم المنشور من الأوراق من الوطن العربي يمثل ظاهرة، ففي العام 1978م كان هناك حوالي 1,710 ورقة تحمل اسم مؤلف واحد على الأقل من دولة عربية، أما في العام 2011م أصبح هناك حوالي 22,550 ورقة، أي ما يقارب ثلاثة عشر ضعفاً خلال 33 عاماً. الإنتاج العالمي تغير أيضاً وزاد خلال تلك الفترة، حيث ازداد من 363,357 في عام 1978م ليصل إلى 1,278,782 في 2011م أي تضاعف حوالي 3.5 مرة، وبذلك فإن الزيادة بثلاثة عشر ضعفاً تمثل أمراً ملفتاً.

يوضح الشكل رقم (2.1) الإنتاج العربي من الأوراق البحثية بين الفترة 1978–2011م، حيث يمكننا تقسيم الفترة إلى ثلاث مراحل، الأولى منذ 1978–1992م، وقد كان متوسط الزيادة في عدد الأوراق المنشورة يسير بمعدل ثابت تقريباً، ثم تلتها فترة 1993–2005م، حيث ازداد متوسط الزيادة بشكل فجائي في سنة 1993، ولكن بأقل من الفترة الأخيرة والتي بدأت منذ عام 2006م.

شكل رقم (2.1)

الإنتاج العربي من الأوراق البحثية بين الفترة 1978– 2011 .

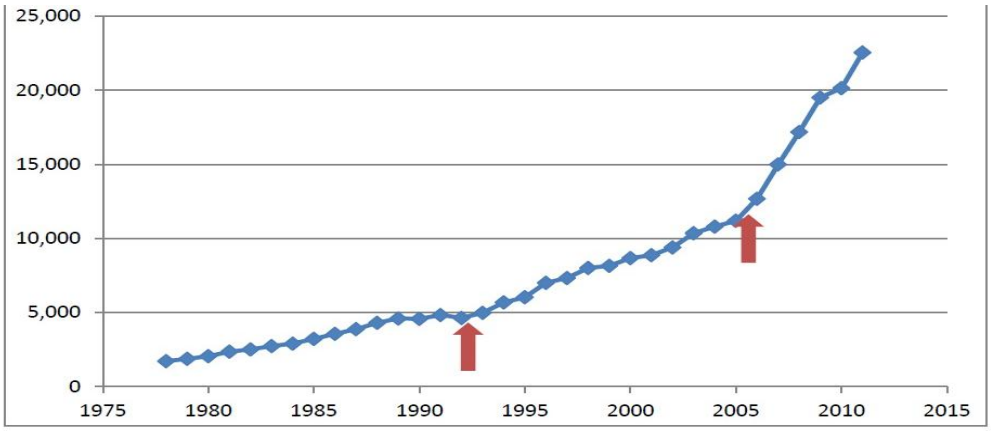

المصدر: الربان، موزة بنت محمد(2012) حصاد عقد البحث العلمي العربي 2001–2010

وتضيف (الربان،2012) بأن البحث في الوطن العربي في الفترة من2001–2010م، كان الإنتاج الكلي من الدول العربية هو (135,176) ورقة. وتفصيل هذه الأرقام يوضح إسهامات الدول والموضوعات التي لها الاهتمام الأكبر من قبل الباحثين العرب، وتمثل معظم الإنتاج العربي يأتي من أربع دول هي: مصر والسعودية وتونس والجزائر. فعلى سبيل المثال أنتجت مصر خلال هذه الفترة (39,501) ورقة وهو ما يمثل حوالي(29.2%) من الإنتاج العربي الكلي، علماً بأنّ نسبة عدد سكان مصر إلى العالم العربي تساوي تقريباً (2.55%). السعودية تأتي في المرتبة الثانية بنسبة (14.3%) وهي التي تمثل حوالي (14%) تقريباً من عدد سكان العالم العربي، أما تونس والتي تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة تقترب من (13%) من الإنتاج و(2.87%) من السكان في الوطن العربي.

ويبين الشكل (2.2) الدول العربية الأكثر إنتاجاً مع سنة النشر. كما يظهر أن هناك فترتين يمكن ملاحظتهما كلاً منهما تمتد خمس سنوات. الأولى 2001–2005م، والثانية 2006–2010م، حيث أن نسبة الزيادة في عدد الأوراق خلال الفترتين تبدو واضحة. ونلاحظ أن مصر، وتونس، والسعودية، والجزائر، تليها الأردن لها الأثر الأكبر في هذه الزيادة.

شكل رقم (2.2)

عدد الأوراق العلمية المنشورة من كل دولة مع سنة النشر.

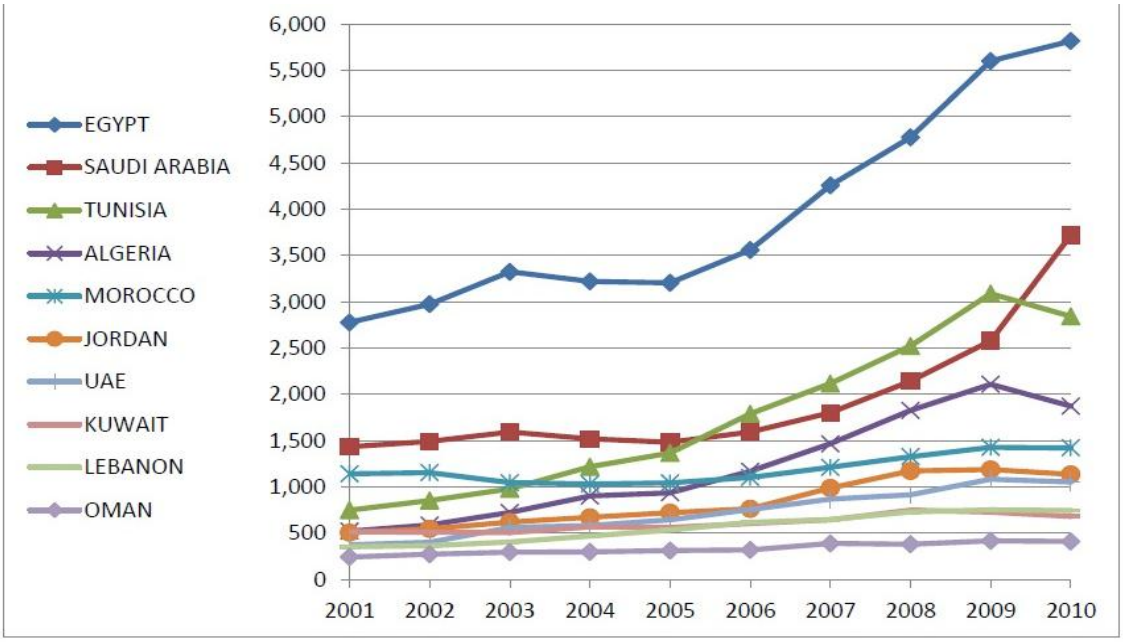

المصدر: الريان، موزة بنت محمد(2012) حصاد عقد البحث العلمي العربي 2001-2010

- معدل الإنفاق على البحث العلمي:

إن مجموع ما تنفقه أي دولة على البحث العلمي والتطوير ونسبة موازنة البحث العلمي والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي يعتبران المؤشران الأساسيان للمقارنة بين دول العالم في إمكاناتها البحثية والتطويرية. وإذا ما درست الإحصاءات فنجد هذين المؤشرين لدول العالم المختلفة أنهما مرتفعين في الدول الصناعية المتقدمة تكنولوجياً، ومنخفضان في الدول غير الصناعية والمستهلكة للتكنولوجيا، كما أن الترابط الكبير بين البحث العلمي ومعدل النمو الاقتصادي لبلد ما يعود للاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الداعمة له.

والمتطلع على كمية الإنفاق العربي على البحث العلمي يجد أنه يختلف كثيراً عن معدل الإنفاق العالمي، حتى وإن تقدم معدل إنفاقه في الفترة بين عام 1970م إلى عام 2011م حيث أن التقدم كان بسيطاً جداً من (0.31%) عام 1970 إلى (0.67%) عام 2005م.

ويبين الجدول (2.1) نسبة إنفاق بعض الدول على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتبين معدل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي متدني جداً مقارنة مع تنفقه دول العالم.

جدول (2.1)

نسبة إنفاق بعض الدول على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011

الترتيب	الدولة	المصروفات على البحث العلمي بالمليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1	الولايات المتحدة	405.3	%2.7
2	الصين	153.7	%1.4
3	اليابان	144.1	%3.3
4	ألمانيا	69.5	%2.3
5	كوريا الجنوبية	44.8	%3.0
6	فرنسا	42.2	%1.9
7	المملكة المتحدة	38.4	%1.7
8	روسيا	23.1	%1.0
9	إسرائيل	9.4	%4.2
10	تركيا	6.9	%0.7
11	إيران	6.2	%0.7
12	ماليزيا	2.6	%0.63
13	مصر	0.91	%0.23
14	المغرب	0.76	%0.6
15	إندونيسيا	0.72	%0.07
16	السودان	0.18	%0.23
17	الجزائر	0.16	%0.07

المصدر : (http://ar.wikipedia.org/wiki).

فالأرقام في الجدول (2.1)، تشير إلى أن دول العالم الثالث هي الدول الأقل إنفاقاً على البحث العلمي، وهذا يعني أن الفارق يزداد بينها وبين الدول الصناعية، وقد اهتم العدو الإسرائيلي بالبحث العلمي حتى أصبح له قدرات نووية وصواريخ عابرة للقارات والعديد من التقنيات التي تم تصنيعها محلياً، وتعد من أكثر دول العالم إنفاقاً على البحث العلمي، ولديها معاهد متطورة وتحتل مرتبة متقدمة في الأبحاث أكثر من أية دولة عربية.

- ضرورة مساهمة القطاع غير الحكومي:

إن أكثر أسباب عدم الاهتمام بالبحث العلمي على الدول العربية تكمن في أن مسئولية هذا النشاط ظلت مقصورة على الحكومات، فهي المصدر الرئيس للتمويل طيلة السنوات الخمسين الماضية، في حين أن الحكومة اليابانية لا تقدم لمجالات البحث العلمي سوء 20.5% مما ينفق في هذا المجال، بينما القطاع الصناعي وحده يقدم أكثر من 68% وحوالي 11% تقدمها مصادر أهلية أخرى.

ويساوي ما يقدمه القطاع الصناعي في ألمانيا ما يقدمه القطاع نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية وهو نحو 60% مما يصرف على البحث العلمي والتطوير، في حين أن الحكومة الأمريكية تقدم نحو 38% فقط، وأقل منها الحكومة الألمانية حيث تقدم نحو37% كما أن مصادر غير حكومية تقدم للبحث العلمي في دولة العدو الإسرائيلي 41%، في مقابل الأرقام السالفة الذكر نجد أن المصادر غير الحكومية في الدول العربية لا تقدم للبحث العلمي سوى أقل من 7.5% مما يعني أن أكثر من 90% من ميزانيات البحث العلمي في البلدان العربية تقدمها الحكومات لأن الحكومات في الدول العربية هي التي يجب أن تفعل كل شيء(الحارثي،1998).

ويرى (الدعيلج،2010) بأن البحث العلمي يسهم بشكل كبير في تطور البلدان والشعوب، مما دعا الأمم المتقدمة إلى تخصيص الكثير من الأموال للإنفاق عليه، وكذا استقطاب العديد من الباحثين من كل مكان في العالم بتوفير الحوافز المادية والبحثية والجو المناسب الذي يساعد الباحثين على أداء عملهم بشكل متميز.

ومما سبق وبالاستناد إلى الدراسات السابقة يبدو جلياً أن البحث العلمي لا يمكن أن يزدهر إلا من خلال أجواء الديمقراطية والحرية والنمو السياسي الذي يعتمد على النمو الإداري والقانوني والاستقرار والتغيير النظامي والسلمي كما أن المجتمع المدني له دوره المهم.

2.1.10 معوقات البحث العلمي في الوطن العربي:

تتنوع هذه المشكلات والتحديات فمنها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي ومنها ما يرتبط بالجانب الاجتماعي والثقافي ومنها ما يرتبط بالجانب السياسي، ومنها ما يرتبط بالجانب الإداري، ومن خلال مراجعة العديد من الدراسات التي أجريت حول إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي، ومن خلال الاطلاع على أوراق العمل والمداولات والتوصيات الصادرة عن العديد من المؤتمرات والندوات التي عالجت موضوع البحث العلمي في الوطن العربي، يمكننا تلخيص أهم مشكلات وتحديات البحث العلمي في الوطن العربي.

ويحدد كلاً من (الربان،2012) و(غانم،2000) و(صيام،2000) بأن البحث العلمي في الوطن العربي يواجه مجموعة من المعيقات والإشكاليات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- قلة وجود الصناعات "الوطنية" التي تستلزم البحوث.
- أصبح الباحث في الجامعة هدفه الترقية ثم يكتفي بها، وشعوره بعدم أهمية جهده وبحثه.
- محدودية التواصل والتعاون بين العلماء العرب وعدم التمكن من حضور المؤتمرات.

- ضعف الإمكانيات وعدم توفير المعلومات والمساعدين أو المشاركين في البحوث.
- غياب السياسات العلمية والتكنولوجية في الدول العربية، فضلاً عن أن البحث العلمي والتكنولوجي يحتل مكانة هامشية في أنشطة الدول واهتماماتها.
- الضعف الكمي والكيفي للمجتمع العلمي التكنولوجي في الوطن العربي، وعزلته عن النشاط الوطني والإنمائي.
- قلة الموارد المالية المخصصة لدعم البحوث العلمية والتكنولوجية.
- عدم إدراك القطاعات الاقتصادية لأهمية البحث العلمي والتكنولوجي ودوره في تحقيق الخطط والأنشطة في تلك القطاعات.
- ضعف مراكز المعلومات العلمية، وتدني خدمات التوثيق والمكتبات.
- عدم توفير المناخ الملائم لإجراء البحوث، وانتشار البيروقراطية وقلة الحوافز.
- التبعية العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة.
- هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج.
- تدني مستوى الوعي العلمي والتكنولوجي للشعب العربي.
- ضعف العمل العربي المشترك في مجالات العلوم والتكنولوجيا.
- عدم ربط الجهود البحثية بأهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

ومما سبق وبالاستناد إلى الدراسات السابقة يتضح بأن معوقات البحث العلمي في جامعات ومؤسسات البحث العلمي العربي كثيرة ومتعددة ويمكن إيجاز أهمها على النحو التالي:

- غياب الاهتمام الرسمي للبحث العلمي في البلدان العربية وتهميش مؤسساتها العلمية والأكاديمية والبحثية على حد سواء.
- قلة المخصصات المالية المعتمدة للبحث العلمي في الوطن العربي وحتى الجزء اليسير المخصص في هذا المجال لم يستغل بشكل حقيقي للبحث العلمي.
- ضعف أو غياب التنسيق بين المؤسسات البحثية في الوطن العربي مثل الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية الاستشارية في المؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية ... إلخ، ليس هذا فحسب بل يصل إلى ضعف التنسيق بين تلك المؤسسات في إطار القطر الواحد.
- إهمال العلماء والباحثين في البلدان العربية وعدم الاهتمام بمستوى حياتهم العلمية والخاصة مع انعدام تحسين ظروف وبيئة حياة العلماء والباحثين.

- وجود الفجوة الكبيرة بين نتائج البحث العلمي ومتطلبات التنمية في الوطن العربي أي عدم ربط البحث العلمي بمتطلبات التنمية الشاملة في البلدان العربية.
- قلة النشرات والإصدارات والدراسات وقلة دور النشر والدوريات والمختبرات والمكتبات ... إلخ من وسائل تعزيز وتطوير البحث العلمي في البلدان العربية.
- المستوى المتدني للتعليم في مختلف المراحل والذي بدوره يؤدي إلى التقليل من جدوى البحث العلمي فيما بعد في المراحل العليا من الدراسات.
- عدم توجيه البحث العلمي في المجالات العلمية التي تخدم الارتقاء بالتنمية العربية ومجالاتها الحيوية.
- الافتقار إلى الإدارة الفعالة للبحث العلمي بالجامعات والمؤسسات البحثية.

2.1.11 البحث العلمي في فلسطين:

إن المجتمع الفلسطيني يواجه تحديات كبيرة ومتنوعة، وترجع هذه التحديات إلى جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، ومنها ظهور مفاهيم وأفكار (التكنولوجية العلمية والحرية والديمقراطية، والتخطيط العلمي والتنمية الشاملة، والتربية العلمية، والمعلوماتية) وقد فرضت نفسها على المجتمع العربي ومنها فلسطين، ويمثل البحث العلمي ركناً أساسياً في حياة الأمم والشعوب وفي استيعابه لتلك المفاهيم وتحديد طرق التعامل معها، وهو جزء رئيساً من وظائف الجامعة ومهام عضو هيئة التدريس فيها، فالبحث العلمي يقوم على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها، وتعاني الجامعات الفلسطينية كما تعاني القضية الفلسطينية من عدد من المشاكل والصعوبات في البحث العلمي، ومنها عدم وجود التمويل الكافي للبحث العلمي، ونقص الأدوات والمعدات، والظروف التي يعاني منها الشعب الفلسطيني من الاحتلال والعدوان الاسرائيلي، والحصار الاقتصادي والسياسي وعدم توفر البيئة والظروف البحثية الملائمة، وكل هذا يؤثر على البحث العلمي في فلسطين.

وتظهر الإحصاءات العلمية أن عدد الأبحاث المنشورة عالمياً عام 2007م هو (1.147.612) بحثاً وأن مجموع ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحثاً أي ما يقارب (1.3%) من معدلات الإنتاج في الدول المتقدمة، حيث يبين الشكل (2.3) عدد الأبحاث المنشورة في عدة دول في الفترة من 1996-2007م، ويظهر الشكل أن عدد الأبحاث المنشورة في الأراضي الفلسطينية هو (212) بحث عام 2007م، مقارنة بـ (116116) بحث ينشر في أمريكا و(13890) بحث ينشر في إسرائيل و(1345) بحث من الأردن.

شكل رقم (2.3)

عدد الأبحاث المنشورة في عدة دول في الفترة 1996-2007م

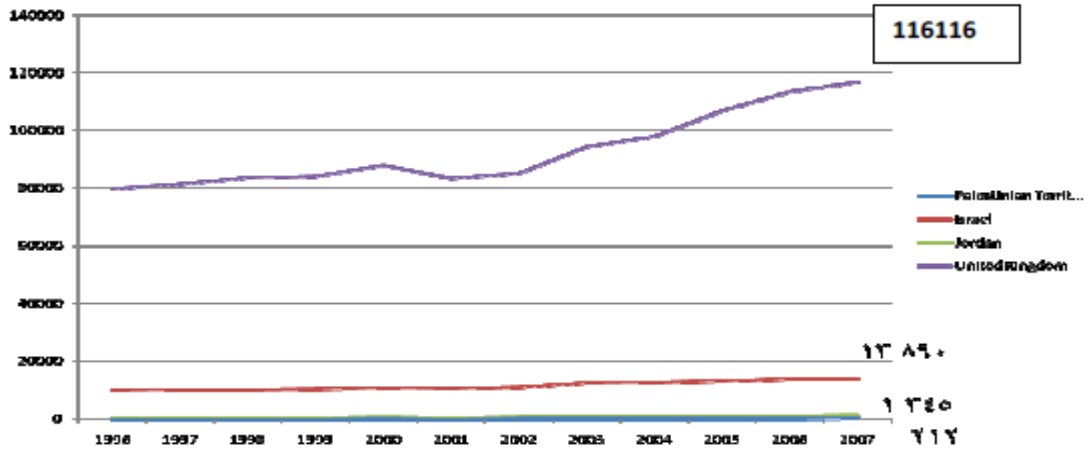

المصدر: حسين، أيمن(2008)، البحث العلمي في فلسطين، معوقات وتحديات

كما أن الشكل (2.4) يوضح عدد الأبحاث المنشورة في عدة دول عربية مقارنة مع العدو الإسرائيلي وإيران، ويظهر الشكل أن مصر تليها السعودية هي أكثر الدول العربية نشراً ومن الملاحظ أن فلسطين تقع في ذيل الشكل.

شكل رقم (2.4)

عدد الأبحاث المنشورة في عدة دول في عام 2007م

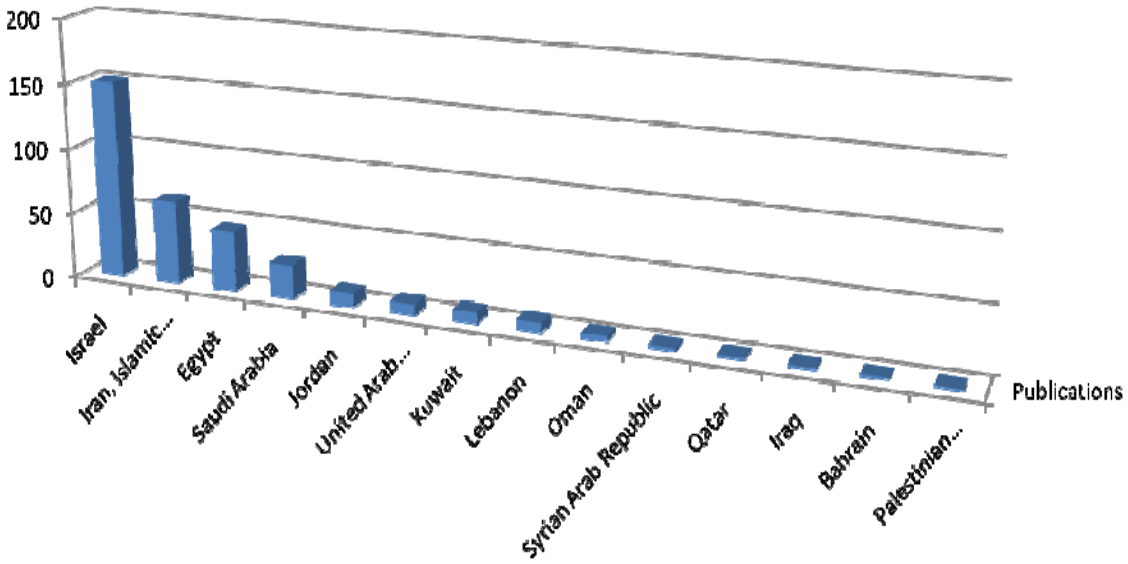

المصدر: حسين، أيمن(2008)، البحث العلمي في فلسطين، معوقات وتحديات

ويوضح الشكل (2.5) أن أعداد الأبحاث العلمية في ازدياد من عشرين بحثاً لعام 1996م إلى (212) بحثاً في عام 2007م، ومن الجدير ذكره أن قلة الإنتاج في عدد النشرات العلمية في الوطن العربي ليس عائداً لقلة عدد الباحثين العرب. إن الملاحظ إحصائياً أن عدد الباحثين العرب كبيراً جداً نسبة إلى عدد السكان العرب، ولكن معظمهم متواجدين في دول الاغتراب وبالتالي فان إسهاماتهم العلمية تحسب للدول المتواجدين بها، ولذلك من الأهمية للدول العربية استقطاب تلك النخب بتوفير الحوافز البحثية والأمن الوظيفي لتشجيعهم للعمل بأوطانهم.

شكل رقم (2.5)

عدد الأبحاث المنشورة في فلسطين في الفترة 1996-2007م

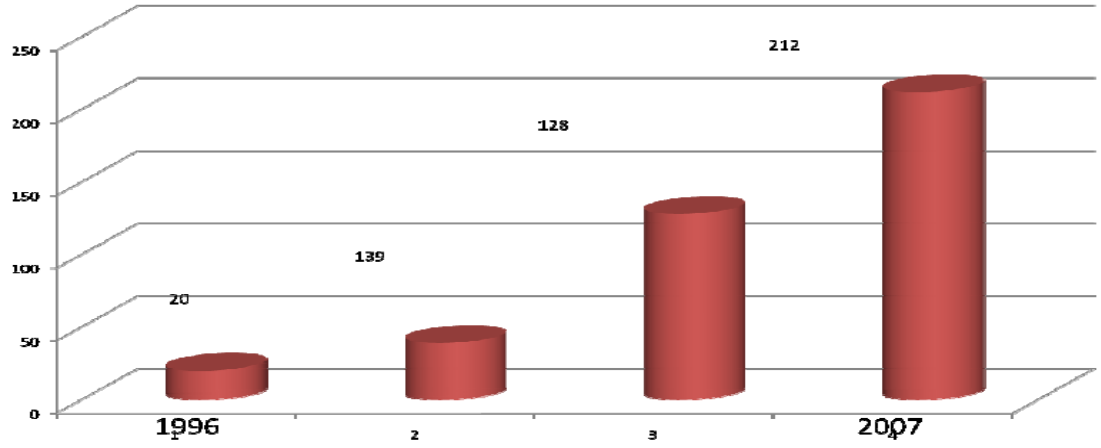

المصدر: حسين، أيمن(2008)، البحث العلمي في فلسطين، معوقات وتحديات

2.1.12 معوقات البحث العلمي في فلسطين:

يرى (حسين،2008) و(صيام،2000) و(صالح،1982) بأن معوقات البحث العلمي في فلسطين تعود لمجموعة من الأسباب من أهمها:

- **تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي:** فالنقص في مصادر التمويل والإنفاق على البحث العلمي تعد مشكلة رئيسية أمام البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ولذلك فإن الكثير من الأبحاث العلمية تتطلب إنفاقاً مالياً كبيراً حتى تحقق أهدافها المنشودة والوصول إلى النتائج المرجوة منها إلا إنها تقف عاجزة عن ذلك أو توأد لعدم وجود مخصصات مالية لدعمها مما يستدعي التخلي عن بعض البحوث وعدم استكمالها رغم ما أنفق عليها مما يضيع الوقت والجهد دون فائدة.

- **نقص الأدوات البحثية اللازمة:** حيث أن بعض الأبحاث المتطورة تحتاج إلى تقنيات وتجهيزات علمية ذات مستوى رفيع لتحقيق الغايات المنشودة في إجراءات الأبحاث إلا أن غياب مثل هذه التجهيزات العلمية والتقنية المتطورة يضعف القدرة البحثية في الجامعات الفلسطينية والعربية بشكل عام، إضافة إلى أن هذا النقص يظهر في حالة عدم وجود فنيين متخصصين في التقنيات البحثية، في حالة وجودها، مما يضطر الباحث للتأخر في إنجاز أبحاثة لعدم وجود خبراء قادرين على التعامل مع هذه التقنيات أو صلاحها في حال تعطلها الأمر الذي يستدعي الاستعانة بالخبرات الأجنبية لمعالجة الموقف وهذه الخبرات الأجنبية تكلف مبالغ باهظة إضافة إلى هدر جهد الباحث ووقته وإمكاناته، وكذلك عدم توافر المؤلفات والمراجع الضرورية ووسائل الاتصال وعدم وجود قواعد بيانات لمؤسسات البحث العلمي، تتضمن الجوانب المختلفة للبحث العلمي والجوانب ذات العلاقة ليتمكن الباحث من مواكبة المستجدات والتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم مما يعيق حركة الباحث ويجعله بعيداً عن معطيات التقدم العلمي والثورة التكنولوجية.
- **تشتت الجهد البحثي في البلدان العربية:** هناك نقص في التنسيق بين أجهزة البحث العلمي على المستوى الوطني وعلى المستوى العربي، فهذه الأجهزة البحثية تضع برامج معينة خاصة بها مما يؤدي إلى غياب تنسيق الجهود المبذولة، وبالتالي ازدواجية وضياع الجهد ناهيك بها عن النزوع إلى الفردية وعدم تبني أسلوب العمل كفريق بحثي كامل التخصصات وعدم تحديد الأولويات الوطنية للبحث العلمي وغياب السياسات الواضحة للبحث العلمي التي تستدعي تحديد الأهداف والأولويات والمؤسسات والمراكز البحثية وتوفير الإمكانيات المادية حفاظاً على تناثر الجهود وتشتتها دون تحقيق الغايات المنشودة.
- **عدم توفر البيئة والظروف البحثية الملائمة:** فالباحث يحتاج إلى بيئة بحثية ملائمة حتى يستطيع من خلالها تفجير قدراته وإمكاناته الكاملة، ولذلك غياب الحوافز المادية المعنوية المجزية وعدم إتاحة الفرصة لإبراز الكفاءة وإثبات الذات أدت إلى انتشار ظاهرة تسرب وهجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة بحثاً عن ظروف عمل بحثية مناسبة تتوافر فيها المختبرات والتجهيزات ذات النوعية المميزة، وتقدم فيها كل التسهيلات اللازمة بعيداً عن البيروقراطية في توفير مستلزمات البحث.
- **عدم ربط الجهد البحثي بأهداف التنمية الشاملة:** ذلك أن ربط الجهد البحثي بأهداف التنمية الشاملة بشرية أو مادية أو معنوية، إلا أن ما يؤخذ على غالبية جهد البحث العلمي العربي، لاسيما من قبل الباحثين في الجامعات الفلسطينية أن غالبية الأبحاث المنفذة هي

بحوث هدفها تحقيق متطلبات الترقية الأكاديمية في الجامعات مما يحول هذا الجهد من قوة دافعة للتنمية إلى عقبة مثبطة لهذه التنمية.

- **محددات نشر نتائج الجهد البحثي:** إن العقبة التي يواجهها الباحث الفلسطيني بعد بذله للجهود المعنية وتوصله إلى نتائج معينة من خلال بحثه يريد لهذه النتائج ولهذا النتاج أن يرى النور ليفيد منه الآخرون والعقبة هي أين تنشر هذه النتائج فالناشرون يحجمون عن نشر مثل هذا النتاج، بسبب قراءة محدودي العدد وبالتالي فإن الناشر لا يحقق ربحاً مادياً من خلاله والباحث لا يملك القدرة المادية على نشر هذا النتاج وتوزيعه وبالتالي يلجأ إلى محاولة نشره من خلال المجلات العلمية المحكمة وهنا تبدأ المعاناة لأنه من الممكن أن يتم الاعتذار عن نشر هذه الأبحاث.

وفي الختام يرى الباحث أنه يجب على الحكومات الفلسطينية الاهتمام بالبحث العلمي، واتخاذ القرارات المناسبة لوضع البحث العلمي على أهم الأولويات، وتتواصل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، لوضع الخطة الوطنية للتنمية الشاملة يكون أساسها البحث العلمي، وذلك للوصول إلى التنمية الحقيقية والمستدامة، وبناء مؤسسات تحول الأبحاث والرسائل العلمية إلى واقع يعود على المجتمع بالتطور والازدهار في جميع المجالات.

المبحث الثاني

الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية

2.2.1 تمهيد

2.2.2 مفهوم الدراسات العليا

2.2.3 نشأة الدراسات العليا في فلسطين

2.2.4 مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة

2.2.5 أسباب نشأة الدراسات العليا

2.2.6 أهداف الدراسات العليا

2.2.7 معوقات الدراسات العليا في فلسطين

2.2.8 مقترحات للارتقاء بالدراسات العليا

المبحث الثاني

الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية

2.2.1 تمهيد:

يشكل النشاط العلمي في الدراسات العليا الذي يقوم به الباحثون قوة أساسية في تقدم الحضارة الإنسانية اقتصادياً واجتماعياً، لأن منظومة العلم والتكنولوجيا تشكل على الدوام عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية بشتى أنواعها، بالإضافة إلى أن تطور أي مجتمع وازدهاره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى جودة التعليم فيه، وزاد الاهتمام بالدراسات العليا لدورها الفاعل كأداة للتنمية والتغيير، الأمر الذي أنتج تطوراً واضحاً على صعيد التوسع في برامج الدراسات العليا، مروراً بافتتاح الجامعات وتوسعتها وتطويرها كمراكز ومنارات علمية، تسعى لتقدم الوطن وتؤهله لمواكبة التطور العلمي المتسارع، وصولاً إلى القفزة في افتتاح برامج الدراسات العليا في الجامعات.

ويرى (الخفاف،2007) أن منظومة الدراسات العليا تهدف إلى إعداد قادة وباحثين علميين في آن واحد، وإلى خلق المدارس البحثية بهدف إثراء المعرفة الإنسانية، وتوظيف نتائج البحوث لخدمة المجتمع وتحقيق أغراضه في التنمية الشاملة والتقدم لتحسين مستويات المعيشة لأفراده وتأمين أمنه واستقراره في عالم تشتد فيه الصراعات وتتحكم فيه الدول بحسب قدراتها العلمية والتقنية.

كما وتعد الدراسات العليا من أبرز ما تقدمه الجامعات من برامج تعنى أساساً بدراسة وتطوير وتنمية المقدرات المختلفة للمجتمع، فإذا كان التعليم الجامعي هو المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى العاملة التي تمثل مواقع الخدمة والإنتاج، فإن الدراسات العليا هي المصنع الذي ينتج العلم والفكر الذي يقوم عليه العمل بمعناه الواسع، الذي يشمل كل ما من شأنه أن يدفع المجتمع إلى التقدم (العاجز وأبو مصطفى،1998).

ويرى (الصوفي،1998) أن برامج الدراسات العليا تزود الدول والمجتمعات بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون إسهاماً فاعلاً في إنتاج التراث العلمي والثقافي ونقله وتطويره، كما وتساهم هذه البرامج في تطوير البحث العلمي ونقل المعرفة الإنسانية، وتساعد في سد احتياجات الجامعات من الكادر التدريسي المتخصص، وهذا يشير إلى أن الغرض الأساسي من الدراسات العليا هو البحث في مشكلات المجتمع المختلفة، ومن ثم القيام بتحليل هذه المشكلات وتقديم الحلول المناسبة لها، وهذه هي نفسها المهام التي تتبناها مراكز البحث العلمي، بل إن الدراسات العليا في الجامعات تعتبر الأساس لمراكز البحث المختلفة لما تقدمه من تدريب وتأهيل للباحثين، وتقديم إمكاناتها الضخمة لخدمة البحث العلمي.

وتعتبر الدراسات العليا بمراحلها وبرامجها المختلفة، الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه من أهم مرتكزات وعناوين التطور والارتقاء في الجامعات والمؤسسات والدول، وعلامة على تقدمها وأخذها بأسباب الحضارة وعوامل الرفعة والسمو، وحظوها بالمكانة العلمية المرموقة، وبلوغها القمة السامقة، وذلك لما لهذه الدراسات في جميع مراحلها وبرامجها من أثر فعال في المجتمعات الإنسانية، وتأثير إيجابي نافع في المساهمة في تنمية هذه المجتمعات (دليل الدراسات العليا الجامعة الإسلامية،2006).

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً واضحاً على صعيد افتتاح برامج للدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تخصصات مختلفة، لمواكبة التطور العلمي الكبير، وتمشياً مع متطلبات الواقعين الفلسطيني والدولي، ويعتبر افتتاح هذه البرامج قفزة نوعية على صعيد التعليم الجامعي في فلسطين، وعاملاً مهماً من عوامل النهضة والتنمية المجتمعية، بالإضافة إلى أن الدراسات العليا ومدى تطورها تعتبر هي الفيصل والفارق بين المجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف، خاصة لأهميتها المتزايدة منذ الأزل بدءاً بالأبعاد الحضارية والثقافية العالمية، حيث بنيت الحضارات العريقة على نتائج البحوث العلمية وما تركته من كنوز خالدة (زعرب،2005).

ويوضح (عوض،2005) بأن رسالة الجامعة تقوم على الارتقاء بمستوى البحث العلمي لخريجيها من خلال برامج الدراسات العليا، عبر نظم تعليمية جيدة تربط الإنتاج البحثي الأكاديمي والتطبيقي بحاجات مؤسسات العمل المتنوعة الخاصة والحكومية، من أجل حل مشكلاتها ورفع مستوى الإنتاج بها، وبذلك تصبح الجامعة مؤسسة أكاديمية علمية تربوية بحثية تحافظ على إنتاج جيل الباحثين الشباب، علاوة على وجود طواقم ذات خبرة يتم الرجوع إليها في كافة المجالات، وخاصة مجال خدمة المجتمع.

ويضيف (عفانة،2005) بأن عمادة الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي تعد عنصراً مؤثراً في بناء المجتمع، وتحسين قدراته العلمية والثقافية والاجتماعية والدينية، من خلال إنتاج رسائل وبحوث علمية وتربوية هادفة تعالج مشكلات متعددة يعاني منها المجتمع، ولذا فإن تطبيق نتائج مثل هذه الرسائل والبحوث في الميدان بصورة مباشرة، والإفادة منها من خلال مؤسسات المجتمع المحلي، وحتى العالمي، يمكن أن تصل إلى آفاق متسعة من التقدم والرقي الحضاري والعلمي يواكب الدول المتقدمة، إلا أن ذلك يتطلب ضبط تلك الرسائل والبحوث بحيث نثق في نتائجها ونتأكد من مصداقيتها.

إن العلاقة المتينة القائمة ما بين الصناعة والبحث العلمي والدراسات العليا في جامعات الدول المتطورة يجعل من البحث والتطوير أداة هامة في النمو الاقتصادي، وبالمقابل غالباً ما يفتقد البحث والتطوير في جامعات الدول النامية إلى طلب فعلي وحاجة حقيقية من الصناعات المحلية، مما يجعل البحث والتطوير في جامعات هذه الدول يقتصر على التوجه الأكاديمي فقط، وتبدو هذه الحالة مثيرة للقلق عندما نجد البحث الجامعي في وضع لا يساهم بشكل ملحوظ في إيجاد الحلول لاحتياجات المجتمع المحلية والملحة (السحباني،2001).

كما ويؤكد (ياسين،2005) على أن برامج الدراسات العليا في الدول الصناعية تساهم في إعداد ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات المميزة في شتى فروع العلوم، لسد احتياجات المجتمع في المجالات الفنية والتقنية، وذلك عن طريق الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة والمنتشرة في كافة الدول الصناعية، كما نرى كثيراً من الأبحاث العلمية لتلك البرامج ذات صلة مباشرة بمشاكل التنمية، وتساعد على وضع الحلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها، بينما في جامعات الدول النامية نجد كثيراً من الأبحاث بعيدة عن أغراض التنمية الداخلية، وهي تقليدية في نوعها، وذلك لغرض النشر في الخارج، ورغبة كثير من العلماء في السفر إلى الخارج للالتحاق بمراكز البحث العالمية.

ومما سبق وبالاستناد إلى الدراسات السابقة يبدو جلياً الدور الذي تلعبه الدراسات العليا في الجامعات، وكيف أنها تعتبر أحد المداخل الرئيسة للتنمية في المجتمع، من خلال تدريب الكوادر اللازمة لعمل الأبحاث وتوفير الأدوات والمناخ الملائمين للبحث وربط ذلك بمتطلبات المجتمع وخطط التنمية الإستراتيجية للدولة، وكما من الضروري الاهتمام بربط برامج الدراسات العليا بالخطط التنموية للمجتمع من حيث الأهداف والسياسات ومقدار الحاجة إلى تلك البرامج والمواد الدراسية وطبيعة الرسائل الجامعية ومخرجاتها، والعمل على تطوير برامج الدراسات العليا وزيادة فعاليتها لتتلاءم مع التطور الكبير والسريع في جميع المجالات التقنية والاقتصادية والتنموية، لتساهم في عملية بناء المجتمع الفلسطيني بصورة أكبر.

2.2.2 مفهوم الدراسات العليا:

يرتبط مفهوم الدراسات العليا ارتباطاً وثيقاً بالبحوث العلمية التي يدخل ضمنها رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، التي يفترض أن تكون بحوثاً أصيلة تضيف إلى العلم والمعرفة أشياء جديدة لم تكن معروفة من قبل.

فعرف (بركة،2001) الدراسات العليا بأنها: "هي المرحلة التي يجب بذل غاية الجهد في التفحص والتعمق ومعرفة جذور الحقائق والعلوم والبحث والتفتيش عن جميع الآراء والنظريات والقوانين والأحكام، ووجهات النظر والاجتهادات، ثم تنسيقها وتبويبها ونقدها وتنقيحها ونتيجة لهذا الجهد الخروج بآراء أو رأي جديد، أو حل مسألة لم يسبق حلها أو كشف حقيقة ضائعة لم يتطرق إليها أحد والخروج برأي اجتهادي يتمكن الباحث إثباتها لمن سبقه من الباحثين والمحققين بدليل علمي رصين أو برهان منطقي مقبول"، وتعتبر مرحلة الدراسات العليا مرحلة ما فوق بكالوريوس أو ليسانس وهي الدبلوم العام والدبلوم الخاص والماجستير والدكتوراه.

وتعرف الدراسات العليا بأنها كل دراسة أكاديمية يترتب عليها درجة علمية بعد الدرجة الجامعية الأولى، وتهدف إلى زيادة المعرفة الإنسانية، وترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعة، وتمد المجتمع بمتخصصين ذوي كفاءة عالية في مختلف التخصصات العلمية (نظام الدراسات العليا بجامعة الأزهر،2013)، بينما عرفتها (جامعة الرياض،1981) بأنها: "هي الشهادة التي يحصل عليها الدارس بعد انتهائه من الدراسة الجامعية الأولى وحصوله على درجة ليسانس أو بكالوريوس وتشكل هذه الدرجات الدبلوم العام والدبلوم الخاص والماجستير والدكتوراه".

ويعرف (عبد الموجود،1983) الدراسات العليا بأنها: "عملية تربوية متكاملة، هدفها تنمية الإنسان فكراً، ومهارةً، واتجاهاً، ومساعدته لتحقيق ذاته المبدعة"، بينما يعرف (العاجز واللوح،2011) الدراسات العليا على أنها "المستوى الأكاديمي الأول بعد البكالوريوس بالنسبة للماجستير، والمستوى الأكاديمي الثاني بعد البكالوريوس بالنسبة للدكتوراه، وتدرس فيها مناهج مقررة وتخضع لبرنامج موضوع من قبل الجامعة".

وتضيف (الديك،2009) بأن الدراسات العليا "هي المرحلة التي ينتقل الطالب فيها، من دراسات غير معمقة إلى التدريب على الاستقصاء، والتحليل، والاستنتاج، والقدرة على التعامل مع مصادر المعلومات، وهي التي تلي مرحلة الحصول على درجة البكالوريوس.

ومما سبق وبالاستناد إلى الدراسات السابقة يعرف الباحث الدراسات العليا على أنها: هي المرحلة الدراسية التي تلي المرحلة الجامعية الأولى، والتي يتابع فيها الطلاب دراستهم بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الماجستير، أو الدكتوراه، لحل مشكلة بحثية بطريقة علمية، وقابلة للتطبيق ومساعدة المجتمع في حل مشكلاته في جميع المجالات والتخصصات، مما يساعد في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2.2.3 نشأة الدراسات العليا في فلسطين:

نشأت الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية عام 1976م من جامعة بيرزيت، ثم جامعة النجاح الوطنية عام 1982م، وبدأ الاهتمام بالدراسات العليا في بقية الجامعات خلال العقدين الأخيرين، فقامت بافتتاح برامج متنوعة لمنح شهادة الماجستير، ثم كليات خاصة للدراسات العليا في الجامعات، وأقامت بعض الجامعات علاقات أكاديمية مع جامعات عربية وأجنبية، للتعاون في تنفيذ برامج مشتركة لمنح شهادتي الماجستير والدكتوراه، وقد بلغ عدد الجامعات الفلسطينية التي تمنح الماجستير عشرة جامعات على مستوى الوطن (وزارة التربية والتعليم، 2013).

كما وتعد برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية من البرامج الحديثة نسبياً، مقارنة مع برامج البكالوريوس، وهي خطوة طموحة وجريئة ورائدة على هذه الجامعات، لأنها تلبي حاجات المجتمع الفلسطيني في توفير كوادر علمية مؤهلة في مختلف المجالات المعرفية، وهي في هذا المجال توفر الجهد والمال والوقت على الطالب الفلسطيني، الذي كان يجوب أقطار الوطن العربي وغير العربي، بحثاً عن فرصة تعليم تؤهله للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه (عودة،2005).

2.2.4 مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة:

تبلغ مؤسسات التعليم العالي المعتمدة والمرخصة في قطاع غزة (28) مؤسسة تعليم عالي، مع العلم بأن هنالك أربعة مؤسسات منها تدرس برامج الدراسات العليا للعام الدراسي 2012-2013م، حيث وصل عدد الطلبة الجدد والمسجلين في الدراسات العليا (4608) طالباً وطالبة، ووصل مجموع الخريجين لنفس العام (554) طالباً وطالبة، والجدول (2.1) يوضح أعداد الطلبة الجدد والمسجلين والخريجين في العام الدراسي 2012-2013م، بمؤسسات التعليم العالي العاملة في قطاع غزة (**وزارة التربية والتعليم - الكتاب الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة للعام 2013**).

جدول (2.1)

أعداد الطلبة الجدد والمسجلين والخريجين من برامج الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي العاملة في قطاع غزة

مؤسسة التعليم العالي	الطلاب الجدد			الطلاب المسجلين			الطلاب الخرجين		
	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع
الجامعة الإسلامية	441	258	699	1042	618	1660	294	150	444
جامعة الأزهر	240	154	394	938	505	1443	58	42	100
جامعة الأقصى	13	9	22	27	21	48	0	0	0
أكاديمية الإدارة والسياسة	53	12	65	237	40	277	0	0	0
المجموع	747	433	1180	2244	1184	3428	352	192	544

المصدر: (وزارة التربية والتعليم – الكتاب الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة للعام 2013)

2.2.5 أسباب نشأة الدراسات العليا:

إن افتتاح برامج للدراسات العليا يتطلب القيام بعملية تخطيط استراتيجي من قبل وزارة التربية والتعليم العالي ومن قبل الجامعات، ولا شك بأن افتتاح برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية كان تعبيراً عن حاجة ضرورية للشعب الفلسطيني، وجاء كجزء من عملية ترميم الذات والبحث عن القدرات الكامنة وتطويرها والعمل على استثمار كافة الجهود من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطيني، ورغم ذلك فإن المتتبع لنشأة برامج الدراسات العليا في فلسطين يلحظ بأن هذه النشأة خرجت من رحم المعاناة وظروف الاحتلال، مما جعلها تتميز ببعض الصفات التي قد لا تتشابه بها مع غيرها من البلدان من حيث التخطيط والإدارة والتنفيذ والمتابعة وربط هذه البرامج بالاحتياجات الأكثر واقعية للشعب الفلسطيني.

ويضيف (العاجز،2005) بأن الجامعات الفلسطينية ومنذ نشأتها وزيادة الإقبال على التعليم الجامعي، عملت على الانطلاق وفتح المجال لطلابها لتكملة دراساتهم ما بعد الجامعية، لتحقيق أهداف التعليم العالي التي انحصرت في ثلاث مهام رئيسية، هي:

- التعليم والتعلم.
- تقديم الأبحاث والدراسات العلمية.
- خدمة المجتمع المحلي.

وقد توسعت برامج الدراسات العليا في العديد من الجامعات إما بشكل ذاتي أو بتعاون مشترك مع العديد من الجامعات العربية والدولية، وإذا كانت مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية أقيمت من أجل تقديم خدمة علمية وثقافية واقتصادية للمجتمع العربي، واستجابة لضرورة التطور الحضاري ومواجهة الصراع الحضاري أيضاً، فقد كان الدافع في فلسطين نابعاً من الإصرار على ترسيخ الهوية الوطنية، وبالتالي كانت من أهم وأبرز أدوار الجامعات، لترسخ من خلالها ضرورة وجودها وكينونتها وإسهامها لحسم الصراع الوطني والحضاري الذي يواجه الشعب الفلسطيني، نتيجة لوجوده تحت الاحتلال، فضلاً عن الأهداف المتعارف عليها دولياً لإقامة الجامعات وهي التعليم الجامعي، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي، وتسويق ما حققه البحث العلمي من نتائج على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (العاجز،2005).

ويرى (حلس،2005) بأن هناك العديد من الملاحظات حول نشأة وأهداف الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية منها:

- أهم غايات وأهداف برامج الدراسات العليا تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني على الصعيد المحلي، والإسهام في تطوير المجتمع الفلسطيني من خلال الأبحاث التي يجريها طلاب الدراسات العليا.
- برنامج الدراسات العليا لا يخلو من متطلبات القرآن الكريم، والثقافة الإسلامية لتأصيل القيم والأخلاقيات الإسلامية الحميدة.
- تتضمن برامج الدراسات العليا العديد من المعارف والمعلومات والأنشطة المكملة للمواد الأساسية لطالب الدراسات العليا.
- العديد من أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا من الكفاءات الفلسطينية الذين لهم أبحاث علمية عديدة، وهم من ذوى الدرجات العلمية العالية.

ويضيف (حلس،2005) بأن التوجه العام للجامعات الفلسطينية منذ بداية تطويرها هو استيعاب أكبر عدد من الطلاب، الأمر الذي جعل من التوسع الكمي هدفاً مركزياً لوجودها ونموها، ولم يظهر البحث العلمي على قائمة الأولويات، ولم يكن بمقدور هذه الجامعات من الناحية العلمية أن تولي البحث العلمي ما يستحق من عناية نظراً لعدم توفر المستلزمات الأساسية لذلك، فالدافع المجتمعي من وراء إنشاء الجامعات المحلية لم يكن الاهتمام بتنشيط البحث العلمي، وإنما كان العمل على توفير مجال التعليم الجامعي محلياً.

ويرى (العاجز ونشوان،2005) بأن فكرة الإقبال على برامج الدراسات العليا في العديد من الجامعات الفلسطينية نشأت نظراً للعديد من الأسباب ومن أهمها:

- تزايد الإقبال على التعليم من قبل الطلاب.
- فتح العديد من التخصصات الجديدة والحديثة.
- تماشياً مع التقدم العلمي والتكنولوجي.
- انتشار البطالة بين الخريجين الجامعيين، وعدم توفر أماكن عمل لهم، فتحول الكثير منهم لزيادة مؤهله العلمي إلى ما بعد الجامعي، ليحظى بفرصة الحصول على العمل.
- محاولة العديد من الخريجين الذين يعملون في مجال التعليم العام أو الخاص أو المؤسسي لتحسين وضعهم الوظيفي من خلال الحصول على شهادات أعلى.

حيث سمحت هذه الأسباب مجتمعة وغيرها للعديد من الجامعات بفتح برامج الدراسات العليا للاستفادة من هذا التوجه من قبل الطلاب نحو الدراسات العليا، لتخفيف العبء عن الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات العربية أو العالمية.

2.2.6 أهداف الدراسات العليا:

الدراسات العليا هي المسئولة عن تدريب الباحثين وإعدادهم، وعن تكوين الثروة البشرية، وعن النمو العام للمجتمع، وأنها إحدى السبل الرئيسية التي يفرضها منطق العصر، وتفرضها النظرة المستقبلية لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، وتختلف أهداف الدراسات العليا ووظائفها باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الحاجات الذاتية للطلاب أنفسهم، وأن أهداف الدراسات العليا ما يلي:

يرى (دويكات،2008) ويتفق معه (الربيش،2009) بأن أهداف برامج الدراسات العليا تتمثل في تحقيق النقاط التالية:

- زيادة المعرفة الإنسانية وترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعات.
- تنمية قدرات طلبة الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي وأساليبه في الحقول المختلفة.
- دراسة المشكلات ذات الأبعاد المحلية والعربية بشكل خاص وبشكل عام.
- القيام بدور أساسي في البحث العلمي بمختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاته العلمية والتقنية والعمل على تطويرها.

- خدمة المجتمع عن طريق دور الدراسات العليا من حيث التنسيق والإرشاد والمشاركة في تقدم الخدمات الاجتماعية والنوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة.
- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع في ضوء متطلبات سوق العمل وخطط التنمية.

ويضيف (جريو،2006) و(الصاوي،2000) و(مرسي،1998) بأن الجامعات حددت أهداف الدراسات العليا بوضوح، وجاءت هذه الأهداف مفصلة شملت تحديد للأهداف القومية والاجتماعية والسياسية، كما يلي:

- تعزيز مكانة المجتمع باعتبارها مركز إشعاع خلاق.
- توكيد أهمية العلم كأداة ثورية في بناء المجتمع.
- توفير الباحثين على اختلاف تخصصاتهم التي تتطلبها قطاعات التعليم والبحث العلمي ودوائر الدولة.
- تهيئة المتخصصين لسد احتياجات قطاع التنمية.
- تعميق التوازن بين تقدم العلوم النظرية والجوانب التطبيقية فيها.
- إيجاد الحلول العلمية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.
- توجيه الطلبة وتنمية روح الابتكار والإبداع لديهم.
- تقديم الخدمات والاستشارات العلمية للدولة ومؤسساتها.
- ربط الدراسات العليا بالحاجات المرحلية لخطط التنمية.
- تنمية البحث المرتبط بمتطلبات خطط التنمية.

- أهداف الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة:

يمتاز التعليم الجامعي العالي في فلسطين بخصوصيات معينة جعلت من أهدافه ذات طابع خاص تأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأ فيها التعليم، ومن هنا يرى (أبو حلبية،2005) بأن برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية تهدف إلى:

- فتح المجال للطلبة المتميزين لإكمال دراساتهم العليا للماجستير والدكتوراه داخل فلسطين، وتخفيف معاناتهم في السفر للخارج من أجل ذلك.
- تخريج متخصصين مؤهلين في مجالات المعرفة بما يتوافق مع الفلسفة الإسلامية.

- تزويد هؤلاء الخرجين بالمهارات والتقنيات الحديثة مثل مهارات الحاسوب والوسائل التعليمية المختلفة.
- خدمة المجتمع الفلسطيني والإسهام في بناء مؤسساته وتطويرها والارتقاء بها.
- المساهمة في إثراء المعرفة الإنسانية، والعمل على نشر هذه المعرفة عالمياً.
- استيعاب الكفاءات العلمية المتخصصة المدربة في جميع المجالات.

أما برنامج الدراسات العليا بجامعة القدس المفتوحة يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها: (موقع جامعة القدس المفتوحة،2013)

- تشجيع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مما يزيد من فاعلية الجامعة في خدمة المجتمع.
- استحداث برامج للدراسات العليا في العديد من التخصصات مما يسهم بشكل فاعل في زيادة الإنتاج العلمي.
- دعم حضور المؤتمرات والندوات والمشاركة فيها محلياً وعالمياً.
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة التي تحقق أهداف الجامعة وتزيد من تفاعلها مع المجتمع.
- دعم تأليف الكتب ونشرها بعد تحكيمها حسب الأصول والمعايير المعتمدة في البرنامج.

2.2.7 معوقات الدراسات العليا في فلسطين:

على الرغم من أن البحث العلمي ممثلاً ببرامج الدراسات العليا ومراكز البحث المختلفة يعتبر من الانجازات الهامة للجامعات الفلسطينية، إلا أن هذه التجربة يلزمها الكثير من الجهد والوقت لكي تتبوأ مكانتها الطبيعية والهامة كركن أساسي من أركان التنمية والتطوير في المجتمع الفلسطيني، وذلك نظراً لحداثة هذه التجربة، ولتعرضها للعديد من الأزمات والعقبات القاهرة، وهذا كله مرتبط بالمناخ العام الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية برمتها.

ويؤكد الباحثون أن نتائج البحث العلمي والدراسات العليا لا يمكن أن تتقدم ما لم تتطابق المشكلات التي تتناولها مع الواقع المجتمعي، وأن تكون ملامسة للمشكلات التنموية وأن تدخل إلى مواقع مختلفة في المجتمع وتخترق الموانع التي تعترض تطبيق نتائجها (عبد الكريم،2003).

ويضيف (زعرب،2005) أن برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعاني العديد من المشكلات والصعوبات التي تحول دون إسهامها بدورها في عملية التنمية المنشودة حيث إنه ليس هناك تفاعل بين معظم برامج الدراسات العليا والمجتمع فضلاً عن عدم تطبيق نتائج البحوث التي أجريت وكذلك عدم وعي المجتمع لأهمية تطبيق نتائج الدراسات العليا.

ويرى (الخطيب،1997) بأنه يمكن التأكد بأن المشتغلين بالدراسات العليا والبحث العلمي في فلسطين يجدون صعوبة بالغة في إتمام دراساتهم، نظراً لأن المقومات الأساسية للبحث العلمي الجاد لم تتوفر بعد، وهي بحاجة إلى جهود كبيرة ومخلصة تعمل على توحيد الطاقات ورسم السياسات والخروج باستراتيجيات واضحة للدراسات العليا والبحث العلمي، وتسعى لدى المسئولين لتخصيص الرعاية والدعم كأساس للتنمية والتطوير، في الوقت الذي تمر الجامعات فيه بأزمة عميقة تتناسب مع أزمة مجتمعنا، حيث تعاني الدراسات العليا من مجموعة من الصعوبات من أهمها:

- قصور في مبانيها ومحتواها وسياساتها وبنيتها وبرامجها ومخرجاتها.
- كما أنها لا تتكافأ مع طموحاتنا في المجالات التنموية المتزايدة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.
- كما أن عدد طلبة الدراسات العليا محدود جداً في جامعات قطاع غزة إذا ما قيست نسبة طلبتها بخريجيها من البكالوريوس.

وهنالك العديد من المؤشرات التي تعكس تدني جودة البرامج الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، كتدني نسبة الأساتذة المتفرغين والمشاركين، وتدني عدد الكتب المتوافرة لكل طالب، وعدد الطلبة الذين يشغلون كل مقعد دراسي حيث تبدو هذه النسب منخفضة إذا ما تمت مقارنتها مع الجامعات العالمية.

وقد وضحت دراسة (العاجز ونشوان،2005) أهم المشكلات التي تواجه برامج الدراسات العليا والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- مشكلات أعضاء هيئة التدريس ومنها: النقص الشديد في الخدمات البحثية من كتب ومراجع ودوريات، وضعف الاتصالات بين الجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة.

- مشكلات تتعلق بأداء الطلبة ومنها: زيادة أعداد الطلبة مما أدى إلى عدم قدرة الجامعات على توفير متطلباتهم، وضعف قدرات الطالب البحثية وعدم بلورة خطة البحث بشكل مناسب.
- مشكلات تتعلق بالتمويل ومنها: توقف الدعم المالي الخارجي للجامعات.
- مشكلات تتعلق بالبحث العلمي ومنها: نقص مهارات البحث العلمي لدى الباحثين والطلاب، وعدم وعي المجتمع بأهمية البحث العلمي في التنمية.

ويؤكد (بركة،2001) بأن موضوع الدراسات العليا في جامعة الأقصى يشهد له القاصي والداني، ألا أنها كانت تواجه تحديات جسيمة، وإزاء هذه التحديات التي تواجهها كان لابد وأن تقف هذه الجامعة وقفة تاريخية تتناسب وعظم المسئولية الملقاة على عاتقها لتنفيذ برامج التنمية، ولكن في نفس الوقت يرى بأن هناك معوقات واجهت الدراسات العليا في جامعة الأقصى يمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

- النقص في أعداد الهيئة التدريسية من حملة شهادة الدكتوراه، في الوقت الذي يتزايد فيه أعداد الطلبة المقبولين فيها، مما يؤدي إلى تحمل العاملين فيها أعباء تدريسية جسيمة.
- افتقار المكتبة الجامعية إلى المصادر والمراجع والمجلات والدوريات العلمية الحديثة.
- نقص في منشآت الجامعة ومبانيها ومختبراتها اللازمة لتسيير العملية التعليمية بالصورة المطلوبة وبما يؤمن حياة جامعية متطورة وملبية لاحتياجات المجتمع بكفاءة وفاعلية عالية.
- معاناة الجامعة من غياب الاستقلال الإداري، حيث لا تتوفر الحرية الكافية في اتخاذ القرارات الداخلية داخل نطاق الجامعة، وكذلك حرية البت في أمورها وتصريف شؤونها دون تدخل من جانب الأجهزة الخارجية.
- تعرض الجامعة إلى الكثير من الضغوط الخارجية التي تفرض عليها.
- شح الإمكانيات المادية الأمر الذي يحد من خدمة الدراسات العليا للمجتمع بصورة أكثر فعالية ويحد من قدرتها على استقطاب الكفاءات الفلسطينية في مختلف جوانب المعرفة.
- عدم تمتع الجامعة بالاستقلال والحرية الأكاديمية ويعنى بذلك في اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها.

ومما سبق وبالاستناد إلى الدراسات السابقة يلخص الباحث أهم العقبات التي تواجه برامج الدراسات العليا في عدة نقاط:

- غياب الإستراتيجية لبرامج الدراسات العليا، والتي تكون جزءاً من الإستراتيجية العامة للدولة، الناتج عن عدم وضوح الرؤيا لدى صناع القرار في الجامعات، وبالتالي يكون هناك عمومية الأهداف، وتعمد كل جامعة إلى تنفيذ أجندتها الخاصة بها، والتي تكون بالتأكيد ذات فائدة كبيرة، ولكنها تفتقر في جوانب عديدة إلى الرؤيا الشاملة، وتنقص من حجم الإنجاز، وتضيع جزءاً كبيراً من الوقت والجهد.
- نقص الإمكانيات المادية والتي تؤدي إلى مشكلات متعلقة بالنقص في الكتب والدوريات والمراجع، وأخرى مرتبطة بتوفير وتأهيل الطواقم العاملة، ومشكلات التطوير والحوافز التشجيعية، وارتفاع تكاليف الدراسة والنشر وغيرها.
- غياب التنسيق سواء بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى، أو بينها وبين الجامعات، أو بين الجامعات فيما بينها، وكذلك غياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المختلفة وبين الجامعات، وبالذات برامج الدراسات العليا.
- عدم تطبيق نتائج وتوصيات الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه، والمؤتمرات العلمية التي تنفذها الجامعات والمؤسسات المعنية بالتعليم العالي، أو عدم معرفة الجهات المسئولة عن تطبيقها، مما يعيق عملية التنمية المستدامة بكل مجالاتها، وعدم الاستفادة من الدراسات العليا.

2.2.8 مقترحات للارتقاء بالدراسات العليا:

يمثل التعليم العالي الرافد الرئيس للبحوث العلمية الأساسية والتطبيقية فقد لجأت إليه مؤسسات المجتمع تطلب معونته وخبرة القائمين عليه، فإن الأمر يقتضي أن تنال الدراسات العليا بالجامعات الاهتمام الكافي والتطوير المستمر حيث أنها مدرسة الفكر والإبداع اللازمين لتنمية المجتمع في كافة المجالات، لذا يمثل قطاع الدراسات العليا أهمية بالغة في هيكل التعليم العالي ومعيناً للكفاءات الفنية العالية من أعضاء هيئة التدريس والعلماء والمفكرين والباحثين ممن يحملون مهمة الحفاظ على التراث العلمي والثقافي والعمل على تطويره ونقله إلى الأجيال القادمة وهذا الدور يشكل ركناً من أركان رسالة الجامعة التي تمثل عقل المجتمع (العردان،2006).

ويضيف الباحث بأن قضية تطوير الدراسات العليا وتحسين مستواها والتحكم في تكلفتها وحسن استثمارها أصبحت من القضايا الرئيسة المثارة في عالمنا المعاصر، استجابة لتحديات التغير السريع في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتدفق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية.

ولأن التطورات والتغيرات السريعة في القرن الحادي والعشرين تلقي بظلالها على الدراسات العليا، وتفرض عليها تحديات كبيرة تستوجب المواجهة وتحمل المسؤولية تحقيقاً للتنمية المرغوبة فيها، وصولاً إلى المستوى الحضاري المنشود، قد أضحى الارتقاء بالتعليم العالي ومخرجاته ذو دور أساسي في تحديد قدرته على تحقيق أهداف التنمية الشاملة (المنيع،2002).

ويرى (بركة،2001) بأن المرحلة المقبلة تتطلب النهوض بالدراسات العليا بكافة التخصصات، بما يضمن تلبية الاحتياجات الحالية لمؤسسات الدولة المختلفة والاحتياجات المستقبلية لهذه المؤسسات، وهذا يتطلب أن تشهد المرحلة المقبلة في الدراسات العليا بمختلف مراحلها الماجستير والدكتوراه المزيد من الاهتمام، حتى لا تكون فجوة بين الدراسات العليا والمجتمع، وبالتالي ستكون النتيجة الحتمية هي فشل الدراسات العليا في حل أو تنمية أي جانب من جوانب الحياة المختلفة في المجتمع ولأجل الارتقاء بالدراسات العليا يقترح التالي:

- تزويد الجامعة بالمختبرات وتزويدها بالأجهزة العلمية الحديثة والمتطورة وتزويدها بالكوادر المطلوبة لتشغيل هذه الأجهزة بشكل يتناسب مع أعداد الطلبة.
- توفير الكتب الدراسية الحديثة والمجلات والدوريات العلمية وتطوير الخدمات المكتبية للطلبة، والعمل على ربط المكتبات الجامعية بشبكة معلومات وطنية.
- التطوير المستمر لقدرات أعضاء الهيئة التدريسية عن طريق المشاركة في الندوات والمؤتمرات والاستفادة من تجارب الآخرين من خلال الحوار والنقاش وتبادل الآراء.
- التطوير المستمر للمناهج الدراسية بحيث تواكب روح العصر والتكنولوجيا الحديثة ومستجدات المعارف المختلفة.
- حصر التدريس في برامج الدراسات العليا على أعضاء الهيئة التدريسية المشهود لهم بالكفاءة في التدريس والتميز في البحث العلمي.
- التوسع بالدراسات العليا بصورة عامة والتخصصات النادرة على وجه التحديد.
- منح الجامعة صلاحية واسعة للتعاقد مع الباحثين ومنحهم رواتب حسبما تراه الجامعة ضرورياً في ضوء مكانتهم العلمية وعطائهم في مجال البحوث والدراسات العليا وخاصة في الاختصاصات النادرة.

- فتح دراسات عليا مشتركة مع جامعات مرموقة بحيث يساهم أعضاء الهيئة التدريسية من كلا الجانبين في التدريس والإشراف على الطلبة.
- التأكيد على الرصانة العلمية للقسم الذي يرغب باستحداث أية دراسات عليا، وأن جميع مستلزماته متوفرة وقبل هذا وذاك وجود عدد كاف من أعضاء الهيئة التدريسية المشهود لهم بالكفاءة.

ويضيف (بحر وأبو سويرح،2011) ويتفق معه (الرنتيسي ومرتجى،2011) و(عساف، 2011) بأن الارتقاء بالدراسات العليا يتحقق بتنفيذ جملة من التوصيات من أهمها:

- وضع أهداف واضحة ومحددة للدراسات العليا يشارك فيها المتخصصين والطلبة أنفسهم وذلك في ضوء خطط التنمية ومتطلبات سوق العمل.
- الاهتمام بنوعية تخصصات برامج الدراسات العليا ومدى إسهامها في تحقيق متطلبات التنمية وسوق العمل، وأساليب معالجة الفجوة بين واقعها والمأمول منها.
- العمل على تحسين اللوائح والأنظمة والإجراءات والسياسات الخاصة ببرامج الدراسات العليا والأسس التي تشتق منها.
- متابعة الإجراءات والسياسات المتعلقة بإقرار المناهج وتغيير الخطط الدراسية والمعايير والمواصفات المرتبطة بتقويم الطالب.
- تحديد الأولويات للبرامج التي تطرحها عمادة الدراسات العليا في ضوء متطلبات المجتمع.
- اختيار أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير أكاديمية معينة والارتقاء بمستواهم الأكاديمي وتوظيف جهودهم لخدمة العملية التعليمية.
- العمل على تطوير المقررات الدراسية في برامج الدراسات العليا في ضوء التطورات التكنولوجية بما يتناسب مع حاجة المجتمع وسوق العمل.
- إقامة مراكز بحثية داخل الجامعات لمساعدة طلبة الدراسات العليا يتضمن نخبة من الخبراء في مجال البحث العلمي والدراسات العليا.
- تحديث نظم الدراسة بمرحلة الدراسات العليا وأساليبها لتتماشى مع متطلبات سوق العمل وتساير متغيرات خطط التنمية وما يطرأ عليها من جديد في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية.
- توجيه البحث العلمي بالدراسات العليا لخدمة المجتمع في ضوء التغيرات والتحولات العالمية في محاولة لربط البحث العلمي ومتطلبات المجتمع.

- توطيد علاقات التعاون بين الجامعات والمؤسسات المعنية بموضوعات الأبحاث في مجال الدراسات بما يؤمن أفضل سبل الاستفادة من هذه البحوث.
- تيسير سبل المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية والعربية والدولية ذات الصلة بنقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة لما توفره من فرص ممتازة لتبادل الخبرات وتعزيز العلاقات بين العلماء والباحثين.
- إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي حاجات التنمية الشاملة، لاسيما الدراسات المستقبلية.
- تشجيع إجراء البحوث في موضوعات تتصف بالإبداع والابتكار، حتى لو تطلب ذلك تمويلاً من الجامعات لبعض البحوث التكميلية.

وأخيراً يرى الباحث بأنه لكي تحقق الدراسات العليا أهدافها في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، لا بد من توفير التعليم النافع والمفيد الذي يعمل على بناء الإنسان بناءً متكاملاً عقلاً وروحاً وضميراً وسلوكاً ويكسبه مهارات العمل والإنتاج وينمي قدراته ويصقل ملكاته ومواهبه ويؤهله للابتكار والتجديد والإبداع والتميز، وجامعاتنا الفلسطينية مطالبة باستشراف المستقبل وطرح قضايا وتحديات العصر الحديث والتكنولوجيا المتسارعة، والاكتشافات الهائلة، وتقديم الحلول والبدائل، وتشارك بحوثها ودراساتها في خدمة المجتمع وتسعى جاهدةً لتطبيق الدراسات والأبحاث في جميع الدراسات والمجالات، حتى لا يكون التعليم العالي والدراسات العليا والرسائل والأطروحات والمشاريع مجرد حبر على ورق.

المبحث الثالث
واقع الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

2.3.1 تمهيد

2.3.2 مفهوم الجامعة

2.3.3 الوظائف الرئيسة للجامعات

2.3.4 دور الجامعة في التنمية المستدامة

2.3.5 دور الجامعة في دعم القطاع الصناعي

2.3.6 الجامعات الفلسطينية

2.3.7 الجامعات الفلسطينية موضع الدراسة في قطاع غزة

2.3.7.1 الجامعة الإسلامية

2.3.7.2 جامعة الأزهر

2.3.7.3 جامعة الأقصى

2.3.7.4 أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

المبحث الثالث

واقع الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

2.3.1 تمهيد:

يؤدي التعليم الجامعي دوراً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى، وما نشهده اليوم من ثورة تكنولوجية ومعرفية، وتغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية ومعرفية وتعدد في الاهتمامات، يؤكد على الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر، وتوظيف مهمة الجامعة في وظائف أساسية هي: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة ونقل الثقافة بما يضمن صياغة وعي الطلاب وتشكيله وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية (باكير،2010).

كما ويعد التعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، فهو يحرك عملية التنمية لأن المؤسسة التعليمية هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناع القرار بالخبرات والمهارات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي (باكير،2010).

ويرى (السويدي،1994) أن الجامعات تعد مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات ولها وظائف ثلاث هي: التعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان، وهي بمثابة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة وسياساتها، واستراتيجياتها وخطط عملها.

ويضيف (فلوح،1999) بأن الجامعات هي المكان العلمي المناسب لحل جميع الصعوبات الصناعية، والزراعية، والطبية، والإدارية، والاقتصادية، وغيرها على المستوى الوطني، كما أنها مكان التواصل الثقافي والحضاري على المستوى العالمي، وهكذا يكون دور الجامعات علمياً ورياديا وتوجيهياً، وهذا يتطلب إعداد الأطر العلمية المؤهلة، وتهيئة متطلبات البحث العلمي من أدوات ومخابر ومعامل ومراجع وأجهزة تقنية متطورة وأموال كافية كثيرة وتجهيزات عصرية متطورة، ومن هنا لا بد من ربط البحث العلمي مع حاجة المجتمع وتسخيره لتنفيذ خطط التنمية، وهذا يتطلب

هيئة عليا واحدة للتنسيق بين المؤسسات المختلفة العلمية فيها والإنتاجية، وتعمل على توجيه البحث العلمي لخدمة الوطن والمجتمع.

كما أن الجامعة المتجذرة بعمق في النسيج الوطني وغير المنغلقة على ذاتها، والمنفتحة على العالم الخارجي، يجب أن تقوم بدور هام ورئيس في التجديد والاتصال مع المجتمعات السائرة في طريقها إلى التنمية، ويجب أن تكون واحدةً من الباعثين الأساسيين في بناء وإعادة بناء مجتمعها وترسيخ ثوابته، وخصوصيته الحضارية (الأسعد،2000).

ويضيف (الشخيبي،2002) بأن التعليم أصبح الأداة الرئيسة في تحقيق التقدم والتنمية الشاملة، وبات الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، كما أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية، تساعدها في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وبناءً على ذلك أيقنت الكثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة، لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقاً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزءاً من سياسة التنمية الشاملة.

كما ويشير(الحسناوي،2009) بأنه لكي تساهم الجامعات في تطوير المجتمع، ينبغي عليها العمل على زج أساتذتها بصورة مستمرة في ميادين العمل والإنتاج المختلفة، وكل حسب تخصصه وتوجهاته واهتماماته لغرض الاستفادة من خبراتهم في تطوير هذه القطاعات، والقيام بإجراء البحوث والمساهمات المشتركة بين أساتذة الجامعات والعاملين في هذه القطاعات لغرض نقل الخبرة وتبادل الرأي فيما بينهم، وبما يسهم في دفع عجلة الإنتاج في هذه القطاعات، وكذلك الإيحاء بأفكار جديدة للأساتذة، كمشاريع بحوث علمية مستقبلية نتيجة اختلاطهم بحقل العمل، والاندماج في ظروفه ومشكلاته ومعوقات العمل فيه.

ومما سبق وبالاستناد إلى الدراسات السابقة يرى الباحث أن الجامعات أصبحت من أهم المصادر الأساسية لتطوير المجتمع في شتى مجالات الحياة، وانعكاساتها لما تمتلكه هذه المؤسسات من دور مهم وفاعل ومتميز في التنمية الشاملة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها وصولاً للتنمية المستدامة، ولغرض مساهمة الجامعات في حل المشكلات التي يتعرض لها المجتمع كان لابد لها من تشجيع وتوجيه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ومراكز البحوث، وطلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، بالاهتمام بإجراء البحوث التطبيقية التي تتلاءم مع احتياجات المجتمع وتساهم في حل مشكلاته وفي مختلف جوانب الحياة العامة.

2.3.2 مفهوم الجامعة:

كلمة جامعة هي كلمة مشتقة عربياً من كلمة الاجتماع أي الاجتماع حول هدف التعليم والمعرفة أي يمكننا القول أن "الجامعة هي مؤسسة للتعليم العالي، وهي تعطي شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجيها. وهي توفر دراسة من المستوى الثالث والرابع (كاستكمال للدراسة بعد الثانوية). وكلمة جامعة مشتقة من كلمة الجمع والاجتماع، كما كلمة جامع، ففيها يجتمع الناس للعلم (http://ar.wikipedia.org/wiki).

وتختلف طريقة التعليم الجامعي والأكاديمي عن المدارس العامة، ففي الجامعة يختار الطالب التخصص الذي يرغب في أن يكمل مشواره العلمي والعملي فيه، وتكون الجامعة بطبيعة الحال أكثر تعمقا في العلوم التي يختارها الطالب، ويسمى الدرس بالمحاضرة، أما من يلقي المحاضرة يسمى بالمعلم، أما من هو حاصل على شهادة الدكتوراه أو الماجستير فيسمى بمُحاضر.

فيعرف (الثبيتي،2000) الجامعة بأنها "مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع وبحسب هذا المفهوم يشمل المجتمع كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة. وبذلك تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه" (بخيت،2009).

بينما يعرفها (عواد،2010) على أنها "مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية".

ويرى (الزبيدي،2007) أن الجامعة هي "مؤسسة اجتماعية وثقافية وتربوية، وبذلك توصف الجامعات بأنها مراكز إشعاع حضاري وعملي للإنسانية جمعاء، علاوة على أن الجامعة لا يمكن لها أن تعيش في برج عاجي ومنعزلة عن المجتمع وثقافته".

2.3.3 الوظائف الرئيسة للجامعات:

تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاثة وظائف رئيسة حسب ما يراها (بخيت،2009):

- الوظيفة الأولى تتلخص في قيام الجامعة في المشاركة في تقديم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهمات الفنية والإدارية من المستوى العالي، في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الوظيفة الثانية تتلخص في قيام الجامعة بدور أساس في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية، والعمل على تطويرها، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر عصر الثورة العلمية، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الوظيفة الثالثة لرسالة الجامعة فإنها تكمن في خدمة المجتمع، عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة.

بينما يوضح (المصري،2007) بأن الوظائف الأساسية للجامعة تتلخص في مجموعة من النقاط يمكن إيجازها في الآتي:

- **التعليم:** أصبح التعليم الأداة في تحقيق التقدم والتنمية الشاملة، وبات الفرد المتعلم، هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، كما أصبحت عملية التقدم والتنمية، تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية، تساعدها في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
- **البحث العلمي:** يعد البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة

الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات، وقد زادت أهمية البحث العلمي مع تصاعد حدة المتغيرات العالمية، وخاصة الثورة العلمية والتكنولوجية، التي ترتكز أساساً على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني، كما وتعد الجامعات معقلاً للعلم والبحث العلمي، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال البحوث التي تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، خاصة إذا تم استخدام الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي بشكل صحيح، والاستفادة من نتائج هذه البحوث في تنفيذ أهداف التنمية.

- **خدمة المجتمع:** تعدد أنماط ومجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد حاجات ومشكلات المجتمعات، ودرجة انغماس الجامعات في العمل على تلبية تلك الحاجات ومواجهة هذه المشكلات، كما تتعدد هذه المجالات بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية، والعاملين في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها. ومن ثم يندرج تحت مفهوم خدمة المجتمع كل ما تقدمه الجامعة من إسهامات ومشاركات واستشارات وأبحاث ومؤتمرات وندوات ونقل المعرفة ... إلخ، التي تهدف إلى تنمية المجتمع تنمية شاملة متكاملة من جميع النواحي.

بينما ترى (باكير،2010) إن من الوظائف الأساسية للجامعة تتمثل بالاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع والتي تتمثل بما يلي:

1. التعليم الجامعي للارتقاء بالمجتمع فكرياً وعلمياً.
2. توفير الإمكانيات البحثية والمعملية لحل مشكلات المجتمع.
3. الخدمة العامة للارتقاء بالمجتمع حضارياً وفكرياً.
4. الإبداع الفني، فدور الجامعة ليس تحصيلاً علمياً ومعرفياً فقط، بل بناء للشخصية المميزة وتفجيراً لطاقات الطلبة الثقافية والفنية والأدبية.
5. نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشكلات المجتمع والبيئة المحيطة، ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وتتبعها لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

6. التنمية المهنية والروحية، وتنمية بعض المهارات مثل: مهارات القيادة والاتصال والتواصل وغيرها، وزيادة التخصص في المهن، وارتفاع مستوى المهارة الذي تتطلبه الأعمال والمهن.
7. تحقيق التنمية الشاملة من جوانبها المختلفة(الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) عن طريق استغلال كل القدرات العقلية، والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات، وذلك من خلال:
   - البحوث التطبيقية الهادفة إلى سد حاجة المجتمع، أو حل مشكلات معينة.
   - تقديم الاستشارات، وهي خدمات يقدمها أساتذة الجامعات في جميع المجالات لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية للأفراد الذين هم بحاجة إليها.
   - تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج، وتنفيذها بما يحقق مبدأ التربية المستمرة، والنمو المهني.
   - نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية.
   - تأليف الكتب العلمية الموجهة للطلاب وأفراد المجتمع.
   - النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف الاجتماعية.

2.3.4 دور الجامعة في التنمية المستدامة:

تستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل.

والجامعة هي مؤسسة علمية إحدى وظائفها الأساسية خدمة المجتمع، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، فالعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها كما حددها (عواد،2010) تشمل:

أولاً/ النمو المعرفي: أو ما يسمى بالثورة المعرفية أو الانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمه

الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً/ التقدم التقني: الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

ثالثاً/ التنمية: يشمل دور الجامعة أيضاً ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع، من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، ومن تدريس مشكلات الصناعة والزراعة ومعوقات العمل، وإعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات، وإذا ما أهمل دور التعليم العالي في الخطط التنموية في المجتمع فالنتيجة هي تباطؤ الخطط التنموية وانتشار الجهل.

ويلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في منظمة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة (حبيب،2010).

2.3.5 دور الجامعة في دعم القطاع الصناعي:

يمكن للجامعة دعم القطاع الصناعي وذلك عن طريق توفير المهارة الفنية لعدة اختصاصات مهمة لقطاعات كبيرة في المؤسسات الصناعية، ولذا قامت الجامعات بإنشاء مراكز بحثية متخصصة مزودة بالباحثين والأجهزة والمعدات القادرة على توفير متطلبات القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، ويمكن القول بأن العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية يجب أن تكون على عدة أشكال يمكن إيجازها في الآتي (القرغولي،1995):

أولاً/ دعم البحوث: ويتم ذلك عن طريق تزويد الجامعات بالدعم المادي أو الأجهزة والمعدات من قبل المؤسسات الصناعية. الذي سيساهم في تحسين مختبرات الجامعة وزيادة فاعليتها وتوفير مساعدات مالية لطلاب الدراسات العليا، وتوفير مبالغ لتنفيذ مشاريع بحثية مفيدة.

ثانياً/ إجراء بحوث مشتركة: إجراء البحوث المشتركة هي إحدى الوسائل في التعاون والتفاعل بين الجامعة والمؤسسات الصناعية، ويتم ذلك إما بقيام هذه المؤسسات بتمويل أحد باحثي الجامعة بمنحه القيام بإجراء دراسة أو بحث أو عن طريق تمويل فريق بحثي مشترك يقوم بتنفيذ دراسة أو بحث لحل مشكلة من مشاكل المؤسسة أو لتحسين عمليات الإنتاج أو لتطوير منتج معين.

ثالثاً/ نقل المعرفة العلمية: يعد نقل المعرفة العلمية من الجامعة إلى المؤسسات الصناعية هو الموضوع الأكثر أهمية في العلاقة بين القطاع الصناعي والجامعة فمن خلال هذا المجال تقوم الجامعة باختيار المقررات الدراسية التي تتضمن أحدث أنواع التكنولوجيا الحديثة وأن خريجي الجامعة يستطيعون تلبية الحاجات الآنية والطويلة الأمد لهذه المؤسسات ويمكن أن يتم نقل المعرفة عبر برامج تقوم بتبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات الصناعية.

رابعاً/ نقل التكنولوجيا: برامج التكنولوجيا يتم الاستفادة منها من قبل المؤسسات الصناعية من خلال التعاون البحثي بين الجامعة وهذه المؤسسات، والتي تهدف إلى الاستفادة من البحوث التطبيقية التي تقام في مراكز البحوث والأقسام داخل الجامعة لتطوير وترويج التقنيات الجديدة التي يمكن أن تساعد المؤسسات في تحسين أدائها ويتضمن نقل التكنولوجيات عدة نشاطات أهمها:

- حل المشكلات الخاصة بالمنشآت الصناعية.
- توفير خبرة تقنية للمؤسسات التي تسعى إلى تطوير عمليات صناعية أو منتجات جديدة.
- مساعدة المؤسسات في الحصول على براءات الاختراع في مجال تخصصها.

ويرى الباحث بأن على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، دور فاعل في التنمية الشاملة والمستدامة، لأن الجامعات هي من أرفع المؤسسات التي يناط إليها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من متخصصين بمختلف المجالات، كما أنها المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم اقتصادي، وكما يرى الباحث أن البحث العلمي والدراسات العليا يمكن أن تساهم في عملية التنمية الشاملة والمستدامة من خلال:

- أن تشترك الجامعات في وضع خطة التنمية المستدامة، التي يحتاجها المجتمع وتكون شاملة في جميع المجالات، وذلك من خلال وجود هيئة عليا للبحث العلمي.

- ربط خطط الدراسات العليا بالجامعات والبحوث التطبيقية للباحثين، بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن الجامعات من تحقيق أهداف الدراسات العليا في توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع.
- فتح قنوات الاتصال بين الجامعات المحلية والعربية والدولية ومراكز البحث العلمي، لتبادل المعلومات والخبرات، والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بما يخدم التنمية الاقتصادية.
- تلبية احتياجات السوق من نوعية التخصصات، وتأهيل الكوادر العلمية والمهنية اللازمة للمجتمع من أجل النهوض به اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- إنشاء المكتبات الالكترونية وتوفير المراجع الحديثة والمتطورة والمترجمة، وجميع الرسائل الجامعية في جامعات العالم، وفي جميع المجالات، لتساعد الطلبة والباحثين للحصول على المعلومات بصورة سريعة ومتطورة، وربطها بشبكة الانترنت.
- الاهتمام بتشجيع البحوث التي تتصف بالإبداع والابتكار، ليساعد في تخريج العنصر البشري المؤهل، وبحوث ذات جودة عالية يتم الاستفادة من معطياتها.
- إنشاء مراكز بحث علمي في جميع التخصصات والمجالات، وتكون من مهامها الإشراف على تطبيق الأبحاث العلمية، والتواصل مع الجهات المختصة.
- عقد المؤتمرات المتكاملة والشاملة في مختلف التخصصات وبالتعاون مع جميع الجامعات.
- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي لكونه أحد الجهات المستفيدة من البحث العلمي ونتائجه، وتوفير حوافز مادية ومعنوية لإجراء البحوث العلمية.
- التواصل مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الصناعي لحل المشكلات التي تواجههم عبر البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات.

2.3.6 الجامعات الفلسطينية:

تطور المجتمع الفلسطيني تطوراً ملحوظاً في مجال التعليم العالي خلال العقود الماضية، ويعود ذلك إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الفلسطيني، فعلى الرغم من المسيرة الشاقة للتعليم العالي في الأراضي الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967م، إلا أن المجتمع الفلسطيني استطاع الاعتماد على نفسه في إيجاد حلول لمشاكل التعليم العالي عن طريق بناء القاعدة الأساسية للتعليم العالي والمتمثلة في الجامعات وكليات المجتمع (الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي، 2013).

أولاً : بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة 62 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

الضفة الغربية:

يوجد في الضفة الغربية 34 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

- 8 جامعات تقليدية (واحدة حكومية، ستة عامة، واحدة خاصة).
- 10 كليات جامعية (خمسة حكومية، ثلاثة خاصة، واثنتان تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).
- 16 كلية مجتمع متوسطة (اثنتان حكوميتان، سبعة عامة، وسبعة خاصة).

قطاع غزة:

يوجد في قطاع غزة 28 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

- 7 جامعات تقليدية (واحدة حكومية، اثنتان عامتان، اثنتان خاصة، اثنتان تعليم مفتوح).
- 8 كليات جامعية (أربعة حكومية، واحدة عامة، اثنتان خاصة).
- 13 كلية مجتمع متوسطه (واحدة حكومية، واحدة عامة، تسعة خاصة، اثنتان تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).

ثانياً: الطلبة

- **الطلبة الجدد**

بلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي(2011/2010) 56.067 طالباً (31.558 أنثى و 24.509 ذكراً).

- **الطلبة المسجلون**

بلغ عدد الطلبة المسجلون الملتحقون فعلاً في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (2011/2010) 213.973 طالباً (121.998أنثى، 91.975 ذكراً).

- **الطلبة المتخرجون**

بلغ عدد الطلبة المتخرجون من مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي(2011/2010) 31.702 طالباً (18.567 أنثى، 13.135 ذكراً).

ثالثاً: العاملون

بلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي(2011/2010) 14.667 عاملاً منهم (6.901 أكاديمي تعليمي، 549 أكاديمي إداري، 26 أكاديمي بحثي، 2.034 إداري، 1.272 مكتبي، 984 مساعد بحث وتدريس، 564 مهني اختصاصي، 668 تفني وحرفي، 1.669عاملاً)، (الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي، 2013).

2.3.7 الجامعات الفلسطينية موضع الدراسة في قطاع غزة:

2.3.7.1 الجامعة الإسلامية:

نشأت الجامعة الإسلامية بغزة في العام 1978م، انبثاقاً عن معهد فلسطين الديني، الذي انشأ في عام 1954م، وظلت الجامعة الإسلامية حتى العام1991م، هي الجامعة الوحيدة التي تخدم الفلسطينيين في قطاع غزة، وعلى مدار السنوات الماضية شهدت الجامعة تطوراً في هيئتها الأكاديمية والإدارية، وأعداد طلبتها وخريجيها، إلى جانب مرافقها ووحداتها ومختبراتها وخدماتها في مجالي البحث العلمي والتنمية المجتمعية، علاوة على علاقتها الوطنية والإقليمية والعالمية، كما وساهمت الجامعة في تطوير الأداء الإداري لمؤسسات وشرائح العمل من خلال رفد المجتمع بخريجين ذوي كفاءة عالية، بالإضافة إلى عقد الدورات المتخصصة وورش العمل والمؤتمرات، وتقديم الاستشارات في العديد من المجالات، كما وتعد الجامعة الإسلامية بغزة مؤسسة أكاديمية مستقلة من مؤسسات التعليم العالي، أسست عام 1978م، وهي أول مؤسسة تعليم عالي أنشئت في قطاع غزة بمبادرة من شخصيات وطنية وأكاديمية بارزة في قطاع غزة وخارجه، وتعمل بإشراف وزارة التربية والتعليم العالي، وهي عضو في: اتحاد الجامعات العربية، واتحاد الجامعات الإسلامية، ورابطة الجامعات الإسلامية، ورابطة جامعات البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الدولي للجامعات، وتربطها علاقات تعاون مع الكثير من الجامعات العربية والأجنبية (موقع الجامعة الإسلامية، 2013).

- غايات الجامعة الإسلامية:

- رفع مستوى البرامج التعليمية في الجامعة وفقاً لمعايير الجودة.
- الارتقاء بالبحث العلمي ودعمه واستثماره في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع.
- ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إدارياً وتقنياً.
- الارتقاء بالبيئة الجامعية ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين.
- تدعيم علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية (موقع الجامعة الإسلامية، 2013).

- عمادة البحث العلمي:

تأسست عمادة البحث العلمي منذ العام الجامعي 1981-1982م، وذلك إيماناً من الجامعة الإسلامية بأهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في تنمية المجتمع، وتتولى العمل من أجل تحقيق أهداف الجامعة في دعم البحث العلمي في مختلف المجالات، وتشجع على الابتكار والسعي نحو الأبحاث التطبيقية ذات الأثر المباشر على المجتمع. كما تقوم بتحكيم أبحاث الأساتذة في الجامعة الإسلامية، وتتابع إجازات التفرغ العلمي، وعقد المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية، وتشرف على إصدار مجلة علمية محكمة نشرت مئات البحوث في مختلف المجالات (مجلة البحث العلمي إحصاءات وأرقام، 2013).

- المراكز والوحدات المعنية بالبحث العلمي في الجامعة:

1. مركز الدراسات البيئية والريفية، يقدم الدراسات والخدمات الاستشارية حول البيئة.
2. وحدة البحوث والدراسات التجارية، تقدم الخدمات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والإدارة والمحاسبة والسياسة لمؤسسات المجتمع بقطاعيه العام والخاص.
3. مركز التاريخ الشفوي، يتبع كلية الآداب، يقوم بتوثيق وكتابة التاريخ الفلسطيني.
4. مركز عمارة التراث، يتبع كلية الهندسة ويعنى بالحفاظ على الموروث الثقافي المعماري، من خلال عمليات الترميم الممنهجة وبرامج التوعية المجتمعية.
5. مختبر المواد والتربة، يقوم بدعم الأبحاث العلمية والتطبيقية، للمساهمة الفعالة في خدمة المجتمع في مختلف مجالات الإنشاء والتعمير.
6. مركز الأبحاث والمشاريع، يقوم بتوفير الدعم الفني والتسهيلات اللازمة لتنفيذ مشاريع التخرج المتميزة، والمشاريع التطبيقية التي تخدم المجتمع، ويقدم الخدمات الاستشارية لمؤسسات المجتمع المحلي (مجلة البحث العلمي إحصاءات وأرقام،2013).

- الأبحاث المنشورة في مجلة الجامعة:

تم إصدار مجلة علمية محكمة للبحوث، وصدر العدد الأول منها في عام 1993م، وشملت مجالين الدراسات الشرعية والإنسانية، والدراسات العلمية التطبيقية، وتطورت المجلة حتى أصبحت في العام 2012م، مقسمة إلى خمس مجالات وهي: الدراسات الإسلامية، والدراسات الاقتصادية والإدارية، والدراسات الطبيعية والهندسية، والبحوث الإنسانية، والدراسات التربوية والنفسية، حيث بلغ عدد الأبحاث المنشورة في هذه المجلات منذ نشأتها(1343) بحثا(مجلة البحث العلمي إحصاءات وأرقام، 2013).

- عمادة الدراسات العليا:

حرصت الجامعة الإسلامية ومنذ نشأتها في العام 1978م، على التوسع والتطوير في كافة مجالات المعرفة سواء بفتح كليات أو أقسام جديدة، وبعد مرور سنوات على نشأتها تم افتتاح برامج الدراسات العليا في جميع الكليات ومعظم التخصصات، حيث تم افتتاح برنامج الدبلوم العام في العام1991م، ثم الدبلوم الخاص في العام 1992م، ثم الماجستير في العام 1994م، حتى وصلت معظم الكليات بافتتاح برامج الدراسات العليا، حيث بلغ عدد التخصصات المفتوحة 27 تخصص ماجستير حتى العام2013، وتقدمت الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية حتى تم افتتاح برنامج الدكتوراه في الحديث الشريف للعام الجامعي 2012-2013م.

- أعداد الرسائل العلمية:

يوضح الجدول (2.3) أعداد الشهادات العلمية التي منحت من الجامعة الإسلامية بغزة، منذ نشأة البرامج من العام 1994م، وحتى تاريخ 2013-11-20م.

جدول رقم (2.3)

أعداد الشهادات العلمية التي منحت من الجامعة الإسلامية بغزة، منذ نشأة البرامج من العام 1994- 2013م

الدرجة العلمية	الخريجون	المسجلون حالياً
ماجستير	**3013**	**1113**
دكتوراه	**-**	**7**

المصدر: عمادة القبول والتسجيل – الجامعة الإسلامية 2013.

2.3.7.2 جامعة الأزهر:

تأسست جامعة الأزهر بغزة في العام 1991م، بقرار من القيادة الفلسطينية أثناء تواجدها في تونس، وذلك من أجل الإسهام في إتاحة التعليم الجامعي لأكبر عدد ممكن من الشباب الفلسطيني للحيلولة دون هجرة الشباب الفلسطيني إلى الخارج (موقع جامعة الأزهر، 2013)، كما وتعد جامعة الأزهر بغزة هي مؤسسة تعليم عالٍ فلسطينية عامة، مستقلة غير ربحية، تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني والعربي من الموارد البشرية المؤهلة في التخصصات المعرفية المختلفة، والبحوث العلمية، والتنمية المستدامة مع التركيز على توظيف تقنيات العصر في تحصيل العلم والمعرفة، والمحافظة على أصالة التراث الفلسطيني والعربي والإسلامي، والالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقيم العدالة والمساواة، والالتزام بحكم القانون والشفافية والتسامح والاحترام وعدم التمييز والتنوع، والشراكة المجتمعية (موقع جامعة الأزهر، 2013).

- غايات جامعة الأزهر:

- نشر المعرفة، وإتاحة فرص التخصص في مختلف ميادين العلوم الطبيعية.
- القيام بالبحث العلمي، وتشجعيه وتوفير متطلباته المادية والمعنوية.
- الانفتاح على الإنجازات العلمية والتكنولوجية في العالم ومواءمتها مع حاجات المجتمع.
- الارتقاء بالمستوى العلمي والتعليمي للمؤسسات التعليمية في فلسطين.
- فتح آفاق التعاون والروابط مع الجامعات الفلسطينية والعربية والإسلامية والعالمية.
- الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تتعلق بجوانب الحضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية والتطبيقية (موقع جامعة الأزهر، 2013).

- عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي:

تعد عمادة الدراسات العليا والبحث العملي واحدة من أهم الركائز في جامعة الأزهر، ولقد بدأت الدراسات العليا في جامعة الأزهر ببرامج محدودة لكلية التربية في مطلع العام الجامعي 1995/1994م، وذلك استجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني من تغيير إيجابي نحو الأفضل، وتم افتتاح العديد من برامج الدراسات العليا حيث بلغ عدد التخصصات المفتوحة 22 تخصص ماجستير حتى العام 2013م، والمعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي (موقع جامعة الأزهر، 2013).

- **المراكز والوحدات العلمية والبحثية ومراكز خدمة المجتمع:**

1. المركز العلمي للتحاليل والبحوث الدوائية: يعتبر من أهم المراكز التحليلية، حيث يعمل بأحدث الأجهزة والتقنيات لتقديم أفضل النتائج وأدقها، ويقوم بتحليل كافة أصناف الأدوية وتقديم الأبحاث والاستشارات في هذا المجال.
2. مركز البحوث المائية: يقوم بإعداد الأبحاث المائية، وبتقديم خدمات للمجتمع الفلسطيني في مجالات المياه المختلفة.
3. مركز تحليل الأغذية: يقوم بفحص الأغذية من الناحية الصحية بهدف المحافظة على أبناء وطننا من التلوث الغذائي، والتأكد من صلاحية المنتج للمواصفات المطلوبة.
4. مركز التطوير الإنمائي: يقوم بالدراسات والبحوث المتخصصة حول الوضع الاقتصادي والتجاري والمصرفي والنقدي والمالي في محافظات الوطن، وربطها بقضايا التنمية.

- **الأبحاث المنشورة في مجلة جامعة الأزهر:**

تصدر عمادة البحث العلمي مجلة جامعة الأزهر بفرعيها (سلسلة العلوم الطبيعية وسلسلة العلوم الإنسانية) وهي مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة والتي لم يتم نشرها مسبقا ويتم تحكيم البحوث التي تنشرها المجلة من خلال نخبة من المحكمين المتخصصين داخل وخارج الوطن وحصلت المجلة على الرقم المعياري الدولي (ISSN).

حيث بلغ عدد الأبحاث المنشورة في هذه المجلات منذ العام 1996م، وحتى العام 2012م (322) بحثا (موقع مجلة جامعة الأزهر، 2013).

- **أعداد الرسائل العلمية:**

يوضح الجدول (2.4) أعداد الشهادات العلمية التي منحت من جامعة الأزهر بغزة، منذ نشأة البرامج من العام 1994م، وحتى تاريخ 20-11-2013م.

جدول رقم (2.4)

أعداد الشهادات العلمية التي منحت من جامعة الأزهر بغزة، منذ نشأة البرامج من العام 1994-2013م

الدرجة العلمية	الخريجون	المسجلون حالياً
ماجستير	**1500**	**1433**
دكتوراه	**-**	**-**

المصدر: عمادة القبول والتسجيل – جامعة الأزهر .2013

2.3.7.3 جامعة الأقصى:

تأسست جامعة الأقصى في العام 1955م، كمعهد للمعلمين تحت إدارة الحكومة المصرية، وكان الهدف آنذاك هو إعداد المعلمين وتأهيلهم، ثم تطورت في العام 1991م، لتصبح كلية التربية الحكومية، ومنذ ذلك الحين أخذت كلية التربية تكبر شيئاً فشيئاً في خططها التعليمية، وأقسامها العلمية، وهيئتها الأكاديمية والإدارية، وفي العام 2001م تحولت كلية التربية الحكومية إلى جامعة الأقصى، وتضم الجامعة سبع كليات علمية تمنح درجة البكالوريوس في 37 برنامجا أكاديميا، ونتيجة للتطور ومواكبة التغيرات المستمرة أنشأت جامعة الأقصى كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة وهي متخصصة بمنح درجة الدبلوم المهني المتخصص والدبلوم المتوسط (موقع جامعة الأقصى، 2013).

كما وتعتبر جامعة الأقصى هي مؤسسة تعليم عالٍ حكومية فلسطينية تهدف إلى إعداد إنسان مزود بالمعرفة، والمهارات، والقيم، ولديه القدرة على التعلم المستمر وتوظيف تكنولوجيا المعلومات من خلال برامج بناء القدرات، والتعليم الجامعي، والبحث العلمي، وتنمية وخدمة المجتمع. تلتزم جامعة الأقصى خلال تحقيقها لرؤيتها بالثقافة العربية، والإسلامية، ومبادئ حقوق الإنسان التي تشمل المسئولية، والالتزام بحكم القانون، والشفافية، والاحترام، والتسامح، والعدالة، والمساواة، والتمكين، والمشاركة لأصحاب المصلحة (موقع جامعة الأقصى، 2013).

- غايات جامعة الأقصى:

- تعزيز التطوير المؤسسي لجامعة الأقصى من خلال تحسين كفاءة الدعم المساند للعملية التعليمية التعلمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- تحسين جودة البرامج الأكاديمية فى الجامعة من خلال توفير بيئة تعليمية تعلمية فاعلة.
- المساهمة فى تحسين المعرفة والفهم كأساس لدعم اتخاذ القرارات وصنع السياسات حول قضايا جامعة الأقصى والمجتمع الفلسطيني، من خلال التشبيك مع المؤسسات والمراكز التعليمية والبحثية ومؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي.
- المساهمة في عملية التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني، من خلال تقديم الخدمات التعليمية والتدريبية والبحثية والاستشارية والعمل التطوعي، وذلك بالشراكة مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تطوير نظام تعليمي مهني متوسط يرتكز على التميز والإتقان ويلبى احتياجات المجتمع التنموية (موقع جامعة الأقصى،2013).

- عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي:

تنهض عمادة الدراسات والبحث العلمي بمسئولية دعم البحث العلمي، وتطويره بالجامعة في مختلف المجالات، وتشرف العمادة على إصدار مجلة علمية محكمة تضم عددين أحدهما للعلوم الطبيعية والتطبيقية والثاني للدراسات الإنسانية والعلوم التربوية، وقد نشرت المجلة مئات البحوث في مختلف المجالات، وتتولى العمادة بالتنسيق مع العمادات الأخرى في الجامعة والأُقسام الأكاديمية عقد المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية والندوات وورش العمل، كذلك تشرف العمادة على تحكيم أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والباحثين من داخل الجامعة وخارجها وتعمل على تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على المشاركة بأوراق عمل في المؤتمرات العلمية على المستوى المحلي والعربي والدولي (موقع جامعة الأقصى، 2013).

- المراكز البحثية في جامعة الأقصى:

يتبع لعمادة البحث العلمي والدراسات العليا خمس مراكز بحثية تقوم بعمل الدراسات والأبحاث وتقديم الاستشارات وهي كالتالي:

1. مركز قياس الرأي العام.
2. مركز الفلك.
3. مركز البحوث العلمية.
4. مركز السلام(الفرنسي).
5. مركز البيئة (عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الأقصى،2013).

- الأبحاث المنشورة في مجلة جامعة الأقصى:

تم إصدار أول مجلة علمية محكمة للبحوث في عام 1997م، وتم تطويرها في العام 2004م(المجلد الثامن)، وشملت مجالين سلسلة العلوم الإنسانية، وسلسلة العلوم التطبيقية، وحصلت مجلة جامعة الأقصى على الرقم الدولي لترقيم الدوريات في باريس– فرنسا، حيث حصلت سلسلة العلوم الإنسانية على الرقم الدولي3147-2070 :ISSN، وكذلك سلسلة العلوم الطبيعية على الرقم الدولي3155-2070 :ISSN، حيث بلغ عدد الأبحاث المنشورة في هذه المجلات منذ عام 2004م، وحتى عام 2012م، (215) بحثاً (موقع جامعة الأقصى، 2013).

- أعداد الرسائل العلمية:

أولاً/ البرنامج المشترك مع (كلية التربية وكلية البنات) في جامعة عين شمس بالقاهرة: أسست جامعة الأقصى برنامج مشترك للدراسات العليا عام 1994م، بين جامعة الأقصى وجامعة عين شمس بالقاهرة، وذلك لإتاحة الفرصة للطلبة والعاملين في أقسام الجامعة وكلياتها المختلفة لإتمام تعليمهم العالي، وتم تجميد البرنامج عام 2011م (عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الأقصى،2013).

يوضح الجدول (2.5) أعداد الشهادات العلمية التي منحت ضمن البرنامج المشترك مع جامعة الأقصى بغزة، منذ نشأة هذا البرنامج من العام 1994م، وحتى تاريخ 2013-11-20م.

جدول رقم (2.5)

أعداد الشهادات العلمية التي منحت ضمن البرنامج المشترك مع جامعة الأقصى، منذ نشأة هذا البرنامج من العام 1994- 2013م

الدرجة العلمية	الخريجون	المسجلون حالياً
ماجستير	350	46
دكتوراه	300	9

المصدر: عمادة الدراسات والبحث العلمي – جامعة الأقصى 2013.

- ثانياً/ برامج الدراسات العليا في جامعة الأقصى:

حصلت جامعة الأقصى في العام2011م، على ترخيص من وزارة التربية والتعليم العالي لفتح برامج دراسات عليا وهي: برنامج الماجستير في الإرشاد النفسي، وبرنامج الماجستير في اللغة العربية (تخصص أدب ونقد، وتخصص النحو واللغة).

يوضح الجدول (2.6) أعداد الشهادات العلمية التي منحت من جامعة الأقصى بغزة، منذ نشأة البرامج من العام 2011م، وحتى تاريخ 2013-11-20م.

جدول رقم (2.6)

أعداد الشهادات العلمية التي منحت من جامعة الأقصى بغزة، منذ نشأة البرامج من العام 2011- 2013م.

الدرجة العلمية	الخريجون	المسجلون حالياً
ماجستير	-	76
دكتوراه	-	-

المصدر: عمادة الدراسات والبحث العلمي – جامعة الأقصى 2013.

2.3.7.4 أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا:

تأسست أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، في العام 2010م، لتكون بمثابة البوتقة التي تحتضن وتنسق الجهود العظيمة المخلصة التي بذلتها وما زالت ثلة كريمة من الأكاديميين والخبراء، الذين يتمتعون بخبرات طويلة، وتجارب غنية في التعليم الأكاديمي، وقد بدأوا رحلة الارتقاء بالموارد البشرية الفلسطينية منذ عقود، سعياً لتعويض قلة الموارد المادية المتاحة أمام شعبنا، كما وتعتبر إحدى مؤسسات التعليم العالي العاملة (حسب قانون التعليم العالي رقم 99/11) والتي تعمل تحت إشراف وزارة التربية التعليم العالي بالسلطة الوطنية الفلسطينية (موقع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2013).

- غايات الأكاديمية:

تسعى أكاديمية الإدارة والسياسة إلى رفد المجتمع بقيادات ذات كفاءة عالية وقادرة على الارتقاء به، بتأهيل قادة متميزين في مختلف المجالات، على أساس من المبادرة والتميز والإبداع، ووفق أرقى المناهج والأساليب والتي تستهدف جسر الهوة بين النظرية والتطبيق وذلك من خلال (موقع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2013):

- إعداد رواد متميزين ليكونوا قادة أكفاء للشعب الفلسطيني.
- الارتقاء بالرواد والقادة الحاليين أولئك الذين يحملون هم قيادة الشعب الفلسطيني.
- تبني برامج وتخصصات ريادية نابعة من حاجات المجتمع المتجددة.

- أعداد الرسائل العلمية:

حصلت أكاديمية الإدارة والسياسة في العام2010م، على ترخيص من وزارة التربية والتعليم العالي، لفتح برامج دراسات عليا وهي: برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وبرنامج القيادة والإدارة، وبرنامج إدارة الدولة (موقع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2013).

يوضح الجدول (2.7) أعداد الشهادات العلمية التي منحت من أكاديمية الإدارة والسياسة، منذ نشأة البرامج من العام 2010، وحتى تاريخ 2013-11-20م.

جدول رقم (2.7)

أعداد الشهادات العلمية التي منحت من أكاديمية الإدارة والسياسة منذ نشأتها منذ 2010حتى2013م

الدرجة العلمية	الخريجون	المسجلون حالياً
ماجستير	22	275
دكتوراه	–	–

المصدر: أكاديمية الإدارة والسياسة 2013.

ومن خلال ما سبق، يرى الباحث أن الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة موضع الدراسة، والتي تعمل في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي، لها دور كبير في مجال التنمية الشاملة والمستدامة بكل جوانبها، ويتضح ذلك من خلال التالي:

1. ازدياد عدد الجامعات والكليات العاملة بقطاع غزة حيث وصلت إلى 28 مؤسسة تعليم عالي، منها 8 جامعات، 20 كلية جامعية ومتوسطة.
2. ازدياد عدد الرسائل العلمية الممنوحة لرسائل الماجستير إلى (4535)، والرسائل العلمية الممنوحة من البرنامج المشترك في جامعة الأقصى(350) رسالة ماجستير،(300) رسالة دكتوراه.
3. ازدياد عدد المسجلين في برامج الدراسات العليا المختلفة إلى (2897)، وعدد الطلبة المسجلين المتبقين في البرنامج المشترك في جامعة الأقصى (46) رسالة ماجستير، (9) رسائل دكتوراه.
4. ازدياد عدد الأبحاث المنشورة في مجلات الجامعات العاملة في قطاع غزة منذ نشأتها إلى (1880) بحث محكم.
5. ازدياد المراكز البحثية، حيث بلغ عدد المراكز البحثية إلى 15 مركز بحثي والتي تعمل في مجال البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات موضع الدراسة.

ومن خلال ما سبق يمكننا التوصل إلى أهداف مرجوة تساعد في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة وهي كالتالي:

1. تنمية وتطوير الجامعات والكليات في قطاع غزة، من خلال حملة الشهادات العليا.
2. تطوير الكوادر البشرية من خلال الدراسات والأبحاث، والاستثمار في رأس المال البشري.
3. زيادة المعارف العلمية وذلك من خلال كمية الرسائل العلمية والأبحاث المحكمة.
4. حل العديد من المشكلات من خلال تطبيق الأبحاث والدراسات في جميع المجلات.
5. إثراء المكتبات الجامعية والفلسطينية، بالكتب والمراجع والرسائل والأبحاث العلمية.
6. نشر الوعي والثقافة، وزيادة عدد المتعلمين والمثقفين الذين يخدمون المجتمع في جميع مجالاته للوصول إلى التقدم والرقي.
7. نقل المعرفة والتقنية في جميع المجالات وهذا يساعد في تنمية وتطور المجتمع.
8. النهوض بالمستوى المعيشي، وبأسلوب حضاري، والترقية المتواصلة للاقتصاد على أساس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية.
9. تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بكل أنواعها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والإدارية.

المبحث الرابع

التنمية المستدامة

2.4.1 تمهيد

2.4.2 مراحل التنمية

2.4.3 مفهوم التنمية

2.4.4 مفهوم التنمية المستدامة

2.4.5 أبعاد التنمية المستدامة

2.4.6 مكونات وأنماط الاستدامة

2.4.7 أنواع التنمية

2.4.8 خصائص التنمية المستدامة

2.4.9 أهداف التنمية المستدامة

2.4.10 متطلبات التنمية المستدامة

2.4.11 تحديات التنمية المستدامة

2.4.12 أسباب ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي

2.4.13 دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة

2.4.14 المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المبحث الرابع
التنمية المستدامة

2.4.1 تمهيد:

لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال، وأصبحت منهاج حياة، سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة، أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد، ولهذا أصحبت التنمية المستدامة مفهوماً منتشراً باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

وقد اختلفت تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا الكاتب أو ذاك، ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة ومتعددة، ويعود السبب في الاختلاف إما للمكان أو للتاريخ أو للظروف السائدة، هذا بالإضافة إلى الايدولوجيا نفسها، فهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري، ومع كل هذه الاختلافات وقبل أن يتكلم الباحث عن تعريفات التنمية المستدامة ومفهومها، رأى من المناسب أن يتحدث عن مراحل التنمية لمعرفة كيف تم الوصول لمفهوم التنمية المستدامة.

2.4.2 مراحل التنمية:

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ويضع (أبو زنط وغنيم، 2005) أربعة مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل يمكن إيجازها في الآتي:

1. **التنمية رديفاً للنمو الاقتصادي:** تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
2. **التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** استمرت هذه المرحلة تقريباً في الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز

على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

3. **التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/المتكاملة:** امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضاً بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

4. **التنمية المستدامة:** منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة (أبو زنط وغنيم، 2005)، كما وتبلور مفهوم التنمية المستدامة بمعناه العلمي الذي نعرفه اليوم لأول مرة عام1987م، وذلك في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان "Our Common Future".

ومنذ ظهور هذا التقرير وحتى وقتنا الحاضر شهد العالم فعاليات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة، تلاحقت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات التي منها على سبيل المثال لا الحصر، مؤتمر الأرض الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992م وتمخضت عنه"Agenda 21".

- الحلقة الخاصة بمراجعة أجندا (21) والمنعقدة في الأمم المتحدة عام 1997م.
- ندوة استراتيجيات التنمية المستدامة، والمنعقدة من قبل الأمم المتحدة في غانا عام 2001م.
- مؤتمر الأرض أو قمة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا الخاصة بالتنمية المستدامة في عام 2002م.
- المؤتمر الأول لوزراء البيئة في الدول الإسلامية بجدة عام 2002.
- المؤتمر الثاني لوزراء البيئة في الدول الإسلامية بجدة عام 2006.

كما ويرى الباحث أن مفهوم التنمية المستدامة انتشر بشكل سريع في أنحاء المعمورة، حيث أصبحت التنمية المستدامة أسلوب حياة، ونمط معيشة، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية وتغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة التي أثبتت فشلها.

ويضيف (الحلو،2003) بأن مؤسسات التعليم العالي تُعتبر من أهم المؤسسات التربوية التي يعتمد عليها المجتمع في نشر ثقافته وتحقيق آماله وتطلعاته المستقبلية، خاصة بعد أن تطورت مهامها وأهدافها عما كانت عليه في السابق، وعليه فلم تعد تلك كما كان يُنظر إليها سابقاً أنها مجرد مؤسسة تقدم فقط خدمات أكاديمية للدارسين فيها، بل أصبحت تقدم تعليماً يُعد أساس التقدم العلمي والتنمية بمختلف أشكالها ومستوياتها، وأصبحت مؤسسة إنتاجية تساهم في الإنتاج مباشرة عن طريق البحث والاستشارات والتعليم المستمر، بالإضافة إلى دورها في تنمية القوى البشرية في كافة المجالات.

ويرى (رفعت،2012) بأن العالم الآن يشهد تطوراً كبيراً في مجالات الاتصالات والإنترنت، وبالتالي فُرض علينا تطوراً موازياً له لكل أشكال وأنماط التواصل والمعلومات والمعرفة، وتدرك الحكومات، متمثلة في مؤسساتها الأكاديمية العلمية منها والتطبيقية على كافة مستوياتها وتنوعها أهمية البحث العلمي ودوره المؤثر الذي يؤديه في جميع مناحي الحياة، فهو يهدف إلى إثراء الفكر المجتمعي بآخر التطورات العلمية والتطبيقية في المجالات الإدارية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من تلك التطبيقات – الملائمة لمجتمعاتنا– وعكس تجارب الدول المتقدمة في تطوير أداء الاقتصاد وأداء الأجهزة الحكومية والمنظمات المدنية وتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات.

ويوضح (الجمل،2005) بأن الارتباط الوثيق بين كل من التعليم وقضايا النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي قد فرض على الكليات التقنية والجامعات المحلية بضرورة الاتسام بالتوازن والتكامل في مناهجها وأساليبها وخططها الدراسية لتوائم مفهوم التنمية الشاملة.

ويرى الباحث أن مصطلح التنمية المستدامة فرض نفسه في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، ليس على مستوى العالم العربي فحسب، بل على مستوى العالم، وأصبح الإنسان هو المحور الرئيس في عملية التنمية المستدامة في أي مجتمع وفي كل المجالات، وازداد الوعي أيضاً بقيمة هذا الإنسان، حيث اعتبرته المجتمعات الحديثة هدفاً ووسيلة، بمعنى أداة وغاية في منظومة التنمية المستدامة لدرجة التأكيد على أنه هو التنمية ذاتها.

2.4.3 مفهوم التنمية:

يشير (عبود،1992) إلى أن التنمية – لغوياً– هي من النمو، فعله الثلاثي: نما ينمو، بمعنى زاد وكثر، يقال نمى الزرع، ونما الولد، ونما المال، أي بمعنى "كبر وازداد"، والفرق اللغوي بين (النمو) و(التنمية) هو أن النمو يحمل معنى "التلقائية" بينما تحمل التنمية معنى "التدخل" لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة.

ويضيف (دويكات،2008) بأن التنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا، حيث يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة، وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان بالطبع أثمن هذه المصادر.

ويعرفها (أبو سمرة،2007) بأنها "تلك العمليات التي تبذل فيه نشاطات مقصودة وفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي للناس في بيئاته المحلية، وذلك بالاعتماد أساساً على الجهود الأهلية والحكومية المنسقة والمتكاملة".

2.4.4 مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وجمالياً وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة في تحقيق الأهداف وحل المشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة (علي،2000).

بينما يعرف (ديب ومهنا،2009) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاث محاور رئيسية وهي المحور الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي".

ويعرف (أبو النصر،2003) التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تتضمن تحقيق العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل من خلال الموائمة بين الأهداف الاقتصادية والإنسانية والبيئية، للمحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرار توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة".

ويرى (عبد الحي،2006) بأن مفهوم التنمية المستدامة يعني "تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة" حيث يمكن تحديد العناصر التالية للتنمية المستدامة:

- المحافظة على عدد مناسب من السكان.
- استنباط ونقل وتكييف أشكال جديدة من التقنية.
- تطوير المؤسسات التعليمية والصحية لنشر الوعي وتغيير الاتجاهات لتحفيز التغيرات الاجتماعية الثقافية.
- العناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة على العناصر الأساسية فيها.
- تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق.

أما في ضوء المنظور العربي للتنمية تعرف التنمية المستدامة على أنها: "النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف" (جامعة الملك عبد العزيز،2005).

ويرى الباحث ومن خلال الإطلاع والدراسات السابقة بأن التنمية المستدامة أصبحت منهاج حياة، وسلوك مؤسسي على الصعيد الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ودخلت جميع مناحي الحياة بكل أبعادها، التنمية الإدارية والاقتصادية والتنموية والعمرانية والبيئية والصحية والتعليمية والسياسية.

2.4.5 أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة، تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة، مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، حيث يوضح الجدول (3.1) أبعاد التنمية المستدامة.

جدول رقم (3.1)
أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
استخدام التكنولوجيا	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: (أبو زنط وغنيم، 2010)

لذلك تنطوي التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة، لا بد أن تعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها، والمقصود برأس المال الذي يشمل كل مقدرات المجتمع، ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية وهو خمس أنواع (Goodwin, 2003: p1):

- رأس المال النقدي Financial Capital ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي.
- رأس المال الطبيعي Natural Capital ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
- رأس المال الإنتاجي Produced Capital ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
- رأس المال البشري Human Capital ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
- رأس المال الاجتماعي Social Capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

ويوضح (السعيد،2012) أن أبعاد التنمية المستدامة تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كما هو موضح بالشكل(3.2)، كما يلي:

شكل رقم (3.2)

أبعاد التنمية المستدامة

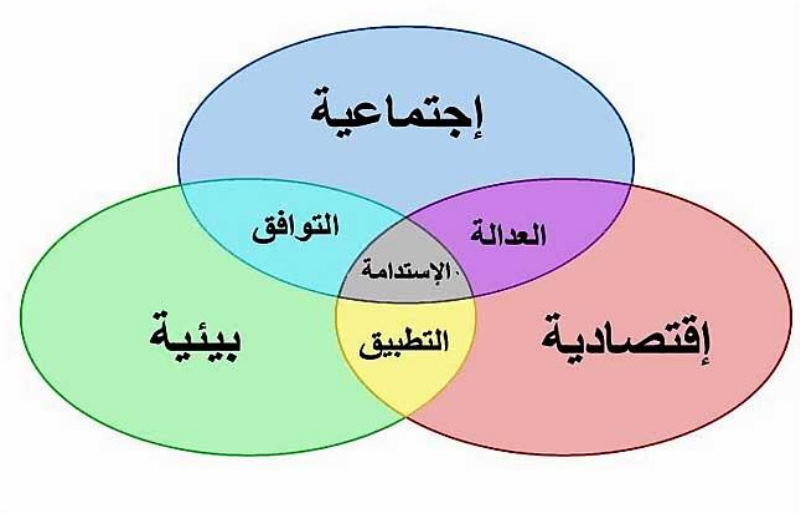

المصدر: السعيد، نضال أحمد(2012)، التنمية المستدامة نحو مجتمع أفضل

البعد الاقتصادي: ويهدف البعد الاقتصادي يهدف إلى:

- تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، غير أن هذا يتعذر تحقيقه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.
- توفير عناصر الإنتاج الرئيسية في مقدمتها التنظيم والمعرفة العلمية ورأس المال.
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.

البعد البيئي: تعمل التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي على حماية سلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في مكونات البيئة للأرض والماء والهواء وما لهم من أهمية في الحفاظ على ديمومة الحياة البشرية والحيوانية والنباتية ولتحقيق هذا لابد من الاهتمام بالعناصر التالية:

- التنوع البيولوجي المتمثل في البشر والنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وكل ما خلقه العلي القدير على وجه الأرض وفي باطنها أو في الأجواء والفضاء.

- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بأنواعها وبمختلف مصادرها.
- التلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها وعلى الأخص المياه والهواء والأراضي وكل ما يحيط بالإنسان من فضاء خارجي.

البعد الاجتماعي: يشمل الأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وما تساهم به من جهود تعاونية، وأن عناصر هذا البعد تتمثل أساساً فيما يلي:

- الحكم الراشد: ويتمثل بنوع السياسات والقواعد التي تطبقها الحكومة ومدى فعاليتها في تحقيق الشراكة مع القطاعات الرئيسية وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الخيري المتمثل أساساً في مؤسسات المجتمع المدني.
- التمكين: ويراد به توعية الأفراد والجماعات سواء كانوا رجالاً أو نساءً بضرورة التضامن والإسهام في بناء مجتمع موحد من خلال تسخير طاقاتهم وجهودهم لصناعة مستقبل زاهر يحلمون به لهم ولأجيالهم القادمة.
- الاندماج والشراكة المجتمعية: وذلك من خلال توحد المجتمع في أهدافه ومسؤولياته وفي نطاق الحقوق والحريات الداعية للعدل والمساواة دون تمييز فرد عن آخر أو جنس عن آخر.

2.4.6 مكونات وأنماط الاستدامة:

تحدث (بشير،2012) على وجود عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات الاستدامة يمكن إجمالها على النحو التالي:

- **الاستدامة المؤسسية:** تعني الاستدامة المؤسسية بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات دور في تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.
- **الاستدامة الاقتصادية:** توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في

نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية فالتنمية الزراعية والريفية –على سبيل المثال– تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

- **الاستدامة البيئية:** يُقصد بالاستدامة البيئية بأنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى.
- **التنمية البشرية المستدامة:** بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

2.4.7 أنواع التنمية:

أجمعت معظم الدراسات حول التنمية ومنها دراسة (عيد،1977) ودراسة (قاسم،2007) ودراسة (عودة، 2009) على أن التنمية تأخذ الأنواع التالية:

- **التنمية البشرية:** تعتبر منهجاً للتنمية الإنسانية الشاملة، والتي تسعى إلى توسيع خيارات البشر، بهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني، إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع والكرامة الإنسانية.
- **التنمية الاقتصادية:** تشمل زيادة الناتج والدخل القومي والمحلي ودخل الفرد ومعدل النمو ودرجة التصنيع ومعدل الاستثمار وتحسين ميزان المدفوعات، ويلجأ الاقتصاديون في الواقع

إلى هذه المؤشرات لسهولة قياسها فيتفادون بذلك المسائل الفلسفية الشائكة، فالأهداف التنموية إذا لخصت في أهداف محددة مثل الدخل القومي ومعدل النمو أمكن قياسها وحصرها وضبطها والسيطرة على متغيراتها.

- **التنمية السياسية:** توفير الاستقرار السياسي لتحقيق جوانب التنمية المختلفة وتعني أيضاً تحقيق الاستقرار والتغيير المنظم، والاستقرار السياسي لا يعني الجمود وإنما يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط المستقبلي ولتوجيه مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسيطرة على البيئة والمقدرة على حسن استخدام الموارد.
- **التنمية الإدارية:** عملية تدخل هادفة منظمة تسعى إلى جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتلائم مع مرحلة التطور في بلد من البلدان. وكذلك جعل عمليات الإدارة وطرقها وتقنياتها تتوائم مع الأهداف التنموية الشاملة "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" التي يسعى هذا البلد إلى تحقيقها من خلال خططه التنموية.
- **التنمية الاجتماعية:** تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين لتنمية قدراتهم على تحمل المسئولية في مواجهة مشكلاتهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وهي تتحدث عن البناء الاجتماعي ووظائفه ومواجهة مشكلاته المختلفة وإزالة العقبات مما يحقق الرفاه الاجتماعي.
- **التنمية الزراعية:** تعتبر التنمية الريفية ملازمة للتنمية الزراعية، والتي تركز على عملية الإرشاد الزراعي كوسيلة أساسية لتطوير القطاع الزراعي، ويعتبر الشأن الزراعي جزءاً لا يتجزأ من مفهوم التنمية الريفية الذي يرتكز على أهمية مشاركة المجتمع المحلي في مختلفة شرائحه. ويمكن القول بأن التنمية الزراعية هي الاستغلال الأمثل لوحدة المساحة من الأرض مع تعظيم العائد من استغلالها بأقل ما يمكن من التكاليف، أي الوصول بالإنتاجية إلى أكثر من الإنتاجية الحدية بأقل التكاليف لوحدة المساحة، ولتحقيق ذلك لا بد من وضع التركيبة المحصولية الملائمة لنوع الأرض والظروف البيئية المحيطة بها، مع مراعاة البعد الاجتماعي، وذوق المستهلك حتى يكون هناك سوق لتصريف المنتجات المنتجة من وحدة المساحة مع استمرارية الإنتاج وعدم تعرضه للمخاطرة خصوصاً في العملية الإنتاجية وتصريف المنتجات.

2.4.8 خصائص التنمية المستدامة:

يرى (الغامدي،2008) بأن التنمية المستدامة تتمتع بعدة خصائص تم إيجازها فيما يلي:

- طويلة المدى، إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.
- يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها.
- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.
- تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

2.4.9 أهداف التنمية المستدامة:

يرى (أبو زنط وغنيم،2010) بأن التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع، وتحقيق حياة أفضل للسكان.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.
- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضه للتصحر، أو مصادر مياه معرضة للنضوب أو للتلوث، أو نمواً عمرانياً عشوائياً.
- التنمية المستدامة تساهم في تحقيق الخيارات ووضع الاستراتجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.

- عملية التنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.
- التنمية المستدامة تعمل على توحيد الجهود والتعاضد بين المنظمات الحكومية والخاصة وغير الحكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية.
- إحداث التغير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه.
- تعمل التنمية المستدامة على زيادة فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها من خلال فرق البحث العلمي.

2.4.10 متطلبات التنمية المستدامة:

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية، حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية (جامعة الملك عبد العزيز،2005)، حيث يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

- **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:** حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.
- **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.
- **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعليم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.
- **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.
- **الحفاظ على البيئة:** الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

- **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية:** توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

2.4.11 تحديات التنمية المستدامة:

ترى (جامعة الملك عبد العزيز،2005) أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه الدول الإسلامية في القرن الحادي والعشرين في التنمية المستدامة كما يلي:

- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم للدول النامية.
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً. فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية على تفاوت بينها وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق. وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال. وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية. وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.
- نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطور العمل التنموي واستمراره. ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.
- حماية التراث الحضاري لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد عن الهوية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك. ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابياً في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

- التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.
- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

2.4.12 أسباب ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي:

أولاً: الأسباب الداخلية

- ضعف البنية التحتية للمعلومات المتاحة لعامة الناس وقصور محتوياتها من قواعد بيانات ومصادر معرفة.
- استفشاء روح الاستهلاك وتوليد النفايات.
- قصور لوائح حماية البيئة من ملوثات الصناعة.
- عدم توفر المناخ المشجع على الابتكار.
- مساهمة القطاع العام في تفشي البطالة المقنعة مما يحد من فرص المغامرات التجارية والصناعية والزراعية.
- محاولة الزج بالمرأة في كل المجالات درءاً للانتقاد: بحيث تتحول إلى عبء بدلاً من فتح الفرص أمامها لتنمية مقدراتها ومساهمتها الفعالة في حركة التنمية.
- قصور التدريب المهني ووسائل التنمية البشرية.
- تسييس التنمية من أهم الأسباب المؤدية لضعف التنمية عموماً(جامعة الملك عبد العزيز،2005).

ثانياً: الأسباب الخارجية

- استيراد التقنية والمعرفة الأجنبية دون السعي لتوطينها.
- الخضوع لإملاءات المستثمرين الأجانب بإعفائهم من إتباع اللوائح المنظمة للتنافس.
- تخفيف عبء التنمية البشرية المواطنة عن الشركات الأجنبية.
- الاعتماد على المستشارين الأجانب الذين لا دراية لهم بالملابسات المحلية في التخطيط للتنمية.
- العجلة في التنمية بتصدير الموارد الطبيعية دون تخطيط(جامعة الملك عبد العزيز،2005).

ثالثاً: الأسباب المتشابكة

- التنمية التي لا تستهدف تنمية بل استغلال القدرات العربية والمحلية.
- العصبية العشائرية والمحلية التي تحد من الانفتاح على الوطن العربي خاصة في مجال المعرفة وتكبل كل محاولات التعاون بين أقطار الوطن العربي في مشاريع التنمية المستدامة.
- التقليد غير المتبصر في شئون حماية البيئة.
- العجلة في التنمية التعميرية تحت ضغوط التقليد مما يؤدي إلى التفريط في الثروات الطبيعية ومنها التربة والأرض الخصبة.
- صعوبة تبادل المعرفة على النطاق المحلي والخارجي.
- الخطأ في تصور التنمية على أنها الإنعاش المالي المؤقت والخضوع لإغراءات الربح السريع والسعي للحصول على توكيلات الشركات الأجنبية(جامعة الملك عبد العزيز،2005).

2.4.13 دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة:

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي... بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.
- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (http://ar.wikipedia.org/wiki).

2.4.14 المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية. تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

وتوضح (وزارة البيئة المصرية،2012) بأن هناك مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الإفادة منها في تطوير سياسات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. **مبدأ التخطيط الاستراتيجي:** يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ "التخطيط الاستراتيجي".
2. **مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية على التحليل الفني الجيد:** ستعتمد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية.
3. **مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة:** توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها، وتعتبر الأهداف التي يصاحبها الحوافز من أدوات تنفيذ السياسة الأكثر فاعلية وستستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك، ستمثل الأهداف تحدياً ومع ذلك فإنها واقعية ويمكن تحقيقها.
4. **مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية:** لابد من إدراج الإستراتيجية في عملية تخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الإستراتيجية حتى تحقق أهدافها.
5. **مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة:** ستعمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على دعم سياسات التنمية المستدامة وسيتم تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المعنية حسبما تقتضي الحاجة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك يلزم أن تعمل السلطات المركزية والمحافظات ووحدات الإدارة المحلية على إدراج حماية البيئة والترابط الاجتماعي في جميع

السياسات القطاعية. أما على المستوى المحلي فيلزم القيام بالتعديلات المؤسسية المطلوبة لتعكس احتياجات القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

6. **مبدأ الحكم الرشيد:** لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم فى المستويات الوطنية والمحلية والمحافظات على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية والمساءلة والمحاسبة فى التنفيذ. كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.
7. **مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض:** من الضروري أن تتحقق تدريجياً لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن. حيث تنتقل الاختصاصات والمسئوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.
8. **مبدأ رفع الوعي:** يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا ولن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع.
9. **مبدأ العدالة بين الأجيال:** يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.
10. **مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي:** يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع. علما بأن عدم الإنصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن أن يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.
11. **مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية:** يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية وبحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية وبحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز

قدرتها على التجدد. وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية.

12. **مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث:** يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في المواد الخام أو المنتجات شبه النهائية أو المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة بالبيئة، تقوم هذه الجهات بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور. كما تتحمل التكلفة بالكامل لدرء تلك المخاطر البيئية وعلاج الأضرار التي وقعت. هذا ويساعد فرض تكاليف التلوث على توفير حافز قوي للصناعة للإقلال أو الحد من التلوث حيث سيتضح أن تكلفة الحد من التلوث استثمار له عائد مجزي.
13. **مبدأ قيام المستخدم بالدفع:** ينص هذا المبدأ على أن أي فرد يستخدم الموارد الطبيعية يجب أن يدفع سعر واقعي في مقابل هذا الاستخدام على أن تغطي هذه القيمة تكاليف معالجة المخلفات.
14. **مبدأ المسئولية المشتركة:** يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسئوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.
15. **مبدأ الوقائية:** تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه. وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة وصحة الإنسان.
16. **مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي:** يعتبر التخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي أداة رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي وتخصيص الموارد مع الأخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية وصحة ورفاهية المجتمعات الريفية والحضرية.

وأخيراً يرى الباحث أن التنمية المستدامة أصبح مفهوم حضاري بكل أبعادها ومكوناتها وأهدافها، ويجب العمل على وضع الخطط الوطنية للدولة ولمؤسساتها وللمجتمع ومؤسساته وفقاً لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة بكل مكوناتها وأهدافها وأبعادها، لضمان تقدم وتطور المجتمع وصولاً للمجتمعات الراقية والمتقدمة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 تمهيد

3.2 أسلوب الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة

3.4 عينة الدراسة

3.5 خطوات بناء الاستبانة

3.6 أداة الدراسة

3.7 صدق الاستبانة

3.8 ثبات الاستبيان

3.9 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

3.1 تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2 أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح وذلك من خلال الجداول والتحليلات الإحصائية اللازمة واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

- وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

3.3 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من (300) أكاديمي يعملون في مجال الدراسات العليا.

3.4 عينة الدراسة:

قام الباحث باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها (30) استبانة لاختبار الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الاستبانة. وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع (200) استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد (180) استبانة بنسبة (90%) موزعين على النحو التالي:(90الإسلامية–60الأزهر– 20الأقصى – 10الأكاديمية).

3.5 خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة "دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعات غزة نموذجاً"، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1- الاطلاع على الأدب الاقتصادي والتنموي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها. انظر الملحق رقم(2).
3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من (4) مجالات و(45) فقرة.
6- تم عرض الاستبانة على (10) من المحكمين الإداريين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، ووزارة التربية والتعليم العالي. والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
7- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (45) فقرة، ملحق (1).

3.6 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "**دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعات غزة نموذجاً**".

– تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات العامة عن المستجيب (الجنس، الرتبة العلمية، الكلية، الخبرة الجامعية، عدد الأبحاث العلمية المنشورة في مجالات علمية محكمة، مكان العمل).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من(45) فقرة، موزع على (4) مجالات:

المجال الأول: واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الثاني: فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثالث: نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الرابع: تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، ويتكون من (10) فقرات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (3.1):

جدول (3.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	بدرجة ضعيفة جدا	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "بدرجة ضعيفة جدا" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو(20%) وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

3.7 صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) متخصصين في مجال الدراسة وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (3.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.sig)
.1	تسهم الأبحاث والرسائل العلمية في تطوير مؤسسات التعليم العالي على مستوى الجامعات والكليات والبرامج الدراسية.	.642	*0.000
.2	تسهم الأبحاث والرسائل العلمية بتقديم الأفكار التربوية التي تساعد على تطور البناء التعليمي.	.554	*0.000

.3	يقوم الباحثون بالبحوث والدراسات العلمية وفق أولويات البحث العلمي في فلسطين.	.529	*0.000
.4	تسعى الجامعة إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية وربطها بخطط التنمية الشاملة والمستدامة.	.701	*0.000
.5	تتواصل الجامعة مع الجامعات المحلية في مجال البحث العلمي والدراسات العليا بشكل يخدم عملية التنمية الشاملة والمستدامة.	.800	*0.000
.6	تشجع الجامعة التعاون البحثي مع الجامعات المحلية الأخرى من خلال فرق بحثية تعمل بروح الفريق في جميع المجالات، لأن البحوث الجماعية تساعد على تناول المشكلات بصورة كلية شاملة.	.682	*0.000
.7	تتوفر قاعدة بيانات للأبحاث في جامعات قطاع غزة يعتمد عليها الباحثون في إجراء أبحاثهم ورسائلهم.	.581	*0.000
.8	توفر الجامعات الإمكانات والتمويل اللازم لعمل الأبحاث والدراسات العلمية للاستفادة من نتائجها.	.750	*0.000
.9	توفر الجامعة المكتبات الالكترونية المتطورة والتي تحتوي على المراجع الحديثة والمتطورة والمترجمة بما يخدم البحث العلمي.	.630	*0.000
.10	تهتم الجامعة بتوصيات المؤتمرات المتعلقة بالبحث العلمي والدراسات العليا.	.781	*0.000
.11	يوجد تنسيق بين الجامعة والجهات الرسمية لاختيار موضوعات الأبحاث والدراسات للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.	.785	*0.000
.12	يتوفر حجم تمويل حكومي كافي للبحث العلمي يقوم على دعم البرامج الوطنية التي تساعد في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة.	.629	*0.000
.13	توجد جهات رسمية ترعى وتدعم البحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة للاستفادة من نتائج البحث العلمي والدراسات العليا.	.746	*0.000
.14	توجد هيئة عليا للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه الجامعة للاستفادة من نتائج البحث العلمي بما يخدم قضايا التنمية.	.639	*0.000
.15	توجد استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية الشاملة والمستدامة.	.493	*0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.sig)
.1	تساعد برامج الدراسات العليا في تقدم الفرد والمجتمع بما يخدم التنمية البشرية المستدامة.	.659	*0.000
.2	تساعد برامج الدراسات العليا الباحثين على النمو المهني والوظيفي وتطور قدراتهم.	.603	*0.000
.3	تنمي الشخصية الأكاديمية القادرة على التفكير العلمي الموضوعي الناقد والسليم.	.747	*0.000
.4	تسهم في إعداد الكوادر البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.	.673	*0.000
.5	ترفد المجتمع بالكفاءات الوطنية المدربة في جميع المجالات والتخصصات بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.	.739	*0.000
.6	تزود المجتمع بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون إسهاماً فاعلاً في إنتاج التراث العلمي والثقافي وتطوير المجتمع.	.711	*0.000
.7	تسهم في تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعات حاجاتها من أعضاء هيئة التدريس.	.671	*0.000
.8	تطور مهارات أفراد المجتمع من خلال تعدد برامج الدراسات العليا وتنوعها.	.733	*0.000
.9	تزود الباحثين بالمعارف والمهارات التي يتطلبها العصر الحديث لمواصلة البحث العلمي.	.706	*0.000
.10	تسهم في إعداد القادة المؤهلين علمياً لخدمة وقيادة المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص بما يخدم عملية التنمية المستدامة.	.721	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig.)
.1	تساعد نوعية وعدد الأبحاث العلمية في نشر المعرفة العلمية في المجتمع.	.710	*0.000
.2	تسهم نوعية وعدد الأبحاث والرسائل العلمية في مختلف المجالات العلمية بما يخدم التنمية الشاملة والمستدامة.	.799	*0.000
.3	تسهم في إثراء المجلات العلمية المحكمة في الجامعات.	.780	*0.000
.4	تشجع على البحث العلمي مما يزيد من فعالية الجامعة في خدمة المجتمع.	.821	*0.000
.5	تشجع على حركة التأليف والإنتاج العلمي التي تخدم الجامعات والمجتمع.	.743	*0.000
.6	تسهم في إثراء مكتبة الجامعة من خلال الكتب والمراجع والدوريات الحديثة والمترجمة لمساعدة الباحثين في إجراء البحوث العلمية.	.835	*0.000
.7	تمكن من إنشاء المكتبات الالكترونية المتطورة في الجامعات التي تساعد الباحثين في الحصول على المعلومات بصورة سريعة ومتطورة.	.686	*0.000
.8	تساعد في تطوير المواقع الالكترونية للجامعات بما يسهل عملية الوصول للمعلومات والإحصاءات التي يستفيد منها الباحثين.	.556	*0.000
.9	تسهم في إنشاء قاعدة بيانات مركزية تتضمن جميع نتاجات بحوث الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.	.731	*0.000
.10	تسهم في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.	.789	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (3.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig.)
.1	يساعد تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في تقدم الفرد والمجتمع وذلك باقتراح الحلول لجميع المشكلات بشكل علمي.	.697	*0.000
.2	يسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال تحويل البحوث إلى وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع.	.660	*0.000
.3	يسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في إنتاج ابتكارات علمية جديدة، والحصول على براءات اختراع.	.491	*0.001
.4	تسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في تحقيق نهضة اقتصادية ودفع عجلة التطور الصناعي، مع العناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة عليها.	.673	*0.000
.5	تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق، وذلك من خلال تقديم الدراسات والأبحاث التي تخدم السياسة المالية والنقدية.	.716	*0.000
.6	تساعد في تطور المجتمع وازدهاره من خلال المؤهلين في جميع المجالات العلمية.	.570	*0.000
.7	تساعد المؤسسات في حل مشكلاتها وتطورها من خلال الدراسات والأبحاث العلمية مما يؤدي لتنمية المجتمع ومؤسساته.	.612	*0.000
.8	تسهم في تطور الحياة السياسية من خلال المشاركة في وضع القوانين والسياسات والأنظمة والتشريعات بشكل علمي.	.728	*0.000
.9	تساعد في وضع الحلول للمشاكل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع.	.696	*0.000
.10	تسهم في نشر الوعي لتحفيز التغيرات الاجتماعية والثقافية، بما يخدم التنمية المستدامة بكل جوانبها.	.769	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (3.6) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (3.6)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات	.900	*0.000
فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية	.752	*0.000
نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية	.899	*0.000
تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع	.735	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

3.8- ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.7).

جدول (3.7)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات	15	0.925	0.962
فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية	10	0.893	0.945
نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية	10	0.922	0.960
تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع	10	0.897	0.947
جميع المجالات	**45**	**0.964**	**0.982**

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3.7) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث بلغت ما بين (0.893 – 0.925) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.964). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث بلغت ما بين (0.945 – 0.962) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.982) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1) قابلة للتوزيع، ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.9 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك يرجع إلى أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي، **وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:**

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
2- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
4- اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

4.1 تمهيد

4.2 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

4.1 تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.2 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات اللامعلمية (اختبار الإشارة) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل درجة الموافقة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3 .

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 ، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 . وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للبحث العلمي والدراسات العليا في التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.7).

جدول (4.7)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
.1	تسهم الأبحاث والرسائل العلمية في تطوير مؤسسات التعليم العالي على مستوى الجامعات والكليات والبرامج الدراسية.	3.89	77.89	9.50	*0.000	2
.2	تسهم الأبحاث والرسائل العلمية بتقديم الأفكار التربوية التي تساعد على تطور البناء التعليمي.	3.93	78.56	10.18	*0.000	1
.3	يقوم الباحثون بالبحوث والدراسات العلمية وفق أولويات البحث العلمي في فلسطين.	2.79	55.78	−2.77	*0.003	10
.4	تسعى الجامعة إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية وربطها بخطط التنمية الشاملة والمستدامة.	2.99	59.89	−0.72	0.235	6
.5	تتواصل الجامعة مع الجامعات المحلية في مجال البحث العلمي والدراسات العليا بشكل يخدم عملية التنمية الشاملة والمستدامة.	3.01	60.22	0.21	0.418	5
.6	تشجع الجامعة التعاون البحثي مع الجامعات المحلية الأخرى من خلال فرق بحثية تعمل بروح الفريق في جميع المجالات، لأن البحوث الجماعية تساعد على تناول المشكلات بصورة كلية شاملة.	3.02	60.33	0.20	0.420	4

.7	تتوفر قاعدة بيانات للأبحاث في جامعات قطاع غزة يعتمد عليها الباحثون في إجراء أبحاثهم ورسائلهم.	2.98	59.56	-0.00	0.500	7
.8	توفر الجامعات الإمكانات والتمويل اللازم لعمل الأبحاث والدراسات العلمية للاستفادة من نتائجها.	2.79	55.84	-2.17	*0.015	9
.9	توفر الجامعة المكتبات الالكترونية المتطورة والتي تحتوي على المراجع الحديثة والمتطورة والمترجمة بما يخدم البحث العلمي.	2.97	59.44	-0.78	0.217	8
.10	تهتم الجامعة بتوصيات المؤتمرات المتعلقة بالبحث العلمي والدراسات العليا.	3.10	61.92	1.62	0.052	3
.11	يوجد تنسيق بين الجامعة والجهات الرسمية لاختيار موضوعات الأبحاث والدراسات للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.	2.55	51.00	-5.95	*0.000	11
.12	يتوفر حجم تمويل حكومي كافي للبحث العلمي يقوم على دعم البرامج الوطنية التي تساعد في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة.	2.18	43.56	-9.52	*0.000	14
.13	توجد جهات رسمية ترعى وتدعم البحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة للاستفادة من نتائج البحث العلمي والدراسات العليا.	2.39	47.75	-7.47	*0.000	12
.14	توجد هيئة عليا للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه الجامعة للاستفادة من نتائج البحث العلمي بما يخدم قضايا التنمية.	2.35	47.00	-7.82	*0.000	13
.15	توجد استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية الشاملة والمستدامة.	1.96	39.11	-9.55	*0.000	15
	جميع فقرات المجال معاً	2.86	57.17	-1.53	0.063	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (4.7) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تسهم الأبحاث والرسائل العلمية بتقديم الأفكار التربوية التي تساعد على تطور البناء التعليمي" يساوي 3.93 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.56%، قيمة الاختبار 10.18 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر "توجد استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية الشاملة والمستدامة" يساوي 1.96 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 39.11%، قيمة الاختبار 9.55-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.86، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 57.17%، قيمة الاختبار 1.53-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.063 لذلك يعتبر مجال "**واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات**" غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة دون المتوسطة وهي 2.8 من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى أنه يوجد مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، تتجسد في عدم وجود استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة، تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا لخدمة قضايا التنمية الشاملة والمستدامة، وعدم تنسيق الأبحاث والرسائل العلمية مع الجهات الرسمية وفق أوليات البحث العلمي في فلسطين، ووفق خطة التنمية الاستراتيجية للدولة، للاستفادة منها وتطبيقها على أرض الواقع لخدمة التنمية والتطور للمجتمع ومؤسساته، وهذا يتفق مع دراسة مقداد(2011)، ودراسة مناعي(2011)، ودراسة عبد المطلب(2010)، ودراسة مكرد(2010).

الفرضية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لفعالية برامج الدراسات العليا في التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.8).

جدول (4.8)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
.1	تساعد برامج الدراسات العليا في تقدم الفرد والمجتمع بما يخدم التنمية البشرية المستدامة.	3.54	70.89	6.81	*0.000	8
.2	تساعد برامج الدراسات العليا الباحثين على النمو المهني والوظيفي وتطور قدراتهم.	3.81	76.11	9.71	*0.000	3
.3	تنمي الشخصية الأكاديمية القادرة على التفكير العلمي الموضوعي الناقد والسليم.	3.88	77.53	10.36	*0.000	2
.4	تسهم في إعداد الكوادر البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.	3.56	71.30	7.15	*0.000	7
.5	ترفد المجتمع بالكفاءات الوطنية المدربة في جميع المجالات والتخصصات بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.	3.52	70.33	6.96	*0.000	10
.6	تزود المجتمع بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون إسهاماً فاعلاً في إنتاج التراث العلمي والثقافي وتطوير المجتمع.	3.61	72.22	8.11	*0.000	6
.7	تسهم في تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعات حاجاتها من أعضاء هيئة التدريس.	3.88	77.54	9.50	*0.000	1
.8	تطور مهارات أفراد المجتمع من خلال تعدد برامج الدراسات العليا وتنوعها.	3.72	74.38	9.10	*0.000	4
.9	تزود الباحثين بالمعارف والمهارات التي يتطلبها العصر الحديث لمواصلة البحث العلمي.	3.54	70.78	7.81	*0.000	9
.10	تسهم في إعداد القادة المؤهلين علمياً لخدمة وقيادة المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص بما يخدم عملية التنمية المستدامة.	3.64	72.78	8.71	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.67	73.38	8.87	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (4.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "تسهم في تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعات حاجاتها من أعضاء هيئة التدريس" يساوي 3.88 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.54%، قيمة الاختبار 9.50، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "ترفد المجتمع بالكفاءات الوطنية المدربة في جميع المجالات والتخصصات بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة" يساوي 3.52 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.33%، قيمة الاختبار 6.96، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.67، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 73.38%، قيمة الاختبار 8.87، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن فعالية برامج الدراسات العليا تؤدي إلى تطوير الكوادر البشرية، وهذا يخدم في التنمية البشرية والمستدامة، من خلال مواصلة التعليم العالي، ومتابعة التطورات العلمية في الجامعات العالمية، وخدمة المجتمع ومؤسساته بالمؤهلين علمياً في جميع المجالات والتخصصات، مما يعكس تحسين وتطوير الأداء على مستوى الأفراد والمؤسسات، وهذا يتفق مع دراسة علي(2010)، ودراسة باكير(2010)، ودراسة الجذبة(2009)، ودراسة بخيت(2009).

الفرضية الثالثة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنوعية الأبحاث العلمية وعددها في التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهى 3. النتائج موضحة في جدول (4.9).

جدول (4.9)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
.1	تساعد نوعية وعدد الأبحاث العلمية في نشر المعرفة العلمية في المجتمع.	3.76	75.22	9.20	*0.000	2
.2	تسهم نوعية وعدد الأبحاث والرسائل العلمية في مختلف المجالات العلمية بما يخدم التنمية الشاملة والمستدامة.	3.46	69.22	6.08	*0.000	8
.3	تسهم في إثراء المجلات العلمية المحكمة في الجامعات.	4.00	80.00	9.84	*0.000	1
.4	تشجع على البحث العلمي مما يزيد من فعالية الجامعة في خدمة المجتمع.	3.70	73.97	9.14	*0.000	4
.5	تشجع على حركة التأليف والإنتاج العلمي التي تخدم الجامعات والمجتمع.	3.54	70.84	7.97	*0.000	6
.6	تسهم في إثراء مكتبة الجامعة من خلال الكتب والمراجع والدوريات الحديثة والمترجمة لمساعدة الباحثين في إجراء البحوث العلمية.	3.75	75.08	8.78	*0.000	3
.7	تمكن من إنشاء المكتبات الالكترونية المتطورة في الجامعات التي تساعد الباحثين في الحصول على المعلومات بصورة سريعة ومتطورة.	3.44	68.89	6.18	*0.000	9
.8	تساعد في تطوير المواقع الالكترونية للجامعات بما يسهل عملية الوصول للمعلومات والإحصاءات التي يستفيد منها الباحثين.	3.41	68.22	5.92	*0.000	10
.9	تسهم في إنشاء قاعدة بيانات مركزية تتضمن جميع نتاجات بحوث الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.	3.64	72.89	6.93	*0.000	5
.10	تسهم في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.	3.49	69.78	6.23	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	3.62	72.36	8.97	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (4.9) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "تسهم في إثراء المجلات العلمية المحكمة في الجامعات" يساوي 4.00 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.00%، قيمة الاختبار 9.84، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "تساعد في تطوير المواقع الالكترونية للجامعات بما يسهل عملية الوصول للمعلومات والإحصاءات التي يستفيد منها الباحثين" يساوي 3.41 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.22%، قيمة الاختبار 5.92، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.62، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.36%، قيمة الاختبار 42.60، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن نوعية الأبحاث وعددها تؤدي إلى زيادة المعارف العلمية، وهذا يخدم في التنمية البشرية والمستدامة، من خلال مواصلة الأبحاث والرسائل العلمية وتنوعها وأعدادها في جميع المجالات والتخصصات، وزيادة الرسائل والأبحاث كماً ونوعاً، وهذا بدوره يثري المكتبات الجامعية والمراجع والمصادر وتحسين أدائها وتطويرها، وخدمة المجلات العلمية، ويسهم في بناء قواعد بيانات الكترونية تضم جميع نتاجات الأبحاث والرسائل العلمية، وتطوير المواقع الالكترونية، وتزويدها بأحدث الأبحاث والرسائل العلمية، وهذا بدوره يسهم في زيادة المعارف العلمية، وخدمة البحث العلمي، وهذا يتفق مع دراسة قيطة(2011)، ودراسة بركات وعوض(2011)، ودراسة جلمبو وفرج الله(2011)، ودراسة دياب(2003)، ودراسة صالح(2003).

الفرضية الرابعة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لتطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية في التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 . النتائج موضحة في جدول (4.10).

جدول (4.10)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
.1	يساعد تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في تقدم الفرد والمجتمع وذلك باقتراح الحلول لجميع المشكلات بشكل علمي.	3.82	76.33	9.28	*0.000	1
.2	يسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال تحويل البحوث إلى وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع.	3.41	68.11	5.11	*0.000	7
.3	يسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في إنتاج ابتكارات علمية جديدة، والحصول على براءات اختراع.	3.21	64.22	2.16	*0.015	10
.4	تسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في تحقيق نهضة اقتصادية ودفع عجلة التطور الصناعي، مع العناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة عليها.	3.23	64.67	2.98	*0.001	8
.5	تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق، وذلك من خلال تقديم الدراسات والأبحاث التي تخدم السياسة المالية والنقدية.	3.23	64.58	2.61	*0.004	9
.6	تساعد في تطور المجتمع وازدهاره من خلال المؤهلين في جميع المجالات العلمية.	3.69	73.74	8.50	*0.000	4
.7	تساعد المؤسسات في حل مشكلاتها وتطورها من خلال الدراسات والأبحاث العلمية مما يؤدي لتنمية المجتمع ومؤسساته.	3.71	74.11	7.07	*0.000	3
.8	تسهم في تطور الحياة السياسية من خلال المشاركة في وضع القوانين والسياسات والأنظمة والتشريعات بشكل علمي.	3.45	68.94	5.70	*0.000	6
.9	تساعد في وضع الحلول للمشاكل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع.	3.74	74.89	6.94	*0.000	2
.10	تسهم في نشر الوعي لتحفيز التغيرات الاجتماعية والثقافية، بما يخدم التنمية المستدامة بكل جوانبها.	3.57	71.44	7.04	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.51	70.13	7.51	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (4.10) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يساعد تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في تقدم الفرد والمجتمع وذلك باقتراح الحلول لجميع المشكلات بشكل علمي" يساوي 3.82 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.33%، قيمة الاختبار 9.28 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في إنتاج ابتكارات علمية جديدة، والحصول على براءات اختراع" يساوي 3.21 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.22%، قيمة الاختبار 2.16 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.015 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.51، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.13%، قيمة الاختبار 7.51 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وذلك من خلال تقديم الأفكار التربوية، ووضع الحلول للمشاكل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع، ومساعدة المؤسسات العامة والخاصة وتطور المجتمع، ولكن من هي الجهات المسئولة عن تطبيق هذه الأبحاث والرسائل العلمية لكي يتم الاستفادة منها بالشكل العلمي والتطبيقي؟ حتى يتم الاستثمار الحقيقي من البحث العلمي والدراسات العليا في خدمة المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة، وتحويل الأبحاث والرسائل على وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع، ودفع عجلة التطور الصناعي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والصحي والسياسي وفي جميع مناحي الحياة، والذي يؤدي إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وهذا يتفق مع دراسة الزبير(2011)، ودراسة علوان(2003)، ودراسة كسناوي(2001)، ودراسة البنا(2000)، ودراسة(2009)Sandra J.Hatman ، ودراسة (2005)Robert Hedgson .

تحليل جميع فقرات الاستبيان

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.11).

جدول (4.11)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات الاستبيان

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.sig)
جميع فقرات الاستبيان	3.35	67.02	6.88	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تبين من جدول (4.11) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.35 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67.02%، قيمة الاختبار 6.88 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على الفقرات بشكل عام.

ويعزو الباحث هذه الظاهرة إلى أن موضوع الدراسة جديد، ولم يتكلم عنه الكثير وهذا من وجهة نظر الباحث، وأنه يوجد مشكلة جسيمة على مستوى الجامعات وخاصة في موضوع البحث العلمي والدراسات العليا، حيث أنها تدرس نظرياً، ولم تسعى أية جهة إلى تطبيق هذه الأبحاث والرسائل العلمية، وعدم وجود جهات مسئولة عن ذلك سواء على مستوى الوزارات أو الجامعات أو المؤسسات أو الباحثين أنفسهم، مما يؤدي لأن يكون البحث العلمي والرسائل العلمية مجرد حبر على ورق وتوضع على أرفف المكتبات. وهذا يتفق مع دراسة (بحر وأبو سويرح،2011)، ودراسة (الرنتيسي ومرتجى،2011) ودراسة(عساف،2011).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 تمهيد

5.2 النتائج

5.3 التوصيات

5.4 الدراسات المستقبلية المقترحة

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

5.1 تمهيد:

يسعى الباحث في هذا الفصل إلى تلخيص النتائج التي توصل إليها عن طريق الدراسة الميدانية والتطبيقية، حيث قام بجمع استبيانات الدراسة الميدانية وتفريغها وإجراء العمليات الإحصائية المناسبة عليها واختبار الفرضيات واستخراج النتائج وعرضها، ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة التي من شانها مساعدة متخذي القرارات بالاستفادة من نتائج البحث العلمي والدراسات العليا للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي والمجتمع للوصول إلى التنمية المستدامة. وأخيراً وضع مجموعة من المقترحات للدراسات المستقبلية التي من الممكن إجرائها.

5.2 نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة بجميع مراحلها، ونتائج التحليل الإحصائي لآراء المبحوثين يمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كالتالي:

أولاً/ فيما يخص محور واقع البحث العلمي والدراسات العليا في خدمة التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات وما يمثله هذا المحور من متغيرات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للبحث العلمي والدراسات العليا في التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات.

- أن واقع البحث العلمي والدراسات العليا فيه مشكلة جسيمة مما يؤدي لعدم الاستفادة من نتائج البحث العلمي والدراسات العليا في التنمية المستدامة، وهناك موافقة بنسبة 57.17% أقل من المتوسطة من المبحوث آرائهم في هذا المجال وهناك بعض جوانب الضعف والقصور تتمثل في الجوانب التالية:

* ضعف سعى الجامعات إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية وربطها بخطط التنمية الشاملة والمستدامة.

* عدم توفر قاعدة بيانات مركزية للأبحاث في جامعات قطاع غزة يعتمد عليها الباحثون في إجراء أبحاثهم ورسائلهم، وعدم توفر المكتبات الالكترونية المتطورة والتي تحتوي على المراجع الحديثة والمتطورة والمترجمة بما يخدم البحث العلمي والدراسات العليا.

* ضعف توفير الجامعات للإمكانات والتمويل اللازم لعمل الأبحاث والدراسات العلمية للاستفادة من نتائجها.

* عدم قيام الباحثون بالبحوث والدراسات العلمية وفق أولويات البحث العلمي في فلسطين، وعدم وجود التنسيق بين الجامعات والجهات الرسمية لاختيار موضوعات الأبحاث والدراسات العلمية للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.

* ضعف وجود جهات رسمية ترعى وتدعم البحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة للاستفادة من نتائج البحث العلمي والدراسات العليا.

* ضعف وجود هيئة عليا للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه الجامعات للاستفادة من نتائج البحث العلمي بما يخدم قضايا التنمية.

* ضعف حاد في توفير تمويل حكومي كافي للبحث العلمي يقوم على دعم البرامج الوطنية التي تساعد في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة.

* ضعف حاد في وجود استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية الشاملة والمستدامة.

ثانياً/ فيما يخص محور فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية، وما يمثله هذا المحور من متغيرات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لفعالية برامج الدراسات العليا في التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية.
- أن فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية، وهناك موافقة بنسبة 73.38% أقل كبيرة بقليل من المبحوث آرائهم في هذا المجال إلا أن هناك بعض جوانب الضعف والقصور تتمثل في الجوانب التالية:

* ضعف مساهمة برامج الدراسات العليا بشكل عام في تقدم الفرد والمجتمع والذي يؤدي لخدمة التنمية البشرية المستدامة.

* ضعف برامج الدراسات العليا بتزويد الباحثين بالمعارف والمهارات التي يتطلبها العصر الحديث لمواصلة البحث العلمي.

* ضعف المساهمة في إعداد الكوادر البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والتي تخدم التنمية المستدامة.

* ضعف قيام برامج الدراسات العليا برفد المجتمع بالكفاءات الوطنية المدربة في جميع المجالات والتخصصات بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ثالثاً/ فيما يخص محور نوعية الأبحاث العلمية وعددها في خدمة التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية، وما يمثله هذا المحور من متغيرات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنوعية الأبحاث العلمية وعددها في خدمة التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية.

- أن نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية، وهناك موافقة بنسبة 72.36% أقل من كبيرة بقليل من المبحوث آرائهم في هذا المجال إلا أن هناك بعض جوانب الضعف والقصور تتمثل في الجوانب التالية:

* ضعف الإسهام في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.

* ضعف الإسهام في مختلف المجالات العلمية بما يخدم التنمية الشاملة والمستدامة.

* ضعف المساهمة من إنشاء المكتبات الالكترونية المتطورة في الجامعات التي تساعد الباحثين في الحصول على المعلومات بصورة سريعة ومتطورة.

* ضعف المساعدة في تطوير المواقع الالكترونية للجامعات والذي يسهل عملية الوصول للمعلومات والإحصاءات التي يستفيد منها الباحثين.

* ضعف التشجيع على حركة التأليف والإنتاج العلمي التي تخدم الجامعات والمجتمع.

* إمكانية المساهمة في إنشاء قاعدة بيانات مركزية تتضمن جميع نتاجات بحوث الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

رابعاً/ فيما يخص محور تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية في خدمة التنمية المستدامة من خلال تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية، وما يمثله هذا المحور من متغيرات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لتطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية في التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

– أن تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وهناك موافقة بنسبة 70.13% أقل من كبيرة بقليل من المبحوث آرائهم في هذا المجال إلا أن هناك بعض جوانب الضعف والقصور تتمثل في الجوانب التالية:

* ضعف المساهمة في تطور الحياة السياسية من خلال المشاركة في وضع القوانين والسياسات والأنظمة والتشريعات بشكل علمي.

* عدم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية لا يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال تحويل البحوث إلى وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع.

* عدم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية لا يسهم في تحقيق نهضة اقتصادية ودفع عجلة التطور الصناعي، وعدم الاهتمام للعناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة عليها.

* ضعف تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق، وذلك من خلال عدم تقديم الدراسات والأبحاث التي تخدم السياسة المالية والنقدية.

* عدم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية لا يسهم في إنتاج ابتكارات علمية جديدة، والحصول على براءات اختراع.

5.3 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي، والتي كشفت أن هناك دوراً هاماً للبحث العلمي والدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة إذا تم التخطيط له بشكل شامل ومتكامل، ولرفع كفاءة وفاعلية ذلك الدور، ثم صياغة بعض التوصيات التالية:

1. العمل على وجود استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية الشاملة والمستدامة.
2. ضرورة وجود هيئة رسمية عليا للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على رعاية وتوجيه الجامعات للاستفادة من نتائج البحث العلمي بما يخدم قضايا التنمية.
3. توفير حجم تمويل حكومي كافي للبحث العلمي يقوم على دعم البرامج الوطنية التي تساعد في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة.
4. إيجاد تنسيق بين الجامعات والجهات الرسمية لاختيار موضوعات الأبحاث والرسائل العلمية للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.
5. سعي الجامعات إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية وربطها بخطط التنمية الشاملة والمستدامة.
6. تواصل الجامعات المحلية عبر فرق بحثية تعمل بروح الفريق في مجال البحث العلمي والدراسات العليا بشكل يخدم عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وخاصة بالقضايا العامة والوطنية.
7. أن تعمل الجامعات على تدريب وتطوير الكفاءات الوطنية في جميع المجالات والتخصصات بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
8. أن تقوم الجامعات بتزويد الباحثين بالمعارف والمهارات التي يتطلبها العصر الحديث لمواصلة البحث العلمي.
9. العمل على إنشاء وتطوير المكتبات الالكترونية والمركزية والتي تحتوي على المراجع الحديثة والمتطورة والمترجمة بما يخدم البحث العلمي والدراسات العليا.
10. العمل على إنشاء وتطوير قاعدة بيانات مركزية تتضمن جميع نتاجات البحوث والرسائل العلمية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
11. العمل على إنشاء وتطوير المواقع الالكترونية في الجامعات التي تساعد الباحثين في الحصول على المعلومات بصورة سريعة ومتطورة.

12. الإسهام في إعداد الكوادر البشرية اللازمة والمدربة، والاهتمام بها من خلال برامج الدراسات العليا للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم التنمية البشرية المستدامة.
13. الإسهام في إعداد القادة المؤهلين علمياً، وتطوير مهاراتهم لخدمة وقيادة المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص، بما يخدم التنمية المستدامة.
14. الاهتمام والعناية بالباحثين والمفكرين والعلماء والطلاب المتميزين، الذين يسهمون إسهاماً فاعلاً في إنتاج التراث العلمي والثقافي وتطوير المجتمع.
15. حث الباحثين على القيام بالبحوث والرسائل العلمية، وفق أولويات البحث العلمي في فلسطين.
16. عمل الأبحاث والرسائل العلمية التي تساعد في تحسين العناصر الاقتصادية، بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق، والتي تخدم السياسة المالية والنقدية.
17. السعي لتطبيق الأبحاث والرسائل العلمية التي تسهم في تحقيق نهضة اقتصادية، ودفع عجلة التطور الصناعي، مما يساعد على إنتاج ابتكارات علمية جديدة، تسهل الحصول على براءات اختراع، والتي تعتني بالبيئة وتحسينها والمحافظة عليها.
18. الاهتمام بالأبحاث والرسائل العلمية التي تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة، من خلال تحويل البحوث إلى وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع.
19. الإسهام في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.
20. التشجيع على حركة التأليف والإنتاج العلمي التي تخدم الجامعات والمجتمع.
21. مساعدة المؤسسات العامة والخاصة بتقديم الحلول للمشاكل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع.
22. يقوم الباحثون وطلبة الدراسات العليا بتسليم جميع المراجع المستخدمة في الأبحاث والرسائل العلمية بشكل إلكتروني عبر اسطوانة مدمجة ليتم إضافتها في المكتبة الجامعية أو المواقع الإلكترونية، وهذا يخدم البحث العلمي والدراسات العليا بالمراجع الحديثة والمتطورة في جميع التخصصات.
23. فتح برامج دكتوراه في جميع التخصصات ما أمكن للمساهمة في تطوير الجامعات والمجتمع، ولتسهيل مواصلة التعليم العالي، ودعم الاقتصاد الوطني، والمحافظة على العقول والأدمغة من الهجرة للخارج أو التأثير على أفكارهم وسلوكياتهم.

5.4 الدراسات المستقبلية المقترحة:

1. دور وزارة التربية والتعليم العالي في استثمار البحث العلمي والدراسات العليا، في الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

2. دور التمويل على المستوى الحكومي والقطاع الخاص، في عمليات التنمية الشاملة، من خلال برامج الدراسات العليا والبحث العلمي.

3. دور عمادات البحث العلمي والدراسات العليا في إعادة تقييم وتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، بما يتلاءم مع وضع الحلول للمشكلات التي يعاني منها قطاع غزة.

4. استكشاف الجهات المسئولة عن تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية الصادرة عن الجامعات الفلسطينية، ودورها في خدمة التنمية.

5. دور الدراسات العليا في خدمة التنمية المستدامة وفق الخطة الوطنية للدولة.

الفصل السادس

المراجع والملاحق

6.1 المراجع

6.2 الملاحق

6.1 المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم أنيس وآخرون، "**المعجم الوسيط**"، الجزء الأول، بيروت، دار الفكر، د.ت ص40.
- إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج(2010)، "**كتاب مناهج وطرق البحث العلمي**"، ط 2010، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ص65–86.
- ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، د.ت ص214.
- أبو النصر، بهجت(2003)، "**دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، عمان.
- أبو حلبية، أحمد يوسف(2005)، "**الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بين الواقع والطموح**"، يوم دراسي بعنوان "الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو سمرة، محمد(2007)، "**استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها إلى ما يلبي حاجات تحقيق التنمية الشاملة**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث لاتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية" الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي"، المجلد الأول.
- البنا، أنور حمودة(2000)، "**دور الجامعات الفلسطينية في التنمية**"، جامعة الأقصى–غزة– فلسطين.
- التل، شادية(1998)، "**البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعة والمجتمع**"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، المنعقد في جامعة الإمارات العربية، العين، ص 13–15.
- الثبيتي، مليجان معيض(2000)، "**الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها**" دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية(الكويت)، العدد54(2000)، ص214.
- الجبوري حسين محمد جواد(2012)، "**منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية**"، ط(1) ص56–62.
- الجذبة، فوزي سعيد(2009)، "**دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية**"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد12، العدد(1) ص239–266.
- الحارثي، فهد العرابي(1998)، "**للتأمل فقط**"، صحيفة البلاد، العدد(15241) جدة. مؤسسة البلاد الصحفية 1998/3/22. ص(1).
- الحسناوي، موفق(2009)، "**الجامعات وتطوير المجتمع**"، المعهد التقني في الناصرية – جمهورية العراق.
- الخطيب، أحمد(2003)، "**البحث العلمي والتعليم العالي**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع–عمان) ص 113–115.
- الخطيب، رداح (1997)، "**تقويم مدى فاعلية برنامج الماجستير في تخصص الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية**". ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل) مسقط سلطة عمان.

– الخفاف، عبد علي(2007)، "**الرسائل العلمية – ترف أم حل للمشكلات؟**" ورقة عمل مقدمة إلى الندوة المصاحبة للمؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في اتحاد الجامعات العربية المنعقد في جامعة الجنان بيروت 21–22إبريل 2007.

– الدعليج، إبراهيم بن عبد العزيز(2010)، "**كتاب مناهج وطرق البحث العلمي**"، ط 2010، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان ص14–25.

– الديك، سامية(2009)، "**مدى فاعلية مساقات الدراسات العليا في تنمية المهارات والقيم البحثية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية**"، بحث مقدم إلى مؤتمر (استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين) جامعة النجاح الوطنية 16–17يوليو2009، نابلس.

– الربان، موزة بنت محمد(2012)، "**حصاد عقد البحث العلمي العربي2001–2010**" منظمة المجتمع العلمي العربي.

– الربيش، عبد العزيز(2010)، "**دور الدراسات العليا في الجامعات السعودية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل**"، ورقة عمل جامعة الملك سعود السعودية.

– الركابي، جودت(1992)، "**منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية**"، دار ممتاز للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1992، ص11.

– الرنتيسي، محمود محمد(2011)، "**واقع الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة وسبل الارتقاء بها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**" غزة – فلسطين.

– الزبير، فوزية سبيت(2011)، "**التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة**"، دراسة مقدمة لمنتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي"صناعة البحث العلمي في المملكة" المنعقد في الفترة من 26–27 إبريل 2011م، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض، السعودية.

– السحباني، عبد الستار(2001)، "**واقع العلاقات بين الجامعة والمحيط في الوطن العربي وآفاته**"، المجلة العربية للتنمية، العدد 21 ص 25–60 تونس.

– السماك، محمد أزهر سعيد(2011)، "**طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات**"، ط(1)، ص19–21.

– السويدي، وضحى(1994)، "**الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي**"، مجلة التربية، العدد(110)، السنة(23)، قطر.

– الشافعي، مصطفى(2011)، "**مقال بعنوان تطوير التعليم والبحث العلمي**"، (new.cairo21.org/2011/3/21).

– الصاوي، محمد(2000)، "**أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير**". المجلة التربوية، 14(55)، 77–138.

– العاجز، فؤاد علي، واللوح، عصام حسن(2011)، "**المشكلات الأكاديمية لطلبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية وسبل التغلب عليها**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي: الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع، الذي نظمته عمادة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة في فلسطين، يومي الثلاثاء والأربعاء 19،20/أبريل، ص166–194.

– العاجز، فؤاد وآخرون (1998)، "**المشكلات الدراسية لدى طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بمحافظة غزة" مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي**"، جامعة الأزهر بغزة العدد الثاني عشر– السنة السادسة.

– العاجز، فؤاد(1998)، "**دور الجامعات في تنمية المجتمع، منشورات كلية التربية**"، المؤتمر العلمي الثاني، غزة، فلسطين.

– العاجز، فؤاد، ونشوان، جميل(2005)، "**المشكلات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية**"، يوم دراسي بعنوان "الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، غزة.

– الغامدي، عبد الله بن جمعان(2007)، "**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**"، جامعة الملك سعود– السعودية.

– الفيل، محمد(2000)، "**البحث والتطور والابتكار العلمي في الوطن العربي**"، مجدولاني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص9.

– القرغولي، علي عباس محمود(1995)، "**دور الجامعة في تشجيع وتطوير وتقويم حركة البحث العلمي في المجتمع**"، مركز أبحاث الطاقة جامعة البحرين.

– المصري، رفيق محمود(2007)، "**تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية**"، جامعة الأقصى–غزة، فلسطين.

– **المعجم الوجيز**، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، ط 1993، ص37.

– المنيع، محمد(2002)، "**متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة السعودية**"، ورقة عمل إلى الندوة الدولية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440هـ، 13–17 شعبان 1423هـ، وزارة التخطيط، الرياض.

– النوري، عبد الغني(1983)، "**أساسيات البحث العلمي**"، المركز العربي لبحوث التربية لدول الخليج، الرياض، مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج، 403 – 1983، ص20.

– باكير، عايدة(2010)، "**تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة**"، فلسطين.

– بحر، يوسف، وأبو سويرح، أيمن(2011)، "**دور الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة في تلبية احتياجات سوق العمل**"، المؤتمر العلمي للدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع المنعقد من 9–10إبرايل، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين.

– بخيت، صفية بنت عبد الله أحمد،(2009)، "**الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والتقني**"، بحث مقدم للمؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية، "التحديات والآفاق" مسقط – سلطنة عمان – الفترة 5–2009/12/7.

– بدر، أحمد(1979)، "**أصول البحث العلمي ومناهجه**"، الكويت، وكالة المعلومات ط(5) ص16.

– بركات، زياد، وعوض،أحمد(2011)، "**دوافع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها**"، طولكرم– فلسطين.

– بركة، نظمي محمد(2001)، عميد الدراسات العليا بجامعة الأقصى، "**دور الدراسات العليا الفلسطينية في تشكيل الوعي الوطني وخدمة المجتمع وتنميته**" غزة– فلسطين.

– جلمبو،هشام عمر، وفرج الله،عبد الكريم(2011)، "**دور البحث العلمي في تحسين جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية**"، بحث مقدم إلى مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه.. أخلاقياته.. توظيفه.. بالجامعة الإسلامية.

– حسين، أيمن(2008)، "**البحث العلمي في فلسطين، معوقات وتحديات**"، رئيس قسم الدراسات العليا للعلوم التطبيقية، جامعة النجاح الوطنية.

– حلاوة، جمال(2011)، "**دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة**"، دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية– أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا– المجلد الثاني، ص21–31.

– دويكات، خالد عبد الجليل(2008)، "**دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين**"، جامعة القدس المفتوحة.

– دياب، سهيل زرق(2007)، "**دراسة تقويمية لدور المشرف الأكاديمي في الإشراف والمتابعة على مشاريع تخرج الطلبة في جامعة القدس المفتوحة**"، غزة – فلسطين.

– ديب، ريدة ومهنا، سليمان(2009)، "**التخطيط من أجل التنمية المستدامة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول.

– رشوان، حسين عبد الحميد(1992) ، "**ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص119.

– زعرب، شحاته(2005)، "**مدى مواكبة برامج الدراسات العليا في فلسطين لحاجة المجتمع**"، يوم دراسي بعنوان "الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين.

– سلامة، أحمد عبد الكريم(1999)، "**الأُصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**"، ط(1)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 13 وما بعدها.

– صالح، أيمن(2003)، رسالة ماجستير بعنوان "**معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية**"، جامعة النجاح، نابلس – فلسطين.

– صيام، زكريا(2000)، "**واقع البحث العلمي وآفاقه المستقبلية في العالم العربي**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد(14)، عدد(3)، ص 56–82.

– عبد الجواد، صالح(1982)، "**المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة وقطاع غزة**"، دار الصمود العربي، نيقوسيا: قبرص.

– عبد الحي، رمزي أحمد(2006)، "**التعليم العالي والتنمية**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

– عبد الغني، عبود(1992)، "**في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار**"، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

– عبد الكريم، فتحي(2002)، "**تخلف البحث العلمي في الوطن العربي– قضية العصر**"، دبي، جريدة البيان، 16إبريل 2002.

– عبد المطلب، أحمد محمود محمد(2010)، "**البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي" مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات**"، كلية التربية النوعية بالمنصورة، المؤتمر السنوي بعنوان الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم النوعي في مصر والعالم العربي في الفترة 14–15 أبريل 2010م.

– عبد الموجود، محمد(1983)، "**الدراسات العليا طبيعتها وإدارتها**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 19.

– عبيدات، ذوقان، وعبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق (1996)، البحث العلمي(مفهومه، أدواته، أساليبه، دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع/عمان/ 1996،ص22.

– عساف، محمود عبد المجيد(2011)، "**رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة**"، المؤتمر العلمي – الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع– الجامعة الإسلامية غزة 19–20 ابريل 2011م.

– عسلية، محمد إبراهيم، وزقوت، آمنة عبد الحميد(2003)، "**دور الجامعة في تنمية وعي الطلبة بمشكلات مجتمعهم وقضاياه**"، جامعة الأقصى– غزة– فلسطين.

– علوان، طه محمد(2003)، "**الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية**"، كلية العلوم الإدارية جامعة عدن الجمهورية اليمنية.

– على، عصام(2000)، "**دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر**"، المؤتمر العربي الإقليمي "التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة"، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة 2000م.

– علي، عصام(2000)، "**الأبعاد التنموية للتشريعات العمرانية في مصر**"، المؤتمر المعماري الدولي الرابع العمارة والعمران على مشارف الألفية الثالثة، 2000.

– علي،عاصم شحادة (2010)، "**تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجاً**"، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، مجلة المستقبل العربي ص(80)، ماليزيا.

– عناية، غازي،(بدون تاريخ) "**إعداد البحث العلمي**" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بلا تاريخ نشر، ص12.

– عواد، يوسف ذياب(2010)، "**دليل المسئولية المجتمعية للجامعات**"، جامعة القدس المفتوحة، رام الله– فلسطين.

– عودة(2008)، "**مفهوم التنمية البشرية وأبعادها الاستراتيجية**".

– عودة، خليل(2005)، "**تكامل برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية**"، يوم دراسي بعنوان "الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين.

– عوض، محمد، وآخرون(2005)، "**واقع وآفاق برامج الدراسات العليا بكلية الهندسة**"، يوم دراسي بعنوان" الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، غزة.

– عيد، حسن(1977)، "**دراسات في التنمية والتخطيط**".

– غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة(2006)، "**إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد(1)، 2008.

– غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة(2007)، "**التنمية المستديمة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد (1)،2009م الأردن.

– غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة(2009)، "**التنمية المستديمة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2009،1م، الأردن.
– فراج، زين بدر(2000)، "**أصول البحث القانوني**"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص19.
– فلوح، فايز(1999)، "**البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم**"، نشرة جامعة دمشق، ع(67)، ص9.
– قاسم، خالد مصطفى(2007)، "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية.
– قنديلجي، عامر(2008)، "**البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**"، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان.
– قيطة، نهلة عبد القادر إبراهيم(2011)، "**دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله**"، رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية بغزة– فلسطين.
– كسناوي، محمود(2001)، "**توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، "الواقع – توجهات مستقبلية" كلية التربية– جامعة أم القرى، بحث مقدم لندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية.. توجهات مستقبلية، جامعة الملك بن عبد العزيز، جدة– إبريل 2001م.
– كنعان، أحمد(2001)، "**البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(38)، ص5–6.
– مرسي، محمد(1998)، "**أهداف الدراسات العليا**"، مجلة التربية، جامعة قطر، المجلد27، العدد 127.
– مقداد، محمد إبراهيم(2011)، "**دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين**"، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين.
– مكرد، عائدة(2010)، "**تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة**"، الجمهورية اليمنية – صنعاء.
– مناعي، رانيا(2011)، "**دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها**"، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد25(4) إربد– الأردن.
– نصار، جابر جاد(2002) "**أصول وفنون البحث العلمي**"، ط(1)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 19 وما بعدها.
– نضال أحمد السعيد(2012)، "**التنمية المستدامة نحو مجتمع أفضل**"، **العراق**.
– نوفل،محمد بكر، وأبو عواد، فريال محمد(2010)، "**كتاب التفكير والبحث العلمي**"، ط(1)، ص193–195.
– الحلو، صادق ياسين(2010)، "**معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية وربطه بمشكلات المجتمع**"، ورقة مقدمة لورشة جامعة تعز" ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع" في الفترة(3–5) ابريل، جامعة تعز.
–المنيع، محمد(2000)، "**أسس تقويم الدراسات العليا في جامعة الملك سعود وبعض الجامعات الأمريكية**"، ندرة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- A, Merrian, Webster's(1981), third new-international dictionary of the English language, Underbridge, Merrian-webster inc, Copyright, 1981. P.2032.

- A. S. Hornby & Others(1974). Oxford advanced Learner's dictionary of Current English Oxford University Perss, , 3 th. Ed., 1974, P.760.

- Goodwin, N. 2003. Five Kinds of Capital-Useful Concepts for Sustainable Development, Tuftys uni.

- Julian Huxely(1949). Man in Modern world. New American Library- New-York, 1949, p . 100.

- Kent Hill, Ph.D(2006), UNVERSITY RESEARCH AND LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT

- Kent Hill, Ph.D.(2006), UNIVERSITY RESEARCH AND LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT.

- Lynn, Smith(1965), The Sociology of Roural Life Haper Brothers Publishars. New- York, 1965, Shapter1.

- Robert Hedgson(2005), Accelerating Economic Development Through University Technology Transfer.

- Sandra J.Hartman (2009), The role of universities in attaining regional competitiveness under adversity.

- Yasser Al- Saleh and Geargeta Vidican(2011), The Role of Research Universities in creating a clean Tech Industry: Theory, International Experience and Implications for the United Arab Emirates.

- www.planning.gov,sa Almannie@hotmail.com

- (http://ar.wikipedia.org/wiki)

6.2 الملاحق:

ملحق رقم (1) الاستبانة في صورتها النهائية

أولاً: البيانات العامة

- الجنـــــس: ( ) ذكر ( ) أنثى
- الرتبـة العلمية: ( ) محاضر ( ) أستاذ مساعد ( ) أستاذ مشارك ( ) أستاذ
- الكليـــــــة: ( ) علوم طبيعية ( ) علوم إنسانية
- الخبرة الجامعية بالسنوات: .....
- عدد الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة: .....
- مكـــان العمل: .....

ثانياً: محاور الاستبانة

أولاً: واقع البحث العلمي والدراسات العليا يخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية الجامعات.

م	الفقرة	درجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
1	تسهم الأبحاث والرسائل العلمية في تطوير مؤسسات التعليم العالي على مستوى الجامعات والكليات والبرامج الدراسية.					
2	تسهم الأبحاث والرسائل العلمية بتقديم الأفكار التربوية التي تساعد على تطور البناء التعليمي.					
3	يقوم الباحثون بالبحوث والدراسات العلمية وفق أولويات البحث العلمي في فلسطين.					
4	تسعى الجامعة إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية وربطها بخطط التنمية الشاملة والمستدامة.					
5	تتواصل الجامعة مع الجامعات المحلية في مجال البحث العلمي والدراسات العليا بشكل يخدم عملية التنمية الشاملة والمستدامة.					
6	تشجع الجامعة التعاون البحثي مع الجامعات المحلية الأخرى من خلال فرق بحثية تعمل بروح الفريق في جميع المجالات، لأن البحوث الجماعية تساعد على تناول المشكلات بصورة كلية شاملة.					
7	تتوفر قاعدة بيانات للأبحاث في جامعات قطاع غزة يعتمد عليها الباحثون في إجراء أبحاثهم ورسائلهم.					
8	توفر الجامعات الإمكانات والتمويل اللازم لعمل الأبحاث والدراسات العلمية للاستفادة من نتائجها.					
9	توفر الجامعة المكتبات الالكترونية المتطورة والتي تحتوي على المراجع الحديثة والمتطورة والمترجمة بما يخدم البحث العلمي.					
10	تهتم الجامعة بتوصيات المؤتمرات المتعلقة بالبحث العلمي والدراسات العليا.					
11	يوجد تنسيق بين الجامعة والجهات الرسمية لاختيار موضوعات الأبحاث والدراسات للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.					
12	يتوفر حجم تمويل حكومي كافي للبحث العلمي يقوم على دعم البرامج الوطنية التي تساعد في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة.					
13	توجد جهات رسمية ترعى وتدعم البحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة للاستفادة من نتائج البحث العلمي والدراسات العليا.					
14	توجد هيئة عليا للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه الجامعة للاستفادة من نتائج البحث العلمي بما يخدم قضايا التنمية.					
15	توجد إستراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى قطاع غزة تعمل على توجيه البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية الشاملة والمستدامة.					

ثانياً: فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطوير الكوادر البشرية.

م	الفقرة	درجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
1	تساعد برامج الدراسات العليا في تقدم الفرد والمجتمع بما يخدم التنمية البشرية المستدامة.					
2	تساعد برامج الدراسات العليا الباحثين على النمو المهني والوظيفي وتطور قدراتهم.					
3	تنمي الشخصية الأكاديمية القادرة على التفكير العلمي الموضوعي الناقد والسليم.					
4	تسهم في إعداد الكوادر البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.					
5	ترفد المجتمع بالكفاءات الوطنية المدربة في جميع المجالات والتخصصات بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.					
6	تزود المجتمع بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون إسهاماً فاعلاً في إنتاج التراث العلمي والثقافي وتطوير المجتمع.					
7	تسهم في تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعات حاجاتها من أعضاء هيئة التدريس.					
8	تطور مهارات أفراد المجتمع من خلال تعدد برامج الدراسات العليا وتنوعها.					
9	تزود الباحثين بالمعارف والمهارات التي يتطلبها العصر الحديث لمواصلة البحث العلمي.					
10	تسهم في إعداد القادة المؤهلين علمياً لخدمة وقيادة المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص بما يخدم عملية التنمية المستدامة.					

ثالثاً: نوعية الأبحاث العلمية وعددها يخدم التنمية المستدامة من خلال زيادة المعارف العلمية.

م	الفقرة	درجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
1	تساعد نوعية وعدد الأبحاث العلمية في نشر المعرفة العلمية في المجتمع.					
2	تسهم نوعية وعدد الأبحاث والرسائل العلمية في مختلف المجالات العلمية بما يخدم التنمية الشاملة والمستدامة.					
3	تسهم في إثراء المجلات العلمية المحكمة في الجامعات.					
4	تشجع على البحث العلمي مما يزيد من فعالية الجامعة في خدمة المجتمع.					
5	تشجع على حركة التأليف والإنتاج العلمي التي تخدم الجامعات والمجتمع.					
6	تسهم في إثراء مكتبة الجامعة من خلال الكتب والمراجع والدوريات الحديثة والمترجمة لمساعدة الباحثين في إجراء البحوث العلمية.					
7	تمكن من إنشاء المكتبات الالكترونية المتطورة في الجامعات التي تساعد الباحثين في الحصول على المعلومات بصورة سريعة ومتطورة.					
8	تساعد في تطوير المواقع الالكترونية للجامعات بما يسهل عملية الوصول للمعلومات والإحصاءات التي يستفيد منها الباحثين.					
9	تسهم في إنشاء قاعدة بيانات مركزية تتضمن جميع نتاجات بحوث الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.					
10	تسهم في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.					

رابعاً: تطبيق نتائج الأبحاث والرسائل العلمية يخدم التنمية المستدامة من خلال حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

م	الفقرة	درجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
1	يساعد تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في تقدم الفرد والمجتمع وذلك باقتراح الحلول لجميع المشكلات بشكل علمي.					
2	يسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال تحويل البحوث إلى وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع.					
3	يسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في إنتاج ابتكارات علمية جديدة، والحصول على براءات اختراع.					
4	تسهم تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية في تحقيق نهضة اقتصادية ودفع عجلة التطور الصناعي، مع العناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة عليها.					
5	تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق، وذلك من خلال تقديم الدراسات والأبحاث التي تخدم السياسة المالية والنقدية.					
6	تساعد في تطور المجتمع وازدهاره من خلال المؤهلين في جميع المجالات العلمية.					
7	تساعد المؤسسات في حل مشكلاتها وتطورها من خلال الدراسات والأبحاث العلمية مما يؤدي لتنمية المجتمع ومؤسساته.					
8	تسهم في تطور الحياة السياسية من خلال المشاركة في وضع القوانين والسياسات والأنظمة والتشريعات بشكل علمي.					
9	تساعد في وضع الحلول للمشاكل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع.					
10	تسهم في نشر الوعي لتحفيز التغيرات الاجتماعية والثقافية، بما يخدم التنمية المستدامة بكل جوانبها.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المسمى الوظيفي
1	د. محمود الجعبري	الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي، والمحاضر سابقاً في جامعة الأقصى.
2	أ.د ناصر فرحات	رئيس هيئة البحث العلمي بوزارة التربية والتعليم، والمحاضر بالجامعة الإسلامية.
3	أ.د موسى أبو دقة	رئيس هيئة الاعتماد والجودة بوزارة التربية والتعليم، والمحاضر سابقاً في جامعة الأقصى.
4	د. خليل حماد	مدير عام التعليم الجامعي بوزارة التربية والتعليم العالي.
5	د. محمد الأعرج	مدير عام التعليم المهني والتقني بوزارة التربية والتعليم العالي.
6	أ.د ماجد الفرا	عميد كلية التجارة بالجامعة الإسلامية.
7	أ.د فؤاد العاجز	عميد كلية الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.
8	أ.د محمد مقداد	نائب رئيس هيئة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
9	أ.د محمود الأستاذ	المحاضر بجامعة الأقصى، وعمل بمناصب متعددة بجامعة الأقصى.
10	د. عبد الكريم فرج الله	المحاضر بجامعة الأقصى.

ملحق رقم (3)

كتاب تسهيل مهمة الباحث من الجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

كلية التجارة
Faculty of Commerce

الرقم ج س غ/62
Ref 13 رجب، 1434
التاريخ 2013/05/22
Date

لمن يهمه الأمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث/ أشرف يونس علي.

تهديكم كلية التجارة بالجامعة الإسلامية تحياتها، وترجو التكرم بمساعدة **الباحث/ أشرف يونس علي**، والملتحق في برنامج ماجستير **اقتصاديات التنمية**، برقم جامعي **(12010852)** في تسهيل مهمته في الحصول على المعلومات والبيانات والتي سوف تساعده في عمل رسالة ماجستير بعنوان:

(دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة)

وفى ذلك خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

أ. د. ماجد محمد الفرا

صورة إلى:
*الملف.

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب 108 الرمال غزة فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

تم بحمد الله